

Distr.
GENERAL

E/1994/22
17 June 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٤

تقرير لجنة التخطيط الإنمائي عن دورتها التاسعة والعشرين

(نيويورك، ١٢-١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٤	٣٦ - ١	أولا - مقدمة
٥	١٨ - ٦	ألف - احتمالات التنمية
٨	٢٦ - ١٩	باء - الزيادة السكانية والتنقل
٩	٣٦ - ٢٧	جيم - إعادة التفكير في إطار التعاون الإنمائي
١١	٧٨ - ٣٧	ثانيا - الاحتمالات الاقتصادية العالمية للفترة ١٩٩٤ - ٢٠٠٢
١١	٤٣ - ٣٧	ألف - مقدمة
١٢	٤٩ - ٤٤	باء - الاحتمالات القصيرة الأجل : ١٩٩٤
١٣	٥٣ - ٥٠	جيم - دور انكماش أسعار الأصول
١٦	٥٩ - ٥٤	دال - الاحتمالات المتوسطة الأجل، ١٩٩٥ - ٢٠٠٢
١٨	٧١ - ٦٠	هاء - الاهتمامات في مجال السياسات
٢٣	٧٨ - ٧٢	واو - قضايا السياسات المتصلة بتدويل أسواق رأس المال
		ثالثا - النمو السكاني والهجرة، وعلاقتها بالموارد الطبيعية والبيئة والتنمية
٢٥	١٧٤ - ٧٩	ألف - مقدمة
٢٥	٨١ - ٧٩	باء - الاتجاهات السكانية العالمية
٢٦	١٢٣ - ٨٢	جيم - النقل والهجرة الدولية
٤٠	١٤٥ - ١٢٤	دال - الفقر وتدهور البيئة والاتجاهات الديمغرافية
٥٢	١٧٤ - ١٧٣	هاء - السكان والبيئة وسياسات التنمية
٥٤	٢٥١ - ١٧٥	رابعا - التعاون التقني من أجل التنمية
٥٤	١٩٤ - ١٧٥	ألف - نظرة عامة
٥٧	١٩٦ - ١٩٥	باء - مقدمة
٥٨	٢٠٠ - ١٩٧	جيم - الاتجاهات الرئيسية في هيكل التعاون التقني في السنوات الأخيرة
٥٩	٢٠٣ - ٢٠١	دال - أغراض التعاون التقني
٦٠	٢٢٣ - ٢٠٤	هاء - شروط النجاح وأوجه القصور المتصورة

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٦٦	واو - المسائل المتعلقة بالمنهجية: كفاءة موظفي التعاون التقني وفعالية التعاون التقني ٢٢٤ - ٢٢٦
٦٧	زاي - الجهود اللازمة لزيادة الفعالية ٢٢٧ - ٢٤٢
٧٣	حاء - احتياجات التعاون التقني في التسعينات ٢٤٣ - ٢٥١
٧٩	خامسا - استعراض عام لقائمة أقل البلدان نموا ٢٥٢ - ٢٦٥
٧٩	ألف - مقدمة ٢٥٢
٧٩	باء - التوصيات ٢٥٣ - ٢٦٥
٨٧	سادسا - تنظيم الدورة ٢٦٦ - ٢٧١

المرفقات

٩٤	الأول - جدول الأعمال ٩٤
٩٥	الثاني - قائمة أقل البلدان نموا من بين البلدان النامية ٩٥

الجداول

١٤	١ - الناتج المحلي الإجمالي في العالم ١٤
١٧	٢ - معدلات البطالة في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو ١٧
١٩	٣ - نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي في العالم ١٩
٢٨	٤ - إجمالي السكان ومتوسط معدلات النمو السنوية حسب العقود الزمنية، ١٩٦٠-٢٠٢٥ ٢٨
٢٩	٥ - السكان كنسبة مئوية من مجموع العالم، ١٩٦٠-٢٠٢٥ ٢٩
٧٦	٦ - حصة التعاون التقني في مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية والتي تأتي كمنح وشبه منح من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، ١٩٩٠ ٧٦
٧٧	٧ - توزيع صافي المساعدة الإنمائية الرسمية ومنح التعاون التقني ٧٧
٧٨	٨ - حصة التعاون التقني والعون الغذائي والعون في مجال الطاقة في التمويل الإنمائي الرسمي ٧٨
٨٢	٩ - معايير تحديد أقل البلدان نموا ٨٢

أولا - مقدمة

١ - من اليسير سرد الأهداف النهائية للتنمية. فنحن مهتمون بالحد من الفقر في جميع أنحاء العالم، ورفع مستوى معيشة ملايين البشر الذين يعانون من انخفاض مواردهم المادية انخفاضاً كبيراً، كما أننا مهتمون بتوسيع نطاق الخيارات المتاحة لهؤلاء الناس ليتسنى لهم أن يختاروا لأنفسهم حياة أفضل؛ ونحن مهتمون أيضاً بتعزيز قدرات هؤلاء الناس في كل مكان لكي يقترب الرجل والمرأة على نحو أوثق من تحقيق إمكانياتهم. ومن ثم، فإن التنمية تدور حول وضع الناس في المقام الأول: يجب أن تركز السياسات والمبادرات على استهداف التنمية البشرية.

٢ - غير أن التنمية تعنى بالنظرة الطويلة المدى ومن ثم، فإن استدامة العملية الإنمائية وحماية البيئة قضيتان رئيسيتان. وليس هناك أي تضارب بين التنمية البشرية والتنمية المستدامة. فالواقع أن التنمية المستدامة تعد ضرورية إذا ما كان المراد هو حدوث تنمية بشرية في الأجل الطويل. ولذلك ينبغي النظر إلى التركيز الواقع مؤخراً على الاستدامة بوصفه إثراء وتعميقاً لمفهوم التنمية.

٣ - وما برحت الاهتمامات بالإنصاف وبتوزيع الدخل والثروة تعد جزءاً من المناقشة المتعلقة بالسياسة الإنمائية. غير أن الأخذ بنظرية الاستدامة يلقي ضوءاً جديداً على هذه المناقشات القديمة. والحاجة إلى ضمان إمكانية استمرار عملية التنمية لها بالتأكيد آثار فيما يتعلق بالإنصاف داخل الأجيال، أي توزيع القدرات بين السكان الأحياء حالياً وبالإنصاف بين الأجيال، أي بالنسبة للموارد والفرص ونطاق الاختيارات التي ينقلها أولئك الأحياء حالياً إلى خلفائهم.

٤ - ولقد أتاحت نهاية الحرب الباردة فرصاً هائلة ومشاكل خطيرة. وظهرت نزاعات جديدة تركزت غالباً على الاختلافات الاثنية، التي يمكن فهمها جزئياً كنضال يخوضه الناس لإعادة تحديد هويتهم واكتشاف أساليب جديدة لنسبة كل منهم للآخر. ولهذه المسألة جوانبها الإيجابية ولكن احتمال العنف يتسع نطاقه نتيجة زيادة الإنفاق العسكري الذي حدث في عدد من البلدان النامية، بدعم من المساعدة العسكرية المقدمة من البلدان المتقدمة النمو، والإعانات المقدمة لصادرات الأسلحة. فقد تراجع النزاع الايديولوجي العالمي وخطر المواجهة النووية بين القوتين العظميين ليضغ المجال لتفكيك الدول والامبراطوريات ونشوب الحروب الأهلية والنزاعات الدولية ذات الطابع المحلي. كما أن تزايد عدد حالات الطوارئ وما ترتب عليها من زيادة عدد عمليات حفظ السلم الدولية قد أصبح ضرورياً لحماية البشر الأبرياء وتشجيع التسويات السلمية. وصحيح أن هذه الأنشطة تحول الموارد في الأجل القصير بعيداً عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتنقص في بعض الحالات من التنمية البشرية، إلا أن عملية التنمية لن تكون مستدامة بدون وجود آليات للأمن جديدة ويعتمد عليها.

٥ - ومع ذلك، هناك أيضاً تغييرات مشجعة. فقد اقترنت نهاية الحرب الباردة بقيام علاقات بين البلدان أكثر انفتاحاً. وهناك دائماً خطر ينبغي الاحتراس منه، وهو احتمال أن يتوقف التقدم المحرز نحو تحقيق

مزيد من الانفتاح، بل وأن ينعكس مساره، ولكن ذلك لم يحدث حتى الآن. فأسواق السلع الرئيسية أصبحت أكثر انفتاحاً؛ كما تحررت أسواق رأس المال؛ وزادت المنافسة العالمية، وبدأ مزيد من البلدان في استغلال المزايا التي تحققت من زيادة التخصص وتحرير أسواق العمل الدولية، وهو الخطوة القادمة لإيجاد عالم منفتح بصورة حقيقية.

ألف - احتمالات التنمية

٦ - توجد في العالم حالياً إمكانية لتسارع النمو الاقتصادي. فقد تراكمت التكنولوجيات والمعارف القابلة للاستخدام بمعدل لم يسبق له مثيل في التاريخ. ومع ذلك، هناك فجوة كبيرة بين المعرفة المتاحة والمعرفة المستخدمة بالفعل. ومن ثم فإن سد هذه الفجوة وإيجاد مزيد من الفرص في جميع أنحاء العالم للوصول إلى المعرفة المفيدة المتاحة يمثل مصدراً رئيسياً للنمو في المستقبل. وثمة مصدر آخر هو زيادة استغلال الإمكانيات من أجل قيام تجارة عالمية تعود بالنفع المشترك، وهي الإمكانيات التي تعززت باتفاقات مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") المبرمة مؤخراً. ومع ذلك، فإن أحد المصادر الأخرى لتسارع النمو ناشئ عن الإجراءات الإدارية المتعلقة بتخصيص الموارد.

٧ - وقد اضطلع عدد كبير من البلدان النامية ببرامج تكيف رئيسية في السنوات الأخيرة. فقد شهدنا توجهاً أكبر نحو استخدام السوق. وتم تحرير التجارة الدولية وحلت التعريفات الجمركية محل الحصص، وتم تخفيض مستويات تلك التعريفات الجمركية. وأعيد تشكيل هيكل الإنتاج وتغيير تكوين الناتج لزيادة كفاءة الاستخدام العام للموارد. وتم تحويل المؤسسات المملوكة للدولة للقطاع الخاص، وأعيد فحص دور الدولة في النهوض بالتنمية.

٨ - وهناك الكثير مما يمكن القيام به بل وينبغي القيام به أيضاً. فلا بد أن يكون للناس صوت أقوى في الشؤون التي تحظى بأقصى اهتماماتهم. وينبغي أن تصبح الحكومات أكثر مسؤولية عن هؤلاء الذين تحكمهم. وينبغي أن يختفي الفساد بأوسع معانيه وتآكل الثقة في المؤسسات العامة حتى لا تصبح مشروعية الدولة ذاتها محل تساؤل. وإذا ما تعين أن يكون انهيار أنظمة الحكم الفاشية وانتشار الديمقراطية أكثر من مجرد ظاهرة سريعة الزوال، فلا بد من إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة الشعب في الحياة العامة وتصبح هذه المشاركة أمراً مألوفاً. وتدور التنمية جزئياً حول الخيارات، ولكن ليست كل الخيارات مصنوعة في السوق؛ فبعضها يتم وضعه في الساحة السياسية.

٩ - وتحتاج البلدان النامية أيضاً إلى إعادة تشكيل اقتصاداتها من أجل تهيئة ظروف مواتية لتحقيق النمو المتسارع. وبهذه الاتفاق الغات فرصاً لزيادة تحرير التجارة، ولكن ما زالت الحماية الزراعية في البلدان المتقدمة النمو مرتفعة بما يعود بالضرر على المستهلكين في البلدان المتقدمة النمو ذاتها وعلى بعض المصدرين المحتملين في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء. وهناك مظاهر تدعو للقلق في بعض مناطق العالم لا سيما في آسيا من أنه إذا ما ترحل النمو، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تقوية

الاتجاهات الحمائية، وتحول الاتحاد الأوروبي واتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وربما بعض التجمعات الإقليمية الأخرى إلى مؤسسات مقيدة للتجارة. وما زال التوتر بين تحرير التجارة والحمائية قائما من أيما وقت مضى، ولا بد للمجتمع الدولي أن يكون يقظا في حماية المكاسب التي تحققت نتيجة تحرير التجارة. والوصول إلى أسواق أوروبا الغربية مسألة محددة ذات أهمية كبيرة بالنسبة لأوروبا الشرقية ووسط أوروبا. وتحتاج البلدان المتقدمة النمو إلى إعادة تشكيل هيكل إنتاجها للسماح بتدفق كبير للصادرات من بلدان أوروبا الشرقية ووسط أوروبا التي تمر حالي بمرحلة انتقال إلى اقتصاد أكثر توجها نحو السوق. وليست المعونة بدلا عن التجارة؛ والواقع أنه في عدم وجود مزيد من التجارة الحرة، قد لا تحقق المعونة الأجنبية أكثر من مجرد إدامة نمط استخدام للموارد يتسم بعدم الكفاءة.

١٠ - وتحتاج البلدان المتقدمة النمو أيضا إلى إعادة تشكيل اقتصاداتها لمكافحة تدهور البيئة. ويعني ذلك إجراء تغييرات في الأسعار النسبية، وتطوير تكنولوجيات جديدة تقتصد في استخدام الطاقة والمواد الأولية، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك، وباختصار، اعتماد أسلوب جديد للحياة.

١١ - وأخيرا، تحتاج البلدان المتقدمة النمو إلى إعادة تشكيل هيكل اقتصاداتها للسماح بظهور أسواق عمل دولية أكثر تحررا: موضوع سيُستأنف تناوله فيما بعد في هذا التقرير.

١٢ - وبرغم وجود كثير من المشاكل الواضحة في الاقتصاد العالمي، يمكن النظر إلى احتمالات النمو الحالية على أنها أشبه بكأس نصف ملآن. فهناك نمو سريع جدا في شرق آسيا لا سيما في الصين بعدد سكانها الضخم. وما زال هناك نمو سريع في جنوب شرق آسيا، يشمل اندونيسيا بعدد سكانها الكبير. وهناك أيضا تسارع في النمو في جنوب آسيا، وأهم من ذلك بكثير في البلدان الثلاثة المكتظة بالسكان وهي بنغلاديش والهند وباكستان. وهناك أيضا انتعاش للنمو في أمريكا اللاتينية. ومن بين المناطق النامية، فإن افريقيا واضحة للعيان باستمرار نموها البطيء.

١٣ - والواقع أن البلدان النامية تعمل اليوم بوصفها المحرك للنمو العالمي فالبلدان التي تمثل نحو نصف سكان العالم قد شهدت تحسنا كبيرا في متوسط مستوياتها المعيشية. وعلاوة على ذلك، تمثل تلك البلدان كثيرا من أفقر السكان في العالم. ونتيجة لذلك، فإن نمط النمو العالمي، على عكس الاعتقاد الذي كان سائدا على نطاق واسع، ساعد على الحد من عدم المساواة في توزيع الدخل العالمي. ولأول مرة تتجاوز المكاسب النسبية للفقراء مكاسب الأغنياء. فقد اقترن تضيق أوجه عدم المساواة في توزيع الدخل العالمي بتضييق للفوارق في مؤشرات التنمية البشرية، وبالتالي اختفى الاستقطاب بين الناس على مستوى العالم.

١٤ - وتهتميش افريقيا والأداء غير المرضي في غربي آسيا ملمحان بالغا الازعاج في العقد الحالي. ومن المظاهر المثيرة للقلق بالغ أيضا أوجه عدم المساواة الداخلية المتزايدة في بعض البلدان النامية. وبرغم هذه العوامل الهامة، فإن غالبية شعوب البلدان النامية تشهد رخاء متزايدا.

١٥ - ومع ذلك، فإن حصة البلدان النامية في الناتج العالمي لا تزيد إلا قليلاً على ٢٤ في المائة (من حيث تعادل القوة الشرائية). ويعني ذلك أن ما يقرب من ثلثي الناتج والدخل في العالم يتولدان في البلدان المتقدمة النمو وفي البلدان الاشتراكية السابقة التابعة للاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى. ومن حيث منظور الإنتاج العالمي، فإن احتمالات النمو الحالية أشبه بكأس نصف فارغة. وتعيش أوروبا الغربية واليابان في غمرة الكساد. وهناك انخفاض حاد في الناتج وفي الإيرادات في الاتحاد الروسي وفي أجزاء من أوروبا الشرقية ووسط أوروبا. أما الانتعاش الدوري في الولايات المتحدة الأمريكية فإنه بطيء في العادة حسب المعايير التاريخية. وفي داخل البلدان المتقدمة النمو، أصبحت الإيرادات مستقطبة، وظلت البطالة (في أوروبا) مرتفعة، وما زال توفير فرص العمالة في الولايات المتحدة الأمريكية (الأعمال طول الوقت على الأقل) مخيباً للآمال.

١٦ - ويسترعي المتن الرئيسي للتقرير الانتباه إلى ثلاثة ملامح تميز المرحلة الحالية من مراحل الدورة عن حالات الانكماش السابقة. أولاً، كان الركود في اليابان وعدد من الاقتصادات المتقدمة النمو الأخرى مقترناً بانكماش أسعار الأصول. وأدى هبوط السعر الحقيقي للأصول إلى انخفاض الثروة، وركود الطلب، وساهم في إطالة أجل الكساد. ثانياً، حدث الكساد في وقت كانت فيه حكومات البلدان المتقدمة النمو تعاني من مشاكل مالية خطيرة ومن عجز كبير في ميزانياتها. وأعاق ذلك اتخاذ الحكومات للتدابير العادية لمواجهة التقلبات الدورية - خفض الضرائب وزيادة الإنفاق العام - مما أطال من أمد الكساد. والواقع أنه تفاقم حدة الكساد في البلدان التي واجهت فيها الحكومات عجز الميزانية بخفض الإنفاق العام. ونتيجة انكماش أسعار الأصول والأزمة المالية للدولة، تم التركيز على السياسة النقدية لتشجيع التوسع الاقتصادي. وأسهم انخفاض أسعار الفائدة في تحقيق الانتعاش، لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن لم تحدث الاستجابة لانخفاض أسعار الفائدة إلا بعد فترات متأخرة وكان الأثر على معدل النمو متواضعاً.

١٧ - وكانت للتدفقات الدولية لرؤوس الأموال الخاصة في أمريكا اللاتينية وأجزاء من آسيا أثر خارجي كبير على اقتصادات العديد من البلدان النامية. وقد انهارت تدفقات رؤوس الأموال على البلدان النامية ككل خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٩٠، ولكن حدث انتعاش في السنوات الثلاث الأخيرة. وتركزت التدفقات في عدد قليل من البلدان، وقد يثبت أنها متقلبة أو غير مستقرة إلى حد كبير، لكنها كان لها مع ذلك أهمية كبيرة. فعلى سبيل المثال، في البلدان التي عانت من نقص حاد في النقد الأجنبي، خففت تدفقات رؤوس الأموال من الاختناقات وأتاحت للنمو أن يتسارع حتى عندما كانت المساهمة في معدلات الاستثمار العام صغيرة نسبياً. وفي بلدان أخرى، ساعدت تدفقات رؤوس الأموال على إيجاد توقعات مواتية تحققت من تلقاء نفسها، في الأجل القصير على الأقل.

١٨ - غير أن تدفقات رؤوس الأموال تمثل مشكلة بالنسبة لسياسة أسعار الصرف. ففي حالة عدم وجود تدخل من جانب الحكومة، يؤدي تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى ارتفاع سعر الصرف وربما الإسراع في التضخم، أي ارتفاع أسعار السلع والخدمات التي لا يتاجر بها. ولكن لو اقترن تحرير رؤوس الأموال بتخفيض التعريفات الجمركية وتحرير التجارة، كما يحدث غالباً، لكادت السياسة الملائمة إذن هي تخفيض سعر

الصرف لضمان التوازن في ميزان المدفوعات. ولا يعني ذلك أن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية تعتبر ضارة بل إن من الهام أن تصحح البلدان الجوانب الأساسية لاقتصاداتها في الأجل الطويل: لا ينبغي أن تسترشد سياسات أسعار الصرف باعتبارات قصيرة الأجل؛ بل ينبغي اتخاذ تدابير لتشجيع الاستثمار الخاص المحلي وتخصيص كنفء للاستثمار العام؛ وضرورة معالجة أوجه الضعف في النظام التعليمي وفي تكوين رأس المال البشري عموماً؛ وتدارك الإهمال الذي ساد في الثمانينات.

باء - الزيادة السكانية والتنقل

١٩ - على النقيض من توقعات أولئك الذين يخشون حدوث انفجار سكاني على نحو ما وصفه مالتوس، فإن معدلات النمو السكاني آخذة في الانخفاض. ورأس المال البشري آخذ في الازدياد، والتنمية البشرية جارية، لكن عدد البشر آخذ في الارتفاع وإن يكن بمعدل متناقص. وتسود هذه الظاهرة أنحاء العالم. وربما كان من المهم كثيراً بالنسبة للاتجاهات في المستقبل أن معدل الخصوبة في البلدان النامية بدأ في الانخفاض فعليا في كل منطقة، كما أن معدلات الخصوبة في البلدان المتقدمة النمو منخفضة بحيث يلوح في الأفق عصر النمو السكاني الصفري.

٢٠ - ومن ثم ينبغي النظر إلى مسألة السكان بوصفها مسألة إنمائية. فهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاتجاهات الاجتماعية العامة وبتحرير المرأة. وهناك علاقة قوية وعكسية بين التنمية البشرية ومعدلات الخصوبة. ففي البلدان التي تنخفض فيها معدلات وفيات الأطفال، لا يكون لدى الأسر حافز على وجود كثير من الأطفال لديها. وفي البلدان التي ترتفع فيها معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، حيث تمنح المرأة فرصاً متساوية للحصول على التعليم ويتاح للمرأة التماس العمل بأجر، تزداد تكلفة فرصة الإنجاب وترتفع قدرة المرأة على اكتساب دخول أعلى، وينخفض عدد المواليد لكل أنثى. وفي البلدان التي توجد لديها شبكات أمان اجتماعي ويتوافر فيها الضمان الاجتماعي للمسنين، يكون الآباء أقل اعتماداً على أولادهم في نهاية حياتهم، ومن ثم يميل متوسط حجم الأسرة إلى الانخفاض.

٢١ - ويجادل بعض النقاد بأن هذه الصورة متفائلة أكثر من اللازم. ويشيرون إلى من سُموا لاجئين بيثيين وقد اكتظت بهم المدن، وإلى الخطر، بل وترجيح أن تنهار بعض المدن الكبرى في البلدان النامية. ومن هذا المنطلق، فإن التحضر السريع أبعد ما يكون عن تشكيل مصدر للدينامية والتوسع، بل يمثل كارثة ديموغرافية وبيئية من المنتظر حدوثها.

٢٢ - وفي البلدان المتقدمة النمو يمثل التغيير في التركيب العمري أبرز تغيير ديموغرافي في العقود الأخيرة. فزيادة العمر المتوقع، مقترنة بانخفاض معدلات الخصوبة، تسفر تدريجياً عن شيخوخة السكان، وارتفاع نسبة الأشخاص المتقاعدين إلى العمال الناشطين. إن هذا يعني ازدياد ندرة العمال في سن العمل بالنسبة لعدد السكان ككل.

٢٣ - وثمة حل واضح لهذه المشكلة هو استيراد العمالة من البلدان التي توجد فيها بوفرة، وهنا يتداخل تحرير أسواق العمل الدولية والتغيير الهيكلي في البلدان المتقدمة النمو وشيوخة السكان. وينبغي، من حيث المبدأ، أن يكون حجم مكاسب الرفاة المحتملة الناجمة عن وجود أسواق عمالة دولية أكثر تحرراً، بنفس حجم (حيث تزداد القيود) المكاسب الناتجة عن وجود أسواق أكثر تحرراً لرؤوس الأموال والسلع والخدمات.

٢٤ - ومن شأن زيادة التنقل الدولي للعمالة أن يؤدي إلى ارتفاع الناتج الإجمالي في البلدان المتقدمة النمو، وأن يسهم في زيادة كفاءة استخدام موارد العالم؛ ومن شأنه أيضاً أن يزيد من تنظيم المشاريع، ويشجع على قيام الأعمال التجارية الصغيرة وتسريع الابتكار؛ كما أنه سيؤدي إلى زيادة المدخرات والاستثمار في البلدان المتقدمة النمو (بعد أخذ التحويلات بعين الاعتبار) والإسهام في الإسراع بالنمو. وهذا بدوره سيجعل من الأيسر على البلدان المتقدمة النمو أن تعيد تشكيل هيكل اقتصاداتها، وأن تخفف في النهاية من المشاكل المرتبطة بشيوخة السكان عن طريق استيراد العمالة من البلدان التي يكون فيها السكان في سن الشباب.

٢٥ - ولا ريب أن هناك قيوداً على التدفقات الدولية للعمالة أكبر من تلك المتعلقة بتدفقات رؤوس الأموال، ولكن ينبغي أن يكون هدف السياسة العامة هو السماح بمستويات الهجرة التي يسعى إليها الناس، مع القيام في الوقت نفسه بتحسين أمن الأيدي العاملة ورخائها بل والبشر عموماً في البلدان النامية ذاتها. وبالمثل، هناك مشاكل الدمج وإدخال المهاجرين في التيار الرئيسي للاقتصاد والمجتمع - سواء بالنسبة للمهاجرين أنفسهم أو البلد المضيف على حد سواء، لكن ينبغي أن يعالج راسمو السياسات هذه المسائل، ولا ينبغي أن تكون أعذاراً للعجز عن اتخاذ الإجراءات اللازمة.

٢٦ - ومن الطبيعي أن تكون مزايا تحرير أسواق العمل كبيرة، كلما كان معدل النمو أسرع في البلدان المتقدمة النمو وكلما انخفض معدل البطالة. غير أن الركود والبطالة لا يشكلان حججاً لمقاومة التحرير؛ بل إنها حجج لصالح إعادة تشكيل هيكل الإنتاج وإزالة العقبات في أسواق العمالة الداخلية التي تتسم بالجمود، وحافز على التوسع. ولا ينبغي استخدام ضعف الأداء الاقتصادي كعذر لإقامة الحواجز في سبيل الهجرة؛ بل ينبغي اعتباره، بدلاً من ذلك، إشارة إلى الحاجة للأخذ بسياسات تتيح التحرير وما يسفر عنه من توسع اقتصادي.

جيم - إعادة التفكير في إطار التعاون الإنمائي

٢٧ - أتاحت نهاية الحرب الباردة فرصة لإعادة التفكير في إطار التعاون الإنمائي. وكانت المعونات الأجنبية تستخدم، على الأقل جزئياً، في دعم الأمن الاستراتيجي للدول ولتحقيق الأهداف الدبلوماسية وتشجيع أيديولوجيات معينة. ولو كان ذلك ضرورياً على الإطلاق، فلم تعد هناك حاجة إليه، ويمكن أن يتحول تركيز التعاون حالياً إلى النهوض بالأمن الاقتصادي للناس لا سيما أفقر الناس. أي ينبغي للاتجاه

الرئيسي لأي إطار جديد للتعاون التقني أن يؤدي إلى الحد من الفقر في العالم، وتعزيز التنمية البشرية وحماية الناس من المشاق الحادة.

٢٨ - ويمكن تحقيق هذه الأهداف جزئيا عن طريق إصلاح المعونة الأجنبية بالمفهوم التقليدي لها، أي تحسين التخصيص بين البلدان المتلقية والحد من العناصر المقيدة، وتحسين دقة الاستهداف وغيرها. ولكن ينبغي النظر إلى التعاون الإنمائي في إطار أوسع، يشمل وصول البلدان النامية إلى الأسواق، وتحسين آليات نقل التكنولوجيا، وزيادة التنقل الدولي للعمالة، والتعاون بشأن المسائل البيئية وغيرها. وفي مثل هذا الإطار، قد تلعب المعونة الأجنبية، رغم أهميتها، دورا أقل أهمية.

٢٩ - وفي الجزء الرئيسي من التقرير، ندرج فصلا خاصا بالتعاون التقني، وهو موضوع قد أهمل كثيرا، ومع ذلك فإنه يشكل حاليا زهاء ثلث المعونة الانمائية الكلية. وفي الواقع، يظهر التحليل أن قدرا كبيرا من التعاون التقني لا يصح البتة وصفه بأنه معونة، وأنه لا يسهم في التنمية. ويتقرر التعاون التقني إلى حد بعيد تبعا لأهداف المانحين؛ وهو مقيد بشدة؛ كما يتم استخدامه، في جملة أمور، لتعزيز الصادرات، وتشجيع ترويج بعض اللغات والثقافات، وتوفير العمالة للتقنيين والفنيين من البلدان المانحة، ولتمكين المانحين من الاشراف على المشاريع الممولة بواسطة المعونة، إلى غير ذلك. وحين تتحقق التنمية نتيجة لكل هذا، فهي إلى حد بعيد ناتج ثانوي عرضي.

٣٠ - وليست الأحوال في البلدان المتلقية أحسن من ذلك بكثير. فالآليات التي تسمح بالتحقق من الاحتياجات الحقيقية للتعاون التقني غير موجودة. والاستفادة من خدمات الخبراء الأجانب غير كفؤة؛ ويعامل التعاون التقني كما لو كان سلعة مجانية؛ كما لا يتم تعزيز القدرات المؤسسية وبالتالي فإن الاحتياج الظاهر للتعاون التقني يتواصل بدون حد، بل ويزداد. وبعد ٤٥ سنة من التعاون التقني ومن نفقات سنوية تراوحت بين ١٢ و ١٥ بليون دولار، ليس هناك أي دليل على أن تحقيق الأهداف الأصلية، كما تم الاعلان عنها، قد أصبح قريبا.

٣١ - ينبغي، مبدئيا، أن يسهم التعاون التقني في نقل التكنولوجيا وفي تكوين رأس المال البشري. أما على صعيد الممارسة، فيبدو أن مدى تحقيق ذلك كان محدودا. وبالرغم من أن نيتنا هي تحليل التعاون التقني وليست اقتراح اصلاحات على صعيد السياسات، فإن عدة امكانيات تنبثق عن المناقشة.

٣٢ - أولا، ينتمي معظم خبراء التعاون التقني إلى بلدان متقدمة النمو: تقل نسبة المنتمين منهم إلى البلد المضيف أو إلى بلدان نامية أخرى عن ١٠ في المائة. وبالإمكان زيادة هذه النسبة المئوية بصورة كبيرة، فيتسنى بذلك خفض تكاليف التعاون التقني وكذلك، وهو الأهم، تنمية القدرات الوطنية في البلدان النامية.

٣٣ - ثانيا، تصرف لخبراء التعاون التقني الأجانب، في المعدل، مبالغ ١٥ مرة أكبر مما يصرف للخبراء المعينين وطنيا حتى لما تكون لدى الخبراء المحليين نفس المؤهلات. إن هذا، في نفس الوقت، غير منصف وغير فعال ويحمل على اعتقاد أن هناك مجالا هائلا لتحقيق مزيد من الانجازات بأقل تكاليف.

٣٤ - ثالثا، هناك تكاثر لقنوات تقديم التعاون التقني. وقد أسندت مهمة توفير التعاون التقني المتعدد الأطراف إلى الأمم المتحدة أصلا ومع ذلك فإن الأمم المتحدة لا تقدم اليوم سوى الربع من التعاون التقني الكلي؛ ويتم توفير ما تبقى عن طريق البنك الدولي، ومصارف التنمية الإقليمية، وكذلك طبعا وكالات المعونة الثنائية. ويحمل تكاثر القنوات على اعتقاد أن هناك مجالا لتخصص العمل لتقاسمه.

٣٥ - أخيرا يبدو، أن الحاجة للتعاون التقني لا تنتهي أبدا. ولا يرقى سوى قلة من البلدان من مستوى فئة المحتاجين. بيد أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي صنف ٢١ بلدا ناميا كبلدان مساهمة صافية على أساس نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي. ولمعظم هذه البلدان برامج تعاون تقني مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي لكنها تسدد قيمة الخدمات التي تحصل عليها. وفي وقت اكثر حداثة، وافقت لجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، في اجتماعها الرفيع المستوى المعقود في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ على أن المساعدة بشروط ميسرة المقدمة إلى ١٦ بلدا ناميا ذات دخل مرتفع لن تدرج في الحسابات بوصفها مساعدة انمائية رسمية، اعتبارا من عام ١٩٩٦ عند رصد التدفقات المالية إلى البلدان المستفيدة. ووافقت لجنة المساعدة الانمائية أيضا على أن تكثف تركيز معونتها في البلدان التي يندرج ناتجها القومي الاجمالي للفرد الواحد في حدود المستوى الأدنى للتأهيل للحصول على قروض من البنك الدولي^(١)، وربما أن الوقت حان الآن لاستنباط مقاييس لتحديد التقدم المحرز، وصقل معايير الأهلية، وتحسين آليات الارتقاء من فئة البلدان المحتاجة.

٣٦ - وعوضا عن إجراء اصلاحات مجزأة، قد يكون من الأفضل تخصيص ميزانية اجمالية لكل بلد مؤهل، تستخدم للحصول على خدمات التعاون التقني. وسوف ينقل هذا المسؤولية إلى البلدان المتلقية إذ يوفر حافزا لها على معاملة أموال التعاون التقني بوصفها موردا ندرا، ويشجعها على تحديد الأولويات للتعاون التقني بحسب القطاع، والمانح، ونوع الخدمة. ويمكن عندئذ أن تتولى الأمم والوكالات المساهمة رصد استخدام الموارد بانتظام.

ثانيا - الاحتمالات الاقتصادية العالمية للفترة ١٩٩٤-٢٠٠٢

ألف - مقدمة

٣٧ - يتركز النمو الاقتصادي العالمي حاليا في البلدان النامية. وما زالت، بوجه خاص، اقتصادات الصين وجنوب شرق آسيا حيث يوجد أكثر من ٥٠ في المائة من سكان العالم، تتسم بحيوية فائقة. وبسبب تجمع

فقر العالم في هذه المنطقة، فمن المرجح أن النمو يعني أن الفقر يتناقص الآن بسرعة أكبر من أي وقت آخر في خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

٣٨ - وقد حدث النمو السريع في بعض البلدان النامية في إطار نمو بطيء في الاقتصادات الصناعية وركود شديد في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال.

٣٩ - ازدادت التجارة العالمية بأكثر سرعة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، واتسمت أيضا التجارة داخل المناطق فيما بين البلدان النامية بحيوية فاقت حتى حيويتها في الماضي. وينبغي أن تسمح المواصلات الناجحة لمفاوضات "الغات" بالإبقاء على حيوية النشاط التجاري.

٤٠ - وعلى نقيض هذه العلامات التي تبعث على الأمل، ظل النمو السلبي للفرد الواحد في افريقيا يشكل التحدي الرئيسي في مجال التنمية.

٤١ - إن البلدان النامية ذات النمو السريع تجني حاليا فائدة الإصلاحات الهيكلية التي أنجزتها والتي سهلت الانتفاع المكثف من التكنولوجيا المتاحة الآن في العالم. ولا يمكن إدامة هذا النمو إلا إذا استمر، أو ربما ازداد، انفتاح النظام التجاري.

٤٢ - ولزيادة النمو العالمي، يجب أن تقوم الأمم الصناعية بتعجيل الاضطلاع بعملية اصلاح هيكلي، وفي بعض الحالات بالبداية فيها، وبوضع سياسات لتحقيق مزيد من المرونة لاقتصاداتها. وستسهل هذه المرونة الإضافية النمو الطويل الأجل، مع إيجاد العمالة والإبقاء على نظام تجاري متسم بالانفتاح. وبما أن الاقتصادات الصناعية توجد في قمة التطور التكنولوجي، فإن المرونة الهيكلية تشكل شرطا لا بد منه لتعجيل تنميتها.

٤٣ - سيكون التكيف الهيكلي والنمو في الاقتصادات الصناعية ضروريين لتفادي الانخفاض المتواصل لأسعار السلع الأساسية بسبب ضعف الطلب، تلك الظاهرة التي ألحقت الضرر ببعض البلدان النامية الأشد فقرا.

باء - الاحتمالات القصيرة الأجل: ١٩٩٤

٤٤ - لقد استمر أكثر مما تم توقعه أصلا بطء الانتعاش في الولايات المتحدة والركود في الاقتصادات الصناعية الرئيسية الأخرى ونتج عن ذلك معدل نمو متدن للاقتصادات السوقية المتقدمة النمو في ١٩٩٣، إذ لم يتجاوز زهاء ٠,٤ في المائة.

٤٥ - وقد كان نمو الناتج المحلي الإجمالي للعالم النامي أعلى في عام ١٩٩٣ مما كان عليه في الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٢، لكنه كان يعزى بنسبة كبيرة الى معدلات النمو العالية والمتسارعة للصين (من ٧ في المائة

في عام ١٩٩٠ الى ١٣,٤ في المائة في عام ١٩٩٣) وللبلدان النامية المصدرة الصافية للطاقة والتي كانت في طور استعادة الحيوية عقب حرب الخليج. بيد أنه ليس من المتأكد أن الصين يمكن أن تستمر في تحقيق مثل هذه المعدلات المرتفعة للأداء الاقتصادي على المدى المتوسط.

٤٦ - ما زالت اقتصادات الصين وبلدان شرق آسيا وجنوب شرقها تتسم بحيوية فائقة. وتظل معدلات النمو في بقية البلدان النامية غير مرضية عموماً. وتواصل عمق هبوط الناتج في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال (انظر الجدول ١). وكان الهبوط في الناتج الصناعي حاداً بوجه خاص وأكبر بكثير مما تم توقعه أصلاً.

٤٧ - وفي ١٩٩٣، انخفضت أسعار الفائدة الألمانية والأوروبية من خلال تعديل مالي ونمو أكثر انخفاضاً في ألمانيا، وسينتج عن ذلك تحسين طفيف للنمو الاقتصادي في أوروبا في عام ١٩٩٤. وينطبق نفس الشيء على اليابان. وفي الولايات المتحدة، ظل الانتعاش بطيئاً لكنه يبدو مستداماً.

٤٨ - إن هذه التطورات توحى بمزيد من التفاؤل بخصوص الاحتمالات في عام ١٩٩٤، رغم أن بطء انتعاش العالم الصناعي سيستمر، ويتوقف على مواصلة التغيير الهيكلي في الأسواق الصناعية، وأن التوقعات بالنسبة للمستقبل في أفريقيا تظل دون المستوى المرضي.

٤٩ - يبدو أن بلدان أوروبا الوسطى (بولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وهنغاريا) قد بلغت مستوى الحضيض من حيث الركود الاقتصادي الناجم عن مرحلة الانتقال في عام ١٩٩٣، ويمكن أن تحقق بعض النمو في عام ١٩٩٤ والسنوات التالية. وقد كان الهبوط في الإنتاج هاماً خلال عام ١٩٩٣ في الاتحاد السوفياتي السابق، وليس من المرجح أن تحقق هذه المنطقة نمواً إيجابياً للفرد الواحد في مستقبل قريب.

جيم - دور انكماش أسعار الأصول

٥٠ - تمثلت سمة فريدة من سمات الركود والانتعاش المتباطئ في البلدان الصناعية في الدور الذي أدته جهود الأسر المعيشية والمؤسسات لتحسين الحالة المالية في خضم الانحسارات الحادة للقيمة التجارية للأصول المالية والعقارات.

٥١ - وأدت محاولات المصارف التجارية الهادفة لتحسين نوعية أصولها إلى حجم إقراض أدنى مما كان من المفروض أن ينجم عن هبوط أسعار الفائدة في الأجل القصير في بعض الاقتصادات الرئيسية. واستجابت الأسر المعيشية لهبوط قيمة العقارات والأسهم العقارية بخفض سرعة نمو ديون المستهلكين، وقد تكشف ذلك بالاقتران مع زيادة معدلات البطالة. وأثقل كاهل المؤسسات غير المالية بديون تم التعاقد بشأنها خلال فترة كثر فيها عمليات الدمج والحياسة. وأدى ذلك إلى جهود هادفة إلى تحسين تدفق

النقدية في الأجل القصير من خلال خفض التكاليف عن طريق خفض حجم المؤسسات، وذلك في بعض الحالات بغية القيام باستثمارات معززة للإنتاجية.

الجدول ١ - الناتج المحلي الإجمالي في العالم^(١)
(بدولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٨٨)
(النسبة المئوية للتغير)

٢٠٠٢-١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	البلدان أو المناطق
٣,١	٢,٣	١,٠	المجموع العالمي
٢,٦	٢,٣	١,٠	البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي
٢,٨	٣,٦	٢,٩	أمريكا الشمالية
٢,٨	٣,٥	٣,٠	الولايات المتحدة
٢,٣	١,٣	٠,٤	البلدان الشرقية المتقدمة النمو
٢,٣	١,٠	٠,١	اليابان
٢,٦	١,٧	٠,٤-	الاتحاد الأوروبي
٢,٢	١,٣	١,٢-	ألمانيا
٢,٧	١,٤	٠,٨-	فرنسا
٢,٦	٢,٦	١,٩	المملكة المتحدة
٢,٦	١,٨	١,٤-	البلدان الصناعية الأخرى
٥,٥	٥,٢	٥,٢	البلدان النامية
٤,٧	٢,٧	٣,٤	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٣,٥	٤,٥	٦,٠	الأرجنتين
٣,٩	٢,٤	٥,٠	البرازيل
٦,٨	٣,٢	٠,٤	المكسيك
٥,٤	٢,٢-	١,١-	فنزويلا
٣,١	٢,١	١,٣	أفريقيا
٣,٣	٢,٦	١,١	شمال أفريقيا
٢,٨	١,٨	١,٣	الجزائر
٣,٥	٢,٠	١,٥	مصر

٢٠٠٢-١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	البلدان أو المناطق
٢,٩	١,٨	٢,٥	افريقيا جنوب الصحراء الكبرى
٢,٦	١,٩	٤,٠	نيجيريا
٦,٣	٦,٣	٥,٤	جنوب آسيا وشرقها
٥,١	٥,٢	٥,٢	هونغ كونغ
٥,٣	٥,١	٣,٥	الهند
٦,٩	٦,٩	٦,٦	اندونيسيا
٧,٠	٧,٣	٥,٩	جمهورية كوريا
٦,٩	٦,٣	٦,٢	مقاطعة تايوان الصينية
٧,٩	٨,٣	٧,٧	تايلند
٨,١	١٠,٣	١٣,٤	الصين
٤,١	٣,٨	٣,٦	غرب آسيا
٤,٣	٣,٧	٣,٨	البلدان المصدرة للنفط
٢,٤	٢,٤	٢,٤	البلدان المستوردة للنفط
٤,٧	٣,٩	٠,٠	منطقة البحر الأبيض المتوسط
٣,٢	٢,٤	٠,٦	أوروبا الشرقية
٣,٧	٩,٣-	١٣,٢-	الاتحاد السوفياتي سابقا
			نسب مئوية متنوعة:
٣,٦	٥,٧-	٩,٤-	أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقا
٥,١	٤,٢	٣,٨	البلدان النامية ^(ب)
٦,٨	٧,٦	٧,٩	جنوب وشرق آسيا والصين
٤,٢	٣,٦	٤,٢	أقل البلدان نموا
٦,٠	٦,١	٦,٧	البلدان المصدرة الصافية للطاقة
٥,١	٤,٥	٤,٢	البلدان المستوردة الصافية للطاقة

المصدر: الأمانة العامة للأمم المتحدة، إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، تنبؤات مشروع لينك، ١٩ نيسان/ابريل ١٩٩٤.

(أ) الناتج القومي الاجمالي لعدد قليل من البلدان؛

(ب) باستثناء الصين.

٥٢ - إن هذه التعديلات في الميزانيات، التي كان يقصد منها خفض الدين الى مستويات متمشية على نحو أوثق مع التقييمات بالنقصان الشديد للأصول، أو الاتجاهات العامة للإيرادات في المستقبل، تبدو متيسرة جدا في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، لكنها ما زالت تمثل مشكلة عويصة في اليابان. ويشير هذا الى استمرار تباطؤ نمو الاستهلاك في القطاع الخاص، والبناء السكني، والاستثمار الثابت لقطاع الأعمال، بالمقارنة مع ما كان يمكن توقعه بصورة طبيعية لو عم الانتعاش العالم الصناعي. ومما سيعزز هذه العوامل الكابحة للنمو، الجهود المتواصلة لمعظم البلدان الصناعية من أجل زيادة خفض أوجه العجز العامة في الميزانيات الحكومية وهي جهود ستشكل "عائقا ماليا" لعملية الانتعاش.

٥٣ - وقد انتشر الآن الرأي بأن التعديلات المالية اللازمة الموصوفة أعلاه هي المسؤولة عن إدامة المستويات المنخفضة للركود ويمكن أن يتوقع أنها لن تؤدي إلا الى معدلات نمو ضعيفة أو معتدلة في أثناء فترة الانتعاش الجارية حاليا في البلدان الصناعية.

دال - الاحتمالات المتوسطة الأجل، ١٩٩٥-٢٠٠٢

٥٤ - أظهرت التنبؤات الاقتصادية لعام ١٩٩٥ وما بعده استئنافا غير ثابت للنمو. ويمكن أن يرتفع النمو في الناتج القومي الإجمالي العالمي الى ٢,٣ في عام ١٩٩٤ وأن يظل في مستوى أعلى من ذلك المعدل حتى عام ٢٠٠٢. ويفترض التوصل الى هذه النتيجة مستوى هاما من الانتعاش في الولايات المتحدة واليابان واستمرار النمو السريع في الصين وشرق آسيا وجنوب شرقها. ويتوقع أن تتواصل معدلات النمو في أمريكا اللاتينية في مستوى يتجاوز ٣ في المائة خلال الفترة المتبقية من العقد. ولا تعد الاسقاطات المتوسطة الأجل التي نظرت فيها اللجنة تنبؤات حقا بل هي حقائق مستقبلية معقولة تقوم على افتراضات بشأن السياسات والسلوك التاريخي للعوامل الاقتصادية. وهي تفيد أساسا في تنظيم المناقشات وإبراز الميادين المحتملة للاهتمامات في مجال السياسات. وبعض الاتجاهات الايجابية واضحة: إن اصلاحات السياسات في البلدان النامية في عقد الثمانينات، والاصلاحات السياسية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال في وقت أكثر حداثة، والآثار التوحيدية للسوق، المترتبة على إقامة الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٢، ومفاوضات التعاون الاقتصادي الأوروبي التكميلية، وإنشاء منطقة تجارية حرة لأمريكا الشمالية مع المشاركة المحتملة للمكسيك، وبلوغ جولة أوروغواي طور أوجها، ينبغي أن تؤدي جميعها إلى تسهيل تدفق السلع والخدمات والعمالة ورأس المال، مع ما يصحب ذلك من ارتفاع لاقتصادات الحجم وزيادة لدرجة المنافسة.

٥٥ - وبافتراض عدم وقوع انقلابات سياسية رئيسية مفاجئة، يبدو أن من الممكن تحقيق متوسط معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,٦ في المائة في السنة، في البلدان الصناعية ذات الاقتصادات السوقية في بقية التسعينات. واستنادا إلى مؤشرات الماضي، قد يرتبط هذا المتوسط بتحقيق نسبة ٥,٥ في المائة من المتوسط السنوي لمعدل نمو التجارة. ومن شأن هذه الاتجاهات للاقتصاد الدولي أن تسمح بتكييف هياكل انتاج السلع والخدمات، فتفسح المجال أمام الموردين من البلدان ذات الموقع الأفضل في

الجزء الشرقي من أوروبا فضلا عن الموردين من البلدان النامية. بيد أن النمو البطيء نسبيا في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو أنشأ ظاهرة نمو عدد العاطلين عن العمل، مما سيبقي معدلات البطالة في مستويات مرتفعة نسبيا، إذ لن تتحسن الحالة في هذا المجال إلا بزهاء ١,٥ نقطة في درجات النسب المئوية خلال فترة ما بين ١٩٩٤ و ٢٠٠٢. ومن المرجح أن إسقاطات معدل البطالة بالنسبة للاتحاد الأوروبي لن يمكن استدامتها من وجهة النظر السياسية: وهي تبرز الحاجة إلى إصلاح هيكل في البلدان الصناعية.

٥٦ - وفي الأجل المتوسط، من المتوقع أن يسمح التكييف المالي في ألمانيا ببعض التسهيلات النقدية، ويؤدي من ثم إلى تخفيض فارق سعر الفائدة مقابل الدولار. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تعزيز الدولار إلى حد ما مقابل المارك الألماني. بيد أنه من المتوقع أن يحدث تغير ضئيل في فارق سعر الفائدة بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، وهكذا يتوقع أن يحدث تغير ضئيل في معدل صرف الدولار/الين. ومن المتوقع أن تظل قيمة الدولار الحالية المنخفضة نسبيا ثابتة مما ييسر زيادة تكييف الموازين التجارية.

٥٧ - وتحمل دلائل المستقبل القريب للانتاج والتجارة على الأجلين المتوسط والطويل في وسط أوروبا وشرقها على التفاؤل الحذر رغم أن الاحتمالات المتوسطة الأجل غير جيدة. ويعتقد بصفة عامة أن الوقت المطلوب لتحول بلدان وسط أوروبا الأربعة الأكثر بعدا في الوقت الحاضر عن عملية الإصلاح، وإعادة تشييدها (بولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وهنغاريا)، يتراوح بين ٥ و ١٠ سنوات. أي أنه ينبغي أن تشهد تلك البلدان تغيرات جوهرية بنهاية التسعينات. إلا أن عملية إعادة تشكيل الهياكل يمكن أن تستغرق وقتا أطول. والمواضيع الأساسية هي مواضيع سياسية أي، هل سيصبح سكان تلك البلدان الأربعة قادرين على تحمل مستويات المعيشة الآخذة في الهبوط، وتحمل البطالة وغير ذلك من تكاليف الرفاه المترتبة على مرحلة الانتقال، وإلى أي مدى. وهناك الشيء الكثير الذي بمقدور البلدان الصناعية ذات الاقتصادات السوقية والمنظمات المتعددة الأطراف أن تقوم به على الأجل المتوسط للتخفيف من مصاعب عملية الانتقال في تلك البلدان، بيد أن فتح الأسواق لصادراتها سيكون أهم مبادرة في هذا الشأن.

الجدول ٢ - معدلات البطالة في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو

١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥-٢٠٠٢	
٨,٣	٨,٤	٧,٤	الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو
٧,٢	٦,٧	٦,٤	أمريكا الشمالية
٣,٦	٣,٩	٣,٦	البلدان الشرقية المتقدمة النمو
١٢,٥	١٣,٣	١١,٤	أوروبا الغربية
١٢,٨	١٣,٦	١١,٦	الاتحاد الأوروبي
٩,٦	٩,٩	٩,٢	بلدان أوروبا الغربية الأخرى

المصدر: نفس المصدر المشار إليه في الجدول ١.

٥٨ - وتعد عملية التغير في البلدان الأخرى في وسط أوروبا وشرقها أقل تقدماً. ومن المرجح أن تستغرق وقتاً أطول ويرجح أن تزيد تكاليف التغيير إلى حد كبير. وبالنسبة للمنطقة بأسرها فإن زيادة الاستثمارات في مجالات الزراعة، والصناعة التحويلية، والهيكل الأساسية، والإسكان، لتحقيق مستويات معيشية متقاربة مع مستويات المعيشة في الاقتصادات السوقية الصناعية لها متطلبات هائلة. وسيكون تدفق رأس المال والتكنولوجيا من الخارج مفيداً. ولكن من الواضح أنه لا بد أن يأتي الجزء الأعظم من تلك الاستثمارات، على غرار ما حدث في بلدان نامية ناجحة، من الجهود المحلية ولا سيما الادخار المحلي. وسوف يستغرق التغلب على إنهاء الأنظمة السابقة في مجالات التخطيط والمدفوعات والتجارة بعض الوقت. ويشكل تنفيذ هيكل قانوني أساسي، ولا سيما فيما يتعلق بالأراضي وغير ذلك من الممتلكات العقارية، وإقامة المؤسسات التي تمكن الأسواق من العمل، وتحويل المشاريع الانتاجية الرئيسية التابعة للدولة إلى القطاع الخاص فضلاً عن القدر الكبير من الأعمال الصغيرة والمتوسطة وإدارة مرافق الهياكل الأساسية وبناء مؤسسات الخدمات مثل المصارف، جدول أعمال حافل. ومع ذلك تعد هذه الخطوات جميعها ضرورية من أجل إدارة الاقتصاد الكلي والجزئي بصورة فعالة.

٥٩ - وتبدو الاسقاطات المتعلقة باحتمالات النمو في البلدان النامية أكثر إيجابية عما كانت عليه في الثمانينات. وهي تدل على احتمال أن معدل نمو حاصل الناتج المحلي الإجمالي، الذي ارتفع من ٣ في المائة تقريباً في عام ١٩٩١ إلى زهاء ٥ في المائة في ١٩٩٢ و ١٩٩٣، ويمكن أن يبلغ متوسط قدره زهاء ٥,٥ في المائة حتى عام ٢٠٠٢. وبمقدور البلدان الواقعة في جنوب آسيا، وجنوبها الشرقي، وشرقها أن تواصل أداءها الحسن، ونموها السريع الذي يتذبذب ما بين ٥ في المائة و ٨ في المائة في الاقتصادات المصنعة حديثاً فضلاً عن اندونيسيا، وماليزيا، وتايلند، وزهاء نسبة ٥ في المائة في الهند، وزهاء ٨ في المائة في الصين. ويمكن أن يزيد متوسط نمو حاصل الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا اللاتينية من أقل من ٢ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى زهاء ٣ في المائة في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ ثم يبلغ متوسط قدره زهاء ٤,٥ في المائة حتى عام ٢٠٠٢. وتعكس هذه الاسقاطات بصورة رئيسية تصاعد النمو في البرازيل والمكسيك واستمرار النمو على نحو معتدل في شيلي، وكولومبيا، وفنزويلا. وفي افريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، يمكن أن تبلغ معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ٣ في المائة تقريباً. بيد أن ذلك، لسوء الحظ، لن يتجاوز إلا بالكاد معدلات نمو السكان (الجدول ٣).

هـ - الاهتمامات في مجال السياسات

٦٠ - تسجل حالياً اقتصادات معظم البلدان الصناعية معدلات نمو أدنى مما يمكن أن تسمح به قدراتها الكامنة، وسيكون ممكناً تعزيز الانتعاش في بعض الاقتصادات من خلال زيادة الإنفاق الحكومي في الاستثمار المعزز للانتاجية، مع التزام جميع الحكومات ببرنامج متوسط الأجل للتكيف الهيكلي.

٦١ - يجب أن يتواصل التكيف المالي في بعض الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو. ومن الواضح أن أوجه العجز المالي ينبغي أن تخفض في عدة اقتصادات سوقية متقدمة النمو في غضون فترة متوسطة المدة. وبصورة خاصة، فإن معدلات الادخار في هذه الاقتصادات لن تكون كافية، بدون تعديل مالي، لتمويل الاستثمارات اللازمة، ويمكن بالتالي أن تعوق النمو العالمي، وذلك بالتسبب إما في خفض معدل نمو اقتصاداتها ذاتها في المستقبل، أو في استبعاد مجموع البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، وذلك من خلال ارتفاع أسعار الفائدة.

الجدول ٣ - نصيب الفرد من الناتج الوطني الاجمالي في العالم
(بدولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٨٨)
(النسبة المئوية للتغير)

١٩٩٥-٢٠٠٢	١٩٩٤	١٩٩٣	
١,٥	٠,٦	٠,٧-	المجموع العالمي
٢,٠	١,٧	٠,٤	البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي
١,٩ ١,٩	٢,٥ ٢,٥	١,٩ ٢,٠	أمريكا الشمالية الولايات المتحدة الأمريكية
١,٨ ٢,٣	٠,٨ ٠,٧	٠,١- ٠,٣-	البلدان الشرقية المتقدمة النمو اليابان
١,٩ ٢,٤ ٢,٤ ٢,٤ ١,١	١,٤ ٠,٩ ١,٠ ٢,٤ ١,٣	٠,٧- ١,٧- ١,٢- ١,٧ ١,٩-	الاتحاد الأوروبي ألمانيا فرنسا المملكة المتحدة البلدان الصناعية الأخرى
٣,٦	٣,٢	٣,٢	البلدان النامية
٣,٠ ٢,٤ ٢,٦ ٥,٠ ٣,٥	٠,٨ ٣,٣ ٠,٨ ١,١ ٤,٢-	١,٦ ٤,٨ ٣,٤ ١,٦- ٣,٢-	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الأرجنتين البرازيل المكسيك فنزويلا
٠,٢	٠,٨-	١,٦-	أفريقيا
١,٠ ٠,١ ١,٥	٠,٢ ٠,٨- ٠,٢-	١,٣- ١,٤- ٠,٧-	شمال أفريقيا الجزائر مصر
٠,١- ٠,٤-	١,٢- ١,٢-	٠,٦- ٠,٨	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى نيجيريا
٤,٣	٤,٢	٣,٣	جنوب آسيا وشرقها
٤,٥ ٥,٥ ٥,٣	٤,٤ ٥,٢ ٥,١	٤,٤ ١,٥ ٤,٧	هونغ كونغ الهند إندونيسيا

٢٠٠٢-١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
٦,٣	٦,٤	٥,٠	جمهورية كوريا
٥,٧	٥,٠	٤,٩	مقاطعة تايوان
٦,٨	٦,٩	٦,٤	تايلند
٦,٩	٨,٨	١١,٨	الصين
١,٠	٠,٧	٠,٥	غرب آسيا
١,٢	٠,٨	٠,٩	البلدان المصدرة للنفط
١,٠ -	١,٠ -	١,٠ -	البلدان المستوردة للنفط
٣,٢	٢,٣	١,٥ -	منطقة البحر الأبيض المتوسط
٣,١	٢,٢	٠,٤	أوروبا الشرقية
٣,١	٩,٧ -	١٣,٦ -	الاتحاد السوفياتي سابقا
			<u>نسب مئوية متنوعة</u>
٣,١	٦,١ -	٩,٨ -	أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقا
٢,٩	٢,٠	١,٥	البلدان النامية ^(١)
٦,٨	٣,٧	٤,١	جنوب آسيا وشرقها والصين
١,٢	٠,٥	١,١	أقل البلدان نموا
٤,٤	٤,٣	٤,٩	البلدان المصدرة الصافية للطاقة
٣,٠	٢,٣	٢,٠	البلدان المستوردة الصافية للطاقة

المصدر: الأمانة العامة للأمم المتحدة، إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تنبؤات مشروع لينك (Link)، ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

(أ) باستثناء الصين.

٦٢ - وفي كل من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، ستتسبب سياسات تحرير التجارة في زيادة حصة التجارة في الناتج القومي الإجمالي. وسيتمكن ذلك من الإبقاء على معدلات نمو للتجارة العالمية أعلى مما للانتاج العالمي. وستشكل هذه الزيادة في التجارة، من خلال تحرير التجارة على أساس انفرادي في البلدان النامية، مصدرا رئيسيا لنمو الانتاجية الناجم عن مزيد من التخصص ومن اقتصادات الحجم في كل من البلدان الصناعية والبلدان النامية. ويمكن أيضا أن تشكل التغيرات في أنماط التجارة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال في أوروبا وآسيا مصدرا لزيادة الانتاجية في هذه الاقتصادات. بيد أنه من الهام، لكي يحدث ذلك أن تحقق الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو تقدما في اتجاه فتح أسواقها في حين تقوم بقية بلدان العالم بتحرير اقتصاداتها.

٦٣ - ينبغي ألا تشكل الحماية رد فعل للبلدان الصناعية على ظاهرة "زيادة عدد العاطلين عن العمل" ومشكلة البطالة التي تواجهها. ينبغي للبلدان الصناعية، بالعكس، أن تدخل التعديلات الهيكلية اللازمة على اقتصاداتها، بما في ذلك تعديلات في أسواق العمل. يجب وضع سياسات لحفز الاستثمار.

٦٤ - إن بلوغ جولة أوروغواي في مفاوضات "الغات" مرحلة الأوج يبشر بالخير فيما يتعلق بالاستمرار في تحقيق التكامل العالمي للتجارة. غير أن اللجنة اتفقت على أن مخططات التكامل الاقليمي التي ليست ناجمة عن اعتبارات دفاعية والتي تتوافق مع قواعد التجارة المتعددة الأطراف يمكن أن تسهم هي أيضا في زيادة حصص التجارة في الناتج القومي الاجمالي لبعض البلدان النامية، وعلى أن ذلك أيضا ينبغي أن يكون مصدرا لنمو أسرع. ومع ذلك، فقد أعرب عن ضرورة توخي الحذر بشأن الآثار السلبية على رفاه المجتمع، التي قد تظهر بالنسبة للبلدان المستبعدة من الترتيبات التجارية الإقليمية، وخاصة الترتيبات التي تشترك فيها المناطق الاقتصادية الصناعية الكبرى الثلاث. وبوجه خاص أعرب عن القلق إزاء إمكانية أن تكون التكاليف عالية بالنسبة لبلدان افريقيا وجنوب آسيا خاصة إذا استبعدت الترتيبات التجارية الإقليمية التي تتزعمها أمريكا الشمالية بلدان هاتين المنطقتين من المعاملة التجارية التفضيلية. وبإيجاز، ينبغي أن تكون الترتيبات التجارية بمثابة ضمانات تكفل الوصول الى الأسواق، لا كتل تجارية ذات طابع حمائي.

٦٥ - وقد اتخذت بعض البلدان النامية المهددة بتكاثر نظم الأفضليات الجديدة خطوات أخرى للاحتفاظ بقدرتها على المنافسة. واحتلت هذه البلدان مكانة الطليعة ضمن البلدان الداعية الى تحقيق مزيد من تحرير التجارة، فحلت بذلك مكان الاقتصادات السوقية الصناعية بوصفها دعاة لتحرير الاقتصاد. وتحمل تجربة المصدرين الرئيسيين في عقدي السبعينات والثمانينات على اعتقاد أن سياسات الاقتصاد الكلي المناسبة ومستوى الانتاجية العالي على صعيد المؤسسة أنجع من الامتيازات في الوصول الى الأسواق، من حيث القدرة على توسيع نطاق اقتحام الأسواق بقوة. إن تلاقي الاتجاهات، فيما يتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي، بين البلدان داخل الترتيبات التجارية الإقليمية يمكن أن يؤدي الى التقليل من تقلب أسعار الفائدة داخل المناطق الاقتصادية الإقليمية، وهو بالتالي ينبغي أن يحسن عملية تخصيص الموارد.

٦٦ - إن تدفقات رأس المال الى البلدان النامية وبلدان وسط أوروبا وشرقها صغيرة بالمقارنة مع تدفقات رأس المال داخل الاقتصادات السوقية الصناعية، وتوجد بالفعل مخوفات متنامية من أن المدخرات العالمية لن تكفي لتلبية احتياجات البلدان النامية وبلدان أوروبا الشرقية في التسعينات. ويشار في هذا الصدد الى أن بعض مجموعات البلدان سوف "تزيحها" من ساحة التنافس على رأس المال التي لها معدل نمو أسرع. وسوف يتسبب الضغط على أسعار الفائدة الناجم عن ذلك في رفع تكلفة رأس المال، خاصة بالنسبة للبلدان الأشد فقرا. ويجب أن توضع في الاعتبار عند تقييم الاحتمالات بشأن تدفقات رأس المال الصافية الى البلدان النامية العوامل المحددة للمكونات الرسمية والخاصة المختلفة لرأس المال هذا. ووفقا لتقييم أجراه البنك الدولي حديثا يمكن توقع زيادة المنح الرسمية والقروض الثنائية بمعدل يساوي تقريبا معدل زيادة الناتج القومي الإجمالي بالقيمة الاسمية في بلدان الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو. وبالطبع، فإن زيادات هامة في معدلات النمو تلك أو في اتفاقات حماية الثروات المشتركة للعالم، مما سينمي بنسبة هامة الاحتياجات من رأس المال، سوف تقتضي تمويلًا إضافيًا. وبالنسبة للبلدان التي تعول على المساعدة الإنمائية الرسمية للحصول على القدر الأكبر من تمويلها الإنمائي الخارجي، يكتسي ضعف احتمالات النمو في منح وقروض المساعدة الإنمائية الرسمية خطورة خاصة. ومن الهام بوجه خاص، بالنسبة لهذه البلدان، أن تمول مبالغ المساعدة الامتيازية المسددة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقال من الاضافات لميزانيات المعونة في البلدان المانحة وهو ما سوف يرفع بقدر كبير نسب المساعدة الإنمائية الرسمية لنتاجها القومي الإجمالي. أما بخصوص البلدان التي تمول القدر الأكبر من احتياجاتها للأموال الخارجية وفقا لأسعار الفائدة التجارية، فإن هناك شعورا بالقلق الى حد ما إزاء إمكانية أن ترتفع أسعار الفائدة بقدر ما يتسارع النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية. ومن شأن ذلك أن يؤثر، ليس فقط في تكلفة الاقتراض من الأسواق الخاصة، بل وكذلك في سعر الفائدة على القروض من المؤسسات المالية الدولية.

٦٧ - وبالرغم من أن الحالة العامة الاقتصادية في الأجل القصير ليست جيدة كثيرا، فإن الإصلاحات الهيكلية التي أنجزتها البلدان النامية في السنوات العشر الأخيرة، لو تواصلت وأكملت، ستكون قد وضعت الأساس لنمو سريع في عدة بلدان خلال النصف الثاني من العقد. وفي بعض الحالات، تم تكبد تكاليف اجتماعية باهظة ستفقد كل مغزى لو أوقفت السياسات في ذات الوقت الذي تكون فيه فوائد الإصلاحات قد بدأت تظهر. وفي بلدان أخرى، لم تسمح الإصلاحات بعد بتحسين أحوال معيشة الفقراء ولم يؤد خفض الاستثمار في الإنتاجية وفي البشر الى تحسينات، بل أنه أدى في بعض الحالات الى الإضرار بقيمة العقارات والى خفض الفعالية.

٦٨ - وكما نوقش بإسهاب في تقرير سابق للجنة^(٧)، ثمة توافق آراء متنام بخصوص نوع السياسات التي تساعد على جعل التكيف منصفًا. وتجمع تلك السياسات بين اتباع سياسات تكيف الاقتصاد الكلي الرامية الى تعزيز التغير التكنولوجي، والتنمية البشرية المتزايدة والتي لها أهداف أكثر تحديدا.

٦٩ - لم تبد الاقتصادات النامية منصهرة في دورات الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو على نحو وثيق بالقدر الذي كانت عليه في الماضي. فخلال فترة الركود الحالية، تمكنت عدة بلدان نامية من تحقيق

معدلات نمو أعلى من معدلات نمو الاقتصادات الصناعية. غير أن سياسات الاقتصاد الكلي في البلدان المتقدمة النمو تؤثر على نحو متزايد في البلدان النامية من خلال تدفقات رأس المال وأسعار الصرف. وفضلا عن ذلك، فإن التنسيق الدولي لسياسة الاقتصاد الكلي يظل غير كاف.

٧٠ - تكتسي مسألة توقيت الإصلاحات وتحديد مراحلها في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال أهمية حاسمة، إذ أن قدر التغير المفاجئ الذي يمكن أن يستوعبه اقتصاد ما محدود. وبالرغم من أنه يبدو أن الدواعي لتوخي التدرج قوية، ففي الاقتصادات التي ليس لها سوى القليل من الخبرة بشأن سير عمليات الأسواق، لن تتوفر الحوافز الاقتصادية الناجمة إلا إذا تم في نفس الوقت إعلان مجموعة واسعة النطاق من الإصلاحات. وبعبارة واضحة، يجب أن يتم بسرعة إصلاح نظام التسعير وتفكيك الحواجز غير التعريفية بغية إيجاد حوافز على تحقيق الفعالية. ويجب أيضا أن يتم قريبا وضع القواعد التي تحكم حق الملكية، وكذلك وضع قانون تجاري. وقد يكون من قبيل الحذر، من جهة أخرى، أن يتم بصورة أكثر تدرجا تحديد المراحل لجوانب مثل التحرير المالي، والخصخصة، وتحرير الائتمان^(٣).

٧١ - أسهم استئناف تدفقات رأس المال الى البلدان النامية في انتعاش الناتج والاستثمار في بعض البلدان. بيد أن هذه التدفقات تشير بعضا من مشاكل الاقتصاد الكلي، وهي لم تشمل إلا عددا محدودا من البلدان المتلقية.

واو - قضايا السياسات المتصلة بتدويل أسواق رأس المال

٧٢ - تم الخلو في مجمل النصوص الموضوعية بشأن تحرير الاقتصاد، الى استنتاج أن إزالة القيود على تدفقات رأس المال الخارجي ينبغي أن تشكل الطور الأخير لاستراتيجية التكيف والتحرير، وكان هذا الاستنتاج قائما على أساس دراسة جهود التحرير الفاشلة أكثر من استناده الى تحليل نظري. وهو يظهر حقيقة أن تدفقات رأس المال الخارجي كان لها أثر معطل الى حد بعيد في بعض عمليات تحرير الاقتصاد الفاشلة. وغالبا ما استخدمت تحويلات رأس المال هذه لتمويل الاستهلاك أكثر مما استعملت في الاستثمار، وكثيرا ما أدت الى موجة من عمليات الكفالة من جانب المصارف. وتولدت أيضا عن تدفقات رأس المال هذه ضغوط قوية حملت على رفع أسعار الصرف بصورة مفرطة، مما تسبب فيما بعد في شل الجهود المبذولة لتحرير التجارة، إذ نجمت عنه أوجه عجز تجاري كبيرة ومتنامية.

٧٣ - وفي التسعينات، أصبحت بعض البلدان النامية، ولا سيما في أمريكا اللاتينية، تتلقى من جديد تدفقات لرأس المال تتسبب في صعوبة إدارة السياسة النقدية وفي ضغط قصير الأجل على أسعار الصرف الحقيقية. وتحمل النصوص المتعلقة بـ "تحديد مراحل" و "توقيت" عناصر البرامج العامة للتكيف الهيكلي وتجربة البلدان التي نجحت في عملية تحرير الاقتصاد، على اعتقاد أنه قد يكون هناك مجال لفرض رقابات على رأس المال في البلدان النامية التي تقوم حاليا بالتكيف، وهي رقابات ستقلل إلى الحد الأدنى

من تدفقات رأس المال المخلة بتوازن الاقتصاد دون أن تثنى مصادر التمويل الخارجية عن الاستثمار في البلد.

٧٤ - بيد أن تدويل أسواق رأس المال والصناعة المصرفية قد تسبب تدريجيا في خفض فعالية هذه الرقابات. وهناك دليل واضح على تدفقات هائلة لرأس المال إلى بلدان تبدو الرقابات المفروضة فيها على صرف العملات مشددة. بيد أنه يبدو أن هناك مجالا للثني عن القيام ببعض الأشكال الهامة لتوريد رأس المال القصير الأجل، خاصة الودائع المصرفية، وذلك من خلال تدابير مناسبة، حين يتوقع أن تسهم تدفقات رأس المال هذه في التضخم أو في خفض سعر الصرف في وقت غير مناسب.

٧٥ - وعلى كل حال، فهناك توافق آراء متنام بخصوص أهمية تنظيم النشاط المصرفي بحذر أثناء عملية تحرير الاقتصاد - وتحديد مراحل بعناية - بغية تفاذي إساءة تخصيص الموارد المالية الواردة، والمضاربة، وأخطار الأزمات المالية. ومن الهام ألا تضمن الحكومة والمصرف المركزي، ولو ضمينا، التعويض عن خسارات رأس المال الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف الناجمة عن تدفقات رأس المال.

٧٦ - وفي كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ينبغي وضع قواعد صارمة لتفاذي أن توزع المصارف أو صناديق الاستثمار التعاوني بالكامل أرباح رأس المال التي لم تتحقق. وينبغي ألا تدرج في الحسابات القيمة الكلية لأرباح رأس المال التي لم تتحقق بوصفها رأس مال مصرفي لأغراض حساب النسب المطلوبة بين رأس المال والأصول. ومن شأن هذا التنظيم المتحذر أن يساعد على التقليل من خطر الأزمات المالية التي تتسبب فيها حاليا تدفقات رأس المال.

٧٧ - ينبغي التقليل من التشديد على السياسة النقدية التي يعول في إطارها أكثر مما ينبغي على أهداف توفير النقد في إطار برامج التكيف. وكثيرا ما يتسبب تحرير الاقتصاد مع التكيف في تعديل جذري للجدول الزمني للطلب على النقد، وهو يولد أيضا زيادات كبيرة في امدادات النقد غير التضخمية من خلال تدفقات رأس المال الوارد. إن السياسة النقدية المتشددة تسبب ارتفاع أسعار الفائدة، وهو ما يولد مزيدا من تدفقات رأس المال. وبما أن هذه التدفقات القصيرة الأجل لرأس المال يصعب التحكم فيها ويمكن أن تخل بتوازن الاقتصاد، ولأن أسعار الفائدة الحقيقية المرتفعة تثنى عن الاستثمار في كل الأحوال، فإن السياسة المالية ينبغي أن تؤدي دورا أكبر في تثبيت الأسعار وأن تكون مدعومة بسياسة نقدية مناسبة. وإذا توفر مزيج أكثر توازنا من السياسات المالية والنقدية، يصبح ممكنا تفاذي تدفقات رأس المال المخلة بالتوازن.

٧٨ - ونظرا للأثر المخل بالتنظيم الذي يترتب على نمو الصادرات الطويل الأجل وعلى تنوع أوجه عدم الاستقرار في أسعار الصرف الحقيقية التي تولدها تدفقات رأس المال، يبدو أن هناك مبررا وجيها لتدخل وقائي من جانب المصارف المركزية بغية التقليل من التقلب القصير الأجل لأسعار الصرف. بيد أن هذا التدخل لن يكون فعالا إلا في الأجل القصير. وينبغي ألا يستمر حين تبدو على تنقلات رأس المال أعراض

اختلال التوازن بصورة جوهرية. ومن الصعب، لكن ليس مستحيلاً، بالنسبة للحكومات والمصارف المركزية تقرير أن أعراض اختلال التوازن الجوهري هذا أصبحت قائمة وأن تعديل أسعار الصرف أصبح لازماً.

ثالثاً - النمو السكاني والهجرة، وعلاقتها بالموارد الطبيعية والبيئة والتنمية

ألف - مقدمة

٧٩ - عند النظر إلى النمو السكاني والهجرة وعلاقتها بالموارد الطبيعية والبيئة والتنمية، يشدد هذا الفصل تشديداً خاصاً على التحركات السكانية بما فيها الهجرة الدولية وعلى الصلات القائمة بين الديناميات السكانية والاعتبارات البيئية.

٨٠ - وأهم نقطة على الإطلاق تلفت النظر عند فحص النمو السكاني والهجرة وعلاقتها بالموارد الطبيعية والبيئة والتنمية هي ما يتوقع لمعدلات الخصوبة من انخفاض فيما بين سنتي ١٩٩٥ و ٢٠٢٥. بيد أن انتقال الناس لأسباب اقتصادية أو سياسية أو بيئية سيظل قوة اجتماعية ذات شأن. ولا ينبغي لهذا الانتقال أن يكون مفاجأة لأحد. إذ أن التشديد على تحرير التجارة وتدفقات الرسمال على مدى العقد الماضي قد تجلّى في صورة أفراد يتطلعون إلى أفضل مكان يكسبون فيه عيشهم. كما أن حالات الفوران وانعدام الاستقرار السياسي في بعض البلدان أضافت المزيد إلى تدفقات الأيدي العاملة. ومع تهاوي نظم حاكمة قديمة، تفككت عرى توافقات إثنائية تم التوصل إليها غالباً بالقوة. كذلك، أسهمت في تحركات الناس الاضطرابات السياسية المقترنة باللامبالاة بهشاشة البيئة.

٨١ - إلا أن احتضان البلدان المتقدمة لتحرير التجارة والاستثمار احتضاناً شديداً لم يمتد نطاقه ليشمل أيضاً انتقال الناس، لا سيما غير المهرة، انتقالاً متحرراً. والواقع أن ما يعانيه الآن كثير من البلدان المتقدمة من ارتفاع في معدلات البطالة، مقترن بأوجه البلبلة الناجمة عن أثر الأنماط الاقتصادية العالمية المتغيرة، يشجع على ظهور استجابة مخالفة تماماً - تتمثل في ضغط شديد لوقف تدفق المهاجرين الوافدين والخوف من تشكل تكوين سكاني أشد تنوعاً من الناحيتين العنصرية والثقافية. كذلك، فإذا ظلت معدلات البطالة مرتفعة ستكون سياسة زيادة تحرير التجارة لاستيعاب قدرة البلدان النامية التصديرية المتعاظمة وسياسة إسهام البلدان المتقدمة إسهامات ذات شأن لمساعدة البلدان النامية على تجنب الضرر البيئي سياستين من العسير بمكان الترويج لهما ما لم يبذل جهد سياسي ضخم لإقناع النخبين في البلدان المتقدمة بأنهما في صالحهم.

باء - الاتجاهات السكانية العالمية

١ - النمو السكاني

٨٢ - يتوقع الآن أن تنخفض الخصوبة بنسبة ٣٤ في المائة على مدى الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٢٥، وهذا تغير شديد بالمقارنة بالاتجاهات الماضية.

٨٣ - وإذا ثبتت صحة تباين الأمم المتحدة الوسيط، سيبلغ عدد سكان العالم ٨,٥ بلايين نسمة بحلول سنة ٢٠٢٥، أي أنه سيزيد ثلاثة بلايين نسمة عما هو عليه الآن. ولكي توفر الأمم المتحدة مصفوفة محتملة من النتائج، فقد أعدت أيضا تباينا مرتفعا قائما على أساس انخفاض أبطأ في الخصوبة وتباينا منخفضا على أساس انخفاض أسرع في الخصوبة. وفي ظل التباين المرتفع، سيصل عدد سكان العالم إلى ٩,١ بلايين نسمة بحلول سنة ٢٠٢٥، بينما سيتجاوز ٧,٩ بلايين نسمة في ظل التباين المنخفض.

٨٤ - وعلى الرغم من معدلات الخصوبة المتناقصة، يعني الزخم السكاني، أي القصور الذاتي الديموغرافي، أن الزيادة السنوية في عدد سكان العالم في ظل التباين الوسيط ستصل إلى ذروة تاريخية تقارب الـ ١٠٠ مليون في الجزء الأخير من هذا القرن ولن تبدأ في الانخفاض إلا في مستهل القرن المقبل لتبلغ ٨٥ مليون نسمة فيما بين سنتي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٥، أي ما يقارب العدد المضاف في منتصف الثمانينات من القرن العشرين. وسيحدث معظم هذه الزيادة في مدن البلدان النامية.

٨٥ - وإحدى النتائج الهامة المترتبة على الزخم الديموغرافي في البلدان النامية هي دخول المزيد والمزيد من النساء سن التناسل، وهكذا، ستظل هناك زيادة سريعة في الاحتياج إلى خدمات تنظيم الأسرة في هذه البلدان. وخلال عقد التسعينات من القرن العشرين، ستلزم، لمجرد الحفاظ على المعدلات الراهنة المتعلقة باستعمال وسائل منع الحمل، خدمات تنظيم أسرة لنحو ١٠٠ مليون من القرناء يضافون إلى القرناء الذين يستفيدون من هذه الخدمات حاليا. وبالتالي، فلإثبات صحة الافتراض القائل بتناقص معدلات الخصوبة في التباين الوسيط للأسقاطات التي أعدها الأمم المتحدة للسكان حينذاك سيحتاج ٧٥ مليونا إضافيين من القرناء إلى الحصول على معلومات تنظيم الأسرة وخدماتها بحلول سنة ٢٠٠٠.

٨٦ - وفي الستينات من القرن العشرين، كان هناك انفصال واضح بين النمو البطيء لعدد السكان في البلدان المتقدمة (كان متوسط المعدل السنوي ١,١ في المائة) ونموه السريع في البلدان النامية (كان متوسط المعدل السنوي نحو ٢,٥ في المائة). دون اختلاف شديد بين المناطق النامية الرئيسية، إذ تراوحت بين ٢,٤ في المائة في آسيا و ٢,٧ في المائة في أمريكا اللاتينية (انظر الجدول ٤). إلا أنه منذ ستينات القرن العشرين، أصبحت معدلات الزيادة السكانية أكثر تنوعا فيما بين المناطق النامية وفردى البلدان المكونة لتلك المناطق، ويتوقع للاختلاف أن يزداد في التسعينات من هذا القرن. وقد بدأ النمو السكاني في افريقيا تسارعه في الخمسينات من القرن العشرين واستمر كذلك طوال الثمانينات من القرن نفسه، بينما بدأ في

التباطؤ بمعظم المناطق النامية الأخرى في السبعينات من القرن. وكان الانخفاض في معدل النمو ملحوظا بشدة في الصين وفي بلدان الاقتصاد المخطط الآسيوية؛ ويتوقع للانخفاض أن يستمر في التسعينات من القرن العشرين، بحيث يهبط المعدل الى ما يزيد قليلا عن نصف معدل الستينات من القرن. وفي الوقت الحالي، تبلغ معدلات النمو السكاني المتوقعة للتسعينات وللفترة من ٢٠٠٠ الى ٢٠٢٥ نحو ٣ و ٢,٧ في المائة، على التوالي، في افريقيا وغرب آسيا، و ٢ و ١,٣ في المائة في جنوب آسيا وجنوبها الشرقي، و ١,٧ و ١,٢ في المائة في أمريكا اللاتينية و ١,٣ و ٠,٦ في المائة في الصين. وقد انخفض معدل النمو في البلدان المتقدمة ككل الى ٠,٧ في المائة في الثمانينات ويتوقع أن يكون ٠,٤ في المائة فحسب في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٥. وستسفر معدلات النمو المتفاوتة هذه عن هياكل عمرية شديدة الاختلاف تؤثر، بدورها، على العديد من جوانب التنمية^(٤).

الجدول ٤ - إجمالي السكان ومتوسط معدلات النمو السنوية حسب

العقود الزمنية، ١٩٦٠-٢٠٢٥

البلدان أو المناطق	١٩٦٠	١٩٦٠-١٩٧٠ (ب)	١٩٧٠	١٩٧٠-١٩٨٠ (ب)	١٩٨٠	١٩٨٠-١٩٩٠ (ب)	١٩٩٠	١٩٩٠-٢٠٠٠ (ب)	٢٠٠٠-٢٠٢٥ (ب)	٢٠٢٥
البلدان النامية شمال افريقيا	٥٤	٢,٥	٦٩	٢,٦	٨٩	٢,٦	١١٥	٢,٤	١٤٦	٢٢٠
افريقيا جنوب الصحراء	٢٠٩	٢,٦	٢٧١	٢,٩	٣٦١	٣,١	٤٨٩	٣,١	٦٦٤	١ ٢٩٠
جنوب وشرق آسيا وأوقيانوسيا	٨٤٢	٢,٤	١ ٠ ٦٩	٢,٣	١ ٣٣٨	٢,٢	١ ٦٥٧	٢,٠	٢ ٠ ١٢	٢ ٨١٤
الصين	٦٥٧	٢,٤	٨٣١	١,٨	٩٩٦	١,٥	١ ١٥٣	١,٣	١ ٣١٠	١ ٥٤٠
غرب آسيا	٤٧	٣,٠	٦٣	٣,٥	٨٩	٣,٨	١٢٩	٣,٠	١٧٤	٣٢٩
منطقة البحر الأبيض المتوسط	٤٧	١,٩	٥٧	١,٨	٦٨	١,٨	٨١	١,٥	٩٤	١٢٠
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٢١٧	٢,٧	٢٨٣	٢,٤	٣٥٩	٢,١	٤٤١	١,٧	٥٢٣	٧٠٢
المجموع الفرعي	٢ ٠ ٦٩	٢,٥	٢ ٦٣٩	٢,٢	٣ ٢٩٥	٢,١	٤ ٠ ٥٩	١,٩	٤ ٩١٤	٧ ٠ ٠ ٣
بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة	٦٥٠	١,١	٧٢٢	٠,٩	٧٨٦	٠,٧	٨٣٩	٠,٧	٨٩٨	٩٩٣
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي السابق	٢٩٥	١,١	٣٢٩	٠,٨	٣٥٨	٠,٨	٣٨٧	٠,٤	٤٠٤	٤٦٠
أقل البلدان نموا	٢٢٨	٢,٥	٣٠٤	٢,٦	٣٩٢	٢,٧	٥١٠	٢,٨	٦٧٥	١ ٢١٥
مجموع العالم	٣ ٠ ١٩	٢,٠	٣ ٦٩٧	١,٩	٤ ٤٤٧	١,٨	٥ ٢٩٥	١,٦	٦ ٢٢٨	٨ ٤٧٢

المصدر: إدارة تسيق السياسات والتنمية المستدامة بالأمم المتحدة، محسوبة من واقع البيانات القطرية الواردة في "World Population Prospects - The

1992 Revision". ورفقات إحصائية، المجموعة ألف، العدد ١٣٥ (منشورات الأمم المتحدة: رقم المبيع E.93.XIII.7) وهذه الاسقاطات تستند الى اسقاط "التباين الوسيط"

لكل بلد.

(أ) عدد السكان بالملايين.

(ب) النسبة المئوية للتغير في معدل النمو السنوي المتوسط.

الجدول ٥ - السكان كنسبة مئوية من مجموع العالم، ١٩٦٠-٢٠٢٥

البلدان أو المناطق	عدد البلدان	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٢٥
البلدان النامية							
شمال افريقيا	٦	١,٨	١,٩	٢,٠	٢,٢	٢,٣	٢,٦
افريقيا جنوب الصحراء	٤٩	٦,٩	٧,٣	٨,١	٩,٢	١٠,٦	١٥,٢
جنوب وشرق آسيا وأوقيانوسيا	٤٦	٢٧,٩	٢٨,٩	٣٠,١	٣١,٣	٣٢,٣	٣٣,٢
الصين	١	٢١,٨	٢٢,٥	٢٢,٤	٢١,٨	٢١,٠	١٨,٢
غرب آسيا	١٢	١,٦	١,٧	٢,٠	٢,٤	٢,٨	٣,٩
منطقة البحر الأبيض المتوسط	٤	١,٦	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٤
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٤٩	٧,٢	٧,٧	٨,٣	٨,٣	٨,٤	٨,٣
المجموع الفرعي	١٦٧	٦٨,٥	٧١,٤	٧٤,١	٧٦,٧	٧٨,٩	٨٢,٧
بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة	٣٤	٢١,٥	١٩,٥	١٧,٧	١٥,٨	١٤,٤	١١,٧
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق	١٠	٩,٨	٨,٩	٨,١	٧,٣	٦,٥	٥,٤
أقل البلدان نموا	٤٧	٧,٩	٨,٢	٨,٨	٩,٦	١٠,٨	١٤,٣
مجموع العالم ^(١)	٢١١	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: استنادا الى الجدول ٤.

(أ) بسبب التقرير، قد لا يبلغ حاصل جمع حصص مجموعات البلدان ١٠٠ في المائة.

٨٧ - وفي أقل البلدان نمواً، تسارع النمو السكاني من معدل متوسط قدره ٢,٥ في المائة في الستينيات من القرن العشرين إلى ٢,٧ في المائة في الثمانينات منه، على النقيض من الهبوط المثير الذي شهده معدل الصين، من ٢,٤ في المائة إلى ١,٥ في المائة، والهبوط الطفيف في البلدان النامية الأخرى ككل. ويتوقع للفارق أن يكون أكبر في تسعينات القرن العشرين - ٢,٨ في المائة في أقل البلدان نمواً مقابل ١,٥ في المائة في الصين و ١,٩ في المائة في البلدان النامية ككل. وحتى خلال ربع القرن الممتد حتى سنة ٢٠٢٥، يتوقع للنمو السكاني في أقل البلدان نمواً أن يهبط إلى مجرد ٢,٤ في المائة بالمقارنة بمتوسط البلدان النامية البالغ ١,٤ في المائة.

٨٨ - والتغير الأبرز في الحصص الإقليمية التي يتألف منها عدد سكان العالم هو نمو حصة افريقيا وغرب آسيا الناميتين. إذ يُتوقع لحصتهما المشتركة، التي كانت ١٠ في المائة في سنة ١٩٦٠ و ١٢ في المائة في سنة ١٩٨٠، أن تبلغ ٢٢ في المائة في سنة ٢٠٢٥. وعلى النقيض من ذلك، انخفضت حصة البلدان المتقدمة من سكان العالم من ٢٢ في المائة في سنة ١٩٦٠ إلى ١٨ في المائة في سنة ١٩٨٠، ويتوقع لها أن تصبح ١٢ في المائة فقط بحلول سنة ٢٠٢٥.

٨٩ - ومن دواعي القلق الشديد أن نرى الاسقاطات السكانية لافريقيا جنوب الصحراء على ضوء الانتاج الزراعي المتعثر والعجز الغذائي الراهن في تلك المنطقة. ففي سنة ١٩٩٠، أنتج سكان افريقيا جنوب الصحراء البالغ عددهم ٤٨٩ مليون نسمة نحو ٩٠ مليون طن متري من الأغذية (المعادلة للذرة). ولما كان حجم الاستهلاك ١٠٠ مليون طن، فقد ظهر عجز قدره ١٠ ملايين طن غُطي بالاستيراد.

٢ - معدل الوفيات والعمر المتوقع

٩٠ - تتأثر معدلات النمو السكاني باتجاهات الوفيات والخصوبة. وقد قلت الوفيات في معظم البلدان خلال العقود الأخيرة، على الرغم من حدوث ذلك على نحو غير متساو. ورغم أن معدل الوفيات لا يزال مرتفعاً في معظم البلدان النامية، فقد انخفض بسرعة شديدة في بعض البلدان النامية وبلغ مستويات تضارع في انخفاضها مستويات البلدان المتقدمة أو تكاد تساويها. وفي العقد الماضي، حدثت حالات نقصان في معدلات وفيات الرضع بجميع البلدان تقريباً، ولكن أكثر من ربع سكان العالم، والواقع أنهم ٢٩ في المائة من سكان العالم، لا تزال المعدلات في صفوفهم أكثر من ١٠٠ لكل ألف مولود حي. وفيما بين سنتي ١٩٨٥ و ١٩٩٠، قدر المعدل في أقل البلدان نمواً بـ ١٢٠ لكل ألف مولود حي، وفي افريقيا ككل بلغ ١٠٣، بينما بلغ المتوسط في البلدان المتقدمة (باستثناء جنوب افريقيا) نحو ١٥.

٩١ - وتتأثر مستويات الوفيات واتجاهاتها بعدة عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية، منها بينها السياسات والبرامج الخارجة عن القطاع الصحي. وعادة ما ترتبط التنمية الاقتصادية بتناقص الوفيات، لأن تحسن الأحوال الاقتصادية يعني ارتفاع المستويات المعيشية وزيادة الموارد المالية المخصصة للخدمات الصحية. ولكن مستويات الوفيات المنخفضة تحققت أيضاً في بلدان منخفضة الدخل التزمت حكوماتها

بتقليل الوفيات؛ ومن الأمثلة المعروفة للجميع الصين وسري لانكا وولاية كيرالا في الهند، فضلا عن كوبا وكوستاريكا بين البلدان المتوسطة الدخل.

٩٢ - وفي البلدان النامية، تشكل وفيات الأطفال حديثي السن حصة كبيرة من الوفيات جميعها، ويمثل الأطفال الهدف الرئيسي للجهود الرامية الى تقليل الوفيات عموما. والعوامل الأشد تأثيرا على وفيات الأطفال هي العوامل المتصلة بتعليم الآباء، لا سيما تعليم الأمهات. ويبين تحليل البيانات المستمدة من مسح الخصوبة العالمية أن وفيات الرضع والأطفال عموما تتناقص كلما ازداد متوسط عدد سنوات تعليم الأمهات^(٥). وتوحي نتائج المسوح بأن تعليم الآباء قد يكون أشد تأثيرا من العوامل المتصلة بالدخل وإمكانية الاستفادة بالمرافق الصحية مجتمعة^(٦).

٩٣ - ومعدلات وفيات الأمهات مؤشر جيد يبين حالة المرأة الصحية ومركزها. ووفيات الأمهات هي أكبر أسباب وفاة النساء اللاتي في سن التنازل بمعظم البلدان النامية^(٧). وفي المناطق الأقل نموا، حدثت ٤٥٠ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي في المتوسط فيما بين سنتي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ مقابل ٣٠ في البلدان المتقدمة^(٨). ونظرا لأن هذه المعدلات أعلى في البلدان التي تشهد معدلات وفيات خام مرتفعة، يتوقع لها أن تتبع اتجاهات الوفيات العامة وتحسن بحلول سنة ٢٠٠٠. ولكن من غير المرجح أن تختفي التفاوتات الشاسعة فيما بين البلدان لا سيما وأن من المنتظر أن تكون زيادة العمر المتوقع أبطأ في افريقيا، مثلا، وهي القارة التي تشهد ٣٠ في المائة من وفيات الأمهات، مقابل ١٨ في المائة من الولادات.

٩٤ - ومن العوامل التي تسهم في ارتفاع مستويات وفيات الأمهات في البلدان النامية حدوث الحمل في الأعمار جد المبكرة وجد المتأخرة من فترة التنازل، واستنزاف الأمهات بحالات الحمل المتقاربة كل التقارب زمنيا، وولادات الأم الكثيرة ولاداتها (أي ولادات من حملن فعلا مرات كثيرة)، وانعدام إمكانية الاستفادة بالخدمات الصحية، وانعدام المولدين المدربين، وذلك خاصة عندما يؤدي فشل أسلوب منع الحمل الى حمل غير مخطط له. والتغذية غير الكافية سبب هام من أسباب وفيات الأمهات. وقد أظهر عدد من الدراسات أن الوفيات الناتجة عن مضاعفات الاجهاض الذي يجري بطريقة سيئة تسهم في نسبة ملحوظة من اجمالي وفيات الأمهات. ومن الممكن أن يسفر تنظيم الأسرة والرعاية الصحية الأولية الطبية قبل الحمل وخلالها عن شدة تقليل المضاعفات التي يحتمل أن تنتهي بالوفاة. الا أنه نظرا لعدم إمكان التنبؤ بنسبة كبيرة من المضاعفات أو اتقائها، تعد إمكانية الحصول سريعا على الرعاية العاجلة غاية في الأهمية أيضا. وتمثل مرافق الخدمة الصحية غير الكافية وشبكات النقل السيئة الحال عاملين رئيسيين في وفيات الأمهات من الريفيات في البلدان النامية^(٩).

٩٥ - وتتعلق نتيجة من أهم نتائج مسح الخصوبة العالمية بزيادة الوفيات على نحو استثنائي بين الأطفال المولودين بعد مضي فترة قصيرة على ولادة سابقة^(١٠). وهذا يوحي بأن برامج تنظيم الأسرة الهادفة الى مبادعة الولادات وتجنب حالات الحمل الشديدة المخاطر يمكن أن تساعد على تقليل وفيات الرضع والأطفال بل ووفيات الأمهات أيضا. والأنشطة الأخرى التي يمكن أن تقلل معدل الوفيات في البلدان

النامية تشمل الجهود المبذولة لتحسين مستوى تغذية السكان، وبرامج التحصين، وغير ذلك من التدابير الصحية.

٩٦ - وافتراضات الوفيات التي تستند إليها الاسقاطات السكانية تُعرض في شكل عمر متوقع عند الميلاد وأنماط عمرية وجنسية لاحتمالات البقاء على قيد الحياة. وتتأثر التغيرات في العمر المتوقع عند الميلاد بالتغيرات الحادثة في معدلات وفيات الرضع والأطفال أكثر مما تتأثر بأي شيء آخر، ولكن التغيرات في معدلات وفيات الأجيال السكانية الأكبر ليست معدومة الأهمية. وفي الاسقاطات السكانية بصفة عامة، اتبعت اتجاهات الوفيات الافتراض القائل بزيادة متوسط العمر عند الميلاد بمعدل سنتين ونصف السنة كل خمس سنوات إلى أن يبلغ العمر المتوقع ٦٢,٥ سنة، ثم يعقب ذلك تباطؤ في الزيادة. إلا أنه بالنسبة لبعض البلدان النامية التي أشارت الأدلة الحديثة إلى حدوث تأخر أو تسارع في تحسن معدلات الوفاة، عدلت، نتيجة لذلك، الزيادات المفترض حدوثها مستقبلاً كل خمس سنوات. وعلى سبيل المثال، فإن الزيادة المنتظرة كل خمس سنوات في العمر المتوقع قد خفضت من سنتين ونصف السنة إلى سنتين فقط أو أقل من ذلك فيما يتعلق ببعض البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء. وبالنسبة للبلدان التي بلغ فيها العمر المتوقع عند الميلاد مستوى مرتفعاً فعلاً، افترض أن المستوى الأقصى للعمر المتوقع عند الميلاد ٨٢,٥ سنة للذكور و ٨٧,٥ سنة للإناث^(٤). وربما تزداد الوفيات زيادة ذات شأن مستقبلاً بزيادة الإصابة بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ وقد أدرج هذا كعامل في إسقاطات البلدان التي تشهد أعلى معدل انتشار لفيروس نقص المناعة البشرية.

٩٧ - وفي البلدان المتقدمة، ازداد العمر المتوقع عند الميلاد من ٦٦ سنة في مطلع الخمسينات من القرن العشرين إلى ٧٤ سنة في أواخر الثمانينات، بينما زاد في البلدان النامية ككل (بما فيها الصين) من ٤١ إلى ٦٠ سنة. وحدثت زيادة مثيرة في الصين، من ٤١ سنة في مطلع الخمسينات من القرن إلى ٦١ سنة في أواخر الثمانينات؛ وفي أفريقيا، زاد من ٢٨ سنة إلى ٥٢ سنة. ووصل متوسط العمر المتوقع في أقل البلدان نمواً في الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٠ إلى نحو ٤٩ سنة.

٩٨ - ومتوسط عمر المرأة المتوقع عند الميلاد أطول من العمر المتوقع للرجل بصفة عامة بعدة سنوات، لاسيما في البلدان المتقدمة، إذ بلغ ٧٧ سنة للمرأة مقابل ٧٠ سنة للرجل في أواخر الثمانينات من القرن العشرين؛ وفي البلدان النامية (بما فيها الصين)، يبلغ نحو ٦٢ سنة للمرأة و ٦٠ سنة للرجل. والمنطقة التي يتعادل فيها متوسط العمر المتوقع للمرأة ومتوسط العمر المتوقع للرجل هي جنوب آسيا، على الرغم من أن الزيادات في العمر المتوقع للأُنثى في سري لانكا على مدى العقدين الماضيين قد أسفر عن نمط أقرب إلى الاعتيادي في ذلك البلد. وبحلول سنة ٢٠٠٠، يتوقع أن يزداد الفارق إلى ثلاث سنوات في البلدان النامية ككل. وأن يظل ثابتاً في البلدان المتقدمة.

٣ - العوامل المؤثرة على اتجاهات الخصوبة

٩٩ - في الخمسينات والستينات من القرن العشرين، كان مستوى الخصوبة أداة موثوقة بصفة عامة للتمييز بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، ولكن التوزيع في العقدين الماضيين أو العقود الثلاثة الماضية بات منواله أقل بروزاً. فمع شدة انخفاضات الخصوبة في عدد من البلدان النامية بأمريكا اللاتينية وآسيا واستمرار ارتفاع الخصوبة في معظم افريقيا وغرب آسيا، تعد تفاوتات الخصوبة، الملاحظة حالياً داخل العالم النامي كبيرة بقدر التفاوتات التي وجدت في السابق بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة^(٩).

١٠٠ - وحدثت أسرع انخفاضات الخصوبة في البلدان النامية بالاقتران بتحسينات شديدة في معدلات بقاء الطفل وزيادات في المستويات التعليمية واشتداد عود برامج تنظيم الأسرة. ومنذ أواخر الخمسينات من القرن العشرين، انخفضت معدلات الخصوبة الكلية بمعدل يتراوح بين طفلين وثلاثة اطفال لكل امرأة في الصين وجمهورية كوريا وتايلند وماليزيا وسري لانكا والبرازيل والمكسيك وكولومبيا. وفي هذه البلدان جميعها، حدثت منذ منتصف الستينات من القرن العشرين على الأقل، زيادة سريعة في نسبة المتزوجات اللاتي في عمر الانجاب ويستعملن حالياً وسائل منع الحمل، بزيادة قدرها نقطتان مئويتان إلى ٣ نقاط مئوية سنوياً؛ وفي الثمانيات من القرن نفسه، بلغت المستويات ٥٠ إلى ٧٠ في المائة. وفي الوقت نفسه، انخفضت وفيات من هم دون الخامسة (أي مجموع وفيات الرضع والأطفال دون الخامسة) في الصين من ٢٤٠ في الألف إلى ٥٥، ومن نطاق ١٢٠ إلى ١٩٠ في الألف في البلدان السبعة الأخرى إلى نطاق ٤٠ إلى ٩٠. وارتفعت نسب قيد الاناث الاجمالية في المرحلة التعليمية الثانية من أقل من ١٥ في المائة في جميع هذه البلدان إلى ما يتراوح بين ٣٠ و ٢٥ في المائة في تايلند والبرازيل والصين، ونحو ٥٠ في المائة في سري لانكا وماليزيا والمكسيك وكولومبيا و ٩٠ في المائة في جمهورية كوريا.

١٠١ - وعلى النقيض من ذلك، فإن معدلات بقاء الطفل المنخفضة ومستويات التعليم المتدنية وعدم الحصول بشكل كاف على وسائل تنظيم النسل تعرقل التحول للخصوبة الأقل في معظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، وكذلك في بلدان آسيوية مثل باكستان وبنغلاديش ونيبال وأفغانستان. وفي كثير من هذه البلدان، بلغ متوسط معدلات الخصوبة الكلية ٦ أو ٧ أطفال للمرأة وليست هناك تقريباً أية دلائل تشير إلى انخفاض هذا المتوسط^(٩). على الرغم من وجود مبادرات حكومية ذات شأن في مجالي التحصين وتنظيم الأسرة. ولا تزال وفيات من هم دون الخامسة تربو على ١٥٠ لكل ألف مولود حي في معظم هذه البلدان، وكثيراً ما تتجاوز ٢٥٠؛ وبوجه عام، فإن نسب قيد الاناث الكلية بالمرحلة التعليمية الثانية ونسبة المتزوجات اللاتي يستعملن حالياً وسائل منع الحمل تقل عادة عن ١٠ في المائة ونادراً ما تتجاوز ٢٠ في المائة.

١٠٢ - وتؤكد الدراسات الأخيرة شدة الصلة السلبية بين التنمية والخصوبة ولكنها تبين أيضاً أنه في مجموعات البلدان ذات المستويات الانمائية المتماثلة حدث أشد انخفاض في الخصوبة في البلدان التي تتوافر فيها برامج قوية لتنظيم الأسرة^(١١). فبدون مثل هذه البرامج الوطنية القوية، يحتمل أن يؤدي انتشار التنمية إلى هبوط معدلات الخصوبة أولاً بين الفئات السكانية المتقدمة اقتصادياً أكثر من غيرها؛ وفي

مرحلة لاحقة، تلاحظ انخفاضات في مختلف الفئات جميعها. من المحتمل أيضا أن تكون التباينات بين البلدان ذات المستويات الانمائية المتماثلة متصلة بالفوارق بين البيئات الاجتماعية من حيث التنظيم الأسري والترتيبات المؤسسية المخصصة لتربية الطفل.

١٠٣ - ويبين مسح أجرته الأمم المتحدة مؤخرا الموقف السياسي الراهن الذي تتخذه البلدان النامية إزاء موضوع السكان. فهذا المسح يشير إلى أن ٧٤ بلدا ناميا، أي أكثر من ٥٠ في المائة من البلدان النامية المشمولة بالمسح، تعتبر معدل خصوبتها شديد الارتفاع. ومن الإجمالي البالغ ١٣١ بلدا ناميا، هناك ١٠ بلدان لديها سياسات منفذة لزيادة الخصوبة، و ١٢ بلدا تتدخل للمحافظة على المعدل، و ٦٤ بلدا لديها سياسات تستهدف خفض المعدل و ٤٥ بلدا لا تتدخل بحال. وفي البلدان التي توجد لديها سياسات منفذة تستهدف خفض معدل الخصوبة، يتعرق تنفيذ السياسات بفعل قيود ثقافية ومالية وإدارية شتى. وهذه القيود على أشدها في أفقر البلدان، ومن الواضح أن ذلك ناجم عن نقص الموارد المالية اللازمة لبدء الترتيب المؤسسي اللازم للأنشطة السكانية الفعالة ولتوفير الموظفين اللازمين لذلك.

١٠٤ - وتزيد التحسينات في معدل بقاء الطفل من إمكانية التنبؤ بدورة حياة الأسرة مما يهيئ بيئة مناسبة للأخذ بممارسات تنظيم الأسرة^(٢). ويعمل ما يسمى "أثر الضمان" عمله في مرحلة لاحقة من التحول الديمغرافي عندما تتحدد بوضوح الرغبات المتعلقة بحجم الأسرة. ورغم وجود بلدان كثيرة لا تتاح فيها على نطاق واسع أساليب تنظيم أسرة بخلاف التعقيم توجد إمكانية عظيمة لإحداث تخفيضات ضخمة في الخصوبة^(٣).

١٠٥ - وقد يؤثر التعليم على الخصوبة من خلال المهارات والمعارف المكتسبة، بما فيها القدرة على توفير رعاية الطفل المأمونة وعلى استعمال وسائل منع الحمل استعمالا فعالا. وعادة ما يؤخر التعليم المتقدم الزواج مما يقلل طول الفترة العمرية التي يمكن خلالها الإنجاب. وفي البلدان النامية، نجد أن النساء الحاصلات على تعليم مدته سبع سنوات أو أكثر يتزوجن، في المتوسط، بعد غير المتعلمات بنحو أربع سنوات. وقد ينقل التعليم أيضا تأثير المسكن أو الدخل أو المكانة الاجتماعية والاقتصادية، أو يتأثر بالمتغيرات التي من هذا النوع تأثرا مشتركا. وبالإضافة إلى ذلك، كثيرا ما يرتبط تعليم المرأة ارتباطا إيجابيا بتكاليف فرص الإنجاب. وهذه يمكن زيادتها بجعل التعليم الابتدائي إلزاميا لكل طفل بغض النظر عن جنسه؛ نظرا لأن هناك حاجة إلى شراء الأحذية والملبس المناسب واللوازم المدرسية فضلا عن فقدان العمل غير المأجور في الأنشطة الاقتصادية الأسرية.

١٠٦ - وعلى الرغم من أن التغييرات المدخلة على أنماط الزواج أو مواصلة الرضاعة الطبيعية لفترة طويلة قد تساعد على انخفاض الخصوبة، تعتبر ممارسة تنظيم النسل بكفاءة ضرورية لتحقيق مستويات إنجاب منخفضة والحفاظ عليها. ومعظم ما بين البلدان من تباينات في مستويات الخصوبة الوطنية الراهنة تفسره اختلافات في استعمال وسائل منع الحمل. وعلى الرغم من اختلاف استعمال تلك الوسائل حسب مستوى التنمية، يكون للسياسات الصحية والسكانية أثر مستقل قوي، حسبما يبين ارتفاع مستويات استعمال وسائل

منع الحمل المحققة في بلدان فقيرة لديها برامج قوية لتنظيم الأسرة عندما تنجح السياسات الصحية في تقليل وفيات الرضع بدرجة شديدة^(٤). وهناك حاجة ملحة إلى إجراء أبحاث لتحسين كفاءة وسائل منع الحمل وتقليل الآثار الجانبية الضارة المترتبة على استعمال تلك الوسائل، ولتقليل التكلفة.

١٠٧ - وعند إعداد الإسقاطات السكانية المبينة في الجدول ٤، قيمت اتجاهات الخصوبة الماضية والراهنة لكل بلد ووضعت ضمن السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لكل بلد. وينظر، على ضوء الاتجاهات المتوقعة للخصوبة، إلى الاتجاهات والمتوقع من التغيرات في الهيكل الاجتماعي الاقتصادي وقيم المجتمع الثقافية، فضلا عن السياسات والبرامج الموجهة نحو تنظيم الأسرة. وبالنسبة لكثير من البلدان التي لديها خصوبة منخفضة، يفترض أن مستويات الخصوبة ستتناقص أو ستظل دون مستوى الإحلال لبضعة عقود مقبلة. وبالنسبة للبلدان التي لديها خصوبة مرتفعة وخصوبة معتدلة، يتوقع أن ينخفض المستوى مع تقدم هذه البلدان على درب تنميتها الاجتماعية والاقتصادية، التي يفترض أنها ستمضي قدما بمضي الوقت. كما يفترض، بالنسبة لهذه البلدان، أن السياسات والبرامج الحكومية القائمة أو المتوقعة في مجال تنظيم الأسرة وما يتصل بها من أنشطة حكومية ستسرع بعملية خفض الخصوبة أو تعجل بها^(٥).

٤ - نسب الإعاقة ونمو القوى العاملة

١٠٨ - في التباين الوسيط للتوقعات السكانية لسنة ٢٠٢٥ الذي أعدته شعبة السكان بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وسيزداد فيه سكان العالم بنسبة ٦٠ في المائة مع ظهور معظم الزيادة في البلدان النامية حيث سيزداد إجمالي السكان بنسبة ٧٣ في المائة، تختلف الاتجاهات في نسب الإعاقة (نسب غير المتكسبين إلى المتكسبين) اختلافا شديدا فيما بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وفي مناطق الاقتصاد السوقي المتقدمة، يتوقع لنسب الإعاقة، التي هبطت من ٥٥ في المائة إلى ٥٠ في المائة فيما بين سنتي ١٩٧٥ و ١٩٩٠، أن تزداد إلى ٥٨ في المائة بحلول سنة ٢٠٢٥، بما يقلب اتجاهها تاريخيا عتيدا. إلا أن الأهم من ذلك أن الانخفاضات السابقة في نسب الإعاقة قد اقترنت بالنسب المنخفضة من الأطفال، الذين إما ينضمون إلى القوى العاملة أو تنخفض نسبهم بفعل انخفاض الخصوبة، ويتجاوز معدل تناقصهم معدل زيادة المسنين. وفي السنوات الخمس والعشرين المقبلة، حيث سيستمر تناقص نسبة الأطفال المعالين، وإن كان ذلك بمعدل بطيء، سيزداد السكان المسنون المعالون بما يزيد عن ٥٠ في المائة. ولما كان من المتوقع لنمو القوى العاملة أن يكون شديدا البطء، على النحو الذي سيرد أدناه، ستلزم من الإنتاج الجاري نسب أكبر كثيرا، لإعالة السكان المسنين الذين يتزايد عددهم باطراد.

١٠٩ - وفي البلدان النامية، يتوقع أن تكون الحالة جد مختلفة. إذ يتوقع أن تنخفض هناك معدلات إعالة الأطفال الشديدة الارتفاع، التي قاربت الـ ٦٠ في سنة ١٩٩٠، إلى نحو ٤٠، أساسا بفعل أجيال الأطفال المختلفة الداخلة إلى سوق العمل، وبدرجة أقل كثيرا بفعل انخفاضات الخصوبة. وفي الوقت نفسه، ستزداد معدلات إعالة المسنين على غرار الحادث في البلدان المتقدمة، ولكنها ستصل إلى ١٢ فقط بحلول

سنة ٢٠٢٥. وهذه الاتجاهات ستسفر عن تناقص شديد في نسبة الإعالة العامة في البلدان النامية، من نحو ٦٧ في المائة في سنة ١٩٩٠ إلى ٥٢ في المائة سنة ٢٠٢٥.

١١٠ - ومن الواضح أن شيخوخة السكان في البلدان النامية، من حيث أعداد المسنين المتزايدة، تمثل مسألة ثانوية بالمقارنة بالأعداد الكبيرة من الداخلين إلى سوق العمل. وحتى مع تحسن نسبة الاعالة، تعد النتيجة غامضة لأنه على الرغم من توفر قوة عاملة ضخمة توجد أيضا بطالة أكثر. كذلك، فإنه مع تضاؤل الخصوبة سيستمر نمو القوى العاملة بفعل حالات التخلف؛ ولذا لن يحسن تناقص معدلات الخصوبة حالة سوق العمل تحسنا فوريا. ومتى بدأ هبوط معدل زيادة الرضع والمعالين من الأطفال خفت إلى حد ما الضغوط التي تتعرض لها المالية العامة من جراء الانفاق على التعليم والصحة.

١١١ - وبالنسبة لبلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة، قد تؤثر نسب الاعالة المتزايدة تأثيرا سلبيا على المدخرات الوطنية، ومن ثم على المدخرات العالمية. وعلى الصعيد الاقتصادي الجزئي، يؤكد فرض الدورة العمرية تناقص الحاجة إلى زيادة المدخرات مع زيادة الشيخوخة. ولذلك، يتوقع للاستهلاك أن يزداد لدى السكان الشائخين بأسرع مما يزداد الدخل الجاري. كما أن الزيادات في معدل الاعالة قد تعني تضاؤل القوة العاملة وبالتالي تناقص الانتاج الممكن. وبالإضافة إلى ذلك، ستكون هناك تغييرات ظاهرة في تكوين النفقات الحكومية (وكذلك في حصتها الكلية من الناتج المحلي الإجمالي) فيما يتعلق بالتعليم وإعادة التدريب والرعاية الصحية، فضلا عن تغييرات في مقدار مدفوعات التحويل التي من قبيل المعاشات التقاعدية. ولما كان من الممكن التعبير عن وضع حساب البلد الجاري بوصفه الفارق بين الادخار الوطني والاستثمار الوطني، فمن المحتمل أن تنحو البلدان التي تبرز فيها شيخوخة السكان بروزا واضحا نحو شهود عجز في الحساب الجاري. وفي تلك الحالة، يمكن أن تترتب على الفارق في زيادة نسبة الاعالة فيما بين البلدان الصناعية الرئيسية في السنوات المقبلة آثار هامة في ميزان المدفوعات العالمي^(١٥).

١١٢ - وتحدد اتجاهات نمو القوى العاملة بفعل تغييرات الهيكل السكاني ومعدلات الاشتراك. ويتوقع لنمو القوى العاملة في التسعينات من القرن العشرين أن يتباطأ بشكل ملحوظ في المناطق المتقدمة والصين وإن كان سيظل مستقرا بدرجة معقولة في المناطق النامية. وبالنسبة للعالم ككل، سينخفض متوسط المعدل السنوي لزيادة القوى العاملة انخفاضا مثيرا، إلى ١,٥ في المائة خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠، مقابل ٢,١ في المائة خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٠ و ١,٩ في المائة فيما بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠. وفي البلدان النامية التي بخلاف الصين، يتوقع للقوى العاملة أن تنمو بنحو ٢,٣ في المائة في التسعينات من القرن العشرين. وسواء كان نمو الطلب على الأيدي العاملة قادرا أو غير قادر على استيعاب هذه الزيادة سيكون العرض مسألة سياسية هامة في التسعينات.

١١٣ - وفي سنة ١٩٨٠، كان نحو ٥٨ في المائة من سكان العالم البالغة أعمارهم ١٠ سنوات أو أكثر منخرطين في القوى العاملة بمن فيهم الذين لا يعملون ويبحثون عن عمل؛ وإجمالا، كان معدل الاشتراك ٧٣ في المائة بين الذكور و ٤٣ في المائة بين الاناث. وتباينت المعدلات بشدة فيما بين المناطق، لاسيما بالنسبة للاناث،

حيث تراوحت بين نحو ٦٠ في المائة في بلدان الاقتصاد المخطط مركزيا ونحو ١٠ في المائة في شمال افريقيا وغرب آسيا. وقد يعبر التباين الظاهر بين معدل اشتراك الاناث المرتفع في افريقيا جنوب الصحراء (٥١ في المائة) والمعدلات المنخفضة في أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا (٢٥ في المائة) عن الفروق الثقافية فيما يتعلق بتعريف عمل الاناث.

١١٤ - وشمل الأشخاص المتراوحة أعمارهم بين ٢٥ و ٥٩ سنة ٦٥ في المائة من القوى العاملة في العالم في سنة ١٩٨٥، وسيكونون بالفعل سببا في أي زيادة تشهدها القوى العاملة في التسعينات من القرن العشرين. وهذه الفئة تتوقع لها الزيادة في التسعينات من القرن العشرين بالمعدل الذي تحقق في ثمانينات القرن - أو أكثر من ذلك المعدل - في معظم المناطق، باستثناء أمريكا اللاتينية، حيث يتوقع لمعدل النمو السنوي أن ينخفض من ٣,٢ إلى ٢,٩ في المائة. وتتراوح معدلات الزيادة السنوية المتوقعة للمناطق الأخرى بين ٢,٧ للبلدان النامية في آسيا و ٣ في المائة لافريقيا. ويميل التركيز المتزايد للقوى العاملة في هذه الفئة إلى زيادة انتاجية العمال العامة، لأن هذه الفئة أكثر خبرة، في المتوسط، من القوى العاملة التي دون سن الخامسة والعشرين.

١١٥ - وتبلغ نسبة القوى العاملة في الفئة العمرية الممتدة من ١٠ سنوات إلى ١٤ سنة حدا لا يذكر في المناطق المتقدمة ولكن المتوسط للبلدان النامية يبلغ ٥ في المائة ويصل إلى ٧,٩ في المائة في افريقيا. وهذه النسبة تتضاءل بشدة في كل منطقة من مناطق العالم، باستثناء افريقيا؛ ويتوقع لهذا الاتجاه أن يستمر طوال التسعينات من القرن العشرين.

١١٦ - وسيكون تباطؤ نمو عدد الشبان (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة) في القوى العاملة ظاهرة جديدة في التسعينات في العديد من مناطق العالم، وستكون هناك انخفاضات مطلقة في بعض البلدان. وهذه التغييرات ستنتج أساسا عن انخفاضات في عدد السكان الشبان، وكذا عن انخفاض معدل اشتراكهم في القوى العاملة. واستنادا إلى إسقاطات الاشتراك في القوى العاملة التي أعدها مكتب العمل الدولي^(١٦)، سينخفض عدد الشبان في القوى العاملة في شرق آسيا (بما فيها اليابان والصين) بمعدل سنوي قدره ٣ في المائة في التسعينات، بالمقارنة بمعدل نمو ايجابي قدره ٢,٣ في المائة في الثمانينات. وفي آسيا الجنوبية (بما فيها غرب آسيا وجنوب شرق آسيا)، سيهبط معدل النمو السنوي من ٢ في المائة في الثمانينات إلى ١,١ في المائة في التسعينات. وفي المناطق الأكثر تقدما، ستخفض القوى العاملة الشابة بنسبة ٠,٢ في المائة سنويا في التسعينات، بالمقارنة بزيادة سنوية قدرها ١ في المائة في الثمانينات. وبوجه عام، سيزداد العدد الكلي للشبان في القوى العاملة بالعالم في التسعينات ببطء شديد (بمعدل متوسط قدره ٠,٥ في المائة) بالمقارنة بما حدث لمعدل الثمانينات الذي بلغ ١,١ في المائة.

١١٧ - ومن المحتمل أن تؤدي شيوخة السكان بسرعة في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة وازدياد نسب الشبان المتعطلين في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء إلى تعاظم القلق بشأن قضايا الأمن الشخصي في كلتا الفئتين من البلدان.

٥ - القضايا المفاهيمية والتحليلية

١١٨ - يدور الكثير من النقاش بشأن ما للنمو السكاني وحجمه وتوزيعه المكاني وكذلك الأنماط الاستهلاكية من آثار نسبية على نضوب الموارد والتدهور البيئي وعلى إمكان محو الضرر البيئي. بل إن هناك نقاشا ساخنا يتناول مسألة الصلة بين النمو السكاني والتنمية، وهي المسألة المعروفة تعريفا ضيقا. وينبع معظم النقاش من عدم التيقن من ماهية المسائل التي ينبغي طرحها وماهية المؤشرات التي ينبغي تحليلها.

١١٩ - هناك عدة مسوح أجريت في الآونة الأخيرة، من بينها مسح أعده اجتماع خبراء الاقتصاد الاستشاري الذي نظمته صندوق الأمم المتحدة للسكان في سنة ١٩٩٢، وهي مسوح أجملت تاريخ النقاش الأكاديمي على مدى العقود الثلاثة الماضية بشأن العواقب الاقتصادية المترتبة على النمو السكاني السريع في البلدان النامية. وفيما يلي النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها:

(أ) لم تأت البحوث الاقتصادية - الديموغرافية بما يخالف الافتراض القائل بأنه في البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من أوجه تخلف شديدة في التنمية البشرية ومستوى المعيشة والهياكل الأساسية يعد النمو السكاني الزائد عن ٢ في المائة سنويا أحد العوامل الهيكلية الحائلة دون تحقيق طائفة كبيرة من الأهداف الانمائية؛

(ب) في كثير من البلدان، تشتد حدة الآثار الطويلة الأجل المترتبة على النمو السكاني السريع، لا سيما الضغط على الموارد المتجددة. وتتفاوت الضغوط البيئية في شدة تأثيرها بالنمو السكاني إذا قارناها بعوامل أخرى من قبيل التكنولوجيا، ونمو الدخل، والسياسات العامة، وما إلى ذلك. ولكن الصلة بين الأغذية والتربة والماء تتصل اتصالا شديدا بالسكان، ومن المحتمل تأثر كل من البلدان التي تواجه فعلا اختلالات في هذه المجالات تأثرا شديدا في المستقبل. وفي مثل هذه الظروف، يمكن أن يؤدي التأخر لمدة عقد واحد في بدء الانتقال إلى النمو السكاني الأقل إلى ظهور فارق كبير، بل وأساسي؛

(ج) يمثل النمو السريع في عدد المنضمين إلى القوى العاملة مصدر إجهاد في الاقتصادات المفتقرة إلى الرسمال؛ وفي البلدان التي يسهم فيها أيضا النمو السريع لفئة البالغين سن التعليم في تقلص الاستثمار في الموارد البشرية، تنمحي المكاسب المحتمل تحقيقها من امتلاك رصيد سريع التنامي مؤلف من عمال أصغر سنا، وذلك لتدني انتاجية العمال وتضاؤل القدرة على المنافسة في اقتصاد عالمي تتوقف فيه المكاسب الآتية من التجارة على الانتاجية أساسا. وعندما تقترب الانتاجية المنخفضة بالحصائل المنخفضة، تتقوض الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر. ومن السهل التوصية بزيادة الاستثمار في القطاعات الاجتماعية كعلاج للفقر، ولكنه يصعب تحقيق ذلك إذا تدنت الانتاجية لدرجة لا تسمح للعمال أو للحكومات بتجميع الفوائض اللازمة لتوظيف مثل هذه الاستثمارات؛

(د) لا يعني الاعتراف بالآثار المعاكسة المترتبة على النمو السكاني السريع أن تسارع الانتقال إلى النمو الأقل سيكون في حد ذاته حلاً لجميع المشكلات الانمائية؛ وفي أحسن الأحوال، فإنه قد يوفر الوقت اللازم لتناول هذه المشكلات أو لمنع تفاقمها. ومعظم ما يترتب على النمو السكاني المتباطئ من فوائد عاجلة متأتية من زيادة الاستفادة بخدمات تنظيم الأسرة إنما يحققه الأفراد، وذلك بتمكينهم من توقيت الولادات والمباعدة بينها على نحو أكثر فعالية وتقليل مخاطرها الصحية. ومن الممكن أيضاً أن تساعد خدمات تنظيم الأسرة المدعومة على تماشي التكاليف الفردية المترتبة على الولادة الإضافية مع التكاليف الاجتماعية مما يقلل من الأمور الخارجية (تكاليف الأطفال التي يتحملها المجتمع ككل، لا الأسر فرداً). وعندما يكون الدافع إلى القيام بالأنشطة هو الأهداف الفردية والمجتمعية على السواء، ينبغي أن يكون احترام حقوق الإنجاب وصحة الأفراد محور اهتمام إضافي^(١٧).

١٢٠ - وهناك رؤية أخرى للصلة بين النمو السكاني والتنمية، تعرف بين الديموغرافيين بـ "نظرية الانتقال"^(١٨)، وهي تفترض صلة سببية تمتد من التنمية إلى النمو السكاني: مع حدوث التنمية الاقتصادية تنخفض معدلات الوفيات مما يسفر مبدئياً عن زيادة في النمو السكاني. واستجابة لانخفاض معدلات وفيات الرضع المقترنة بالتحضر والتعليم والتغيرات الحاصلة في تقسيم العمل والزيادات الحاصلة في الدخل، تنخفض معدلات الخصوبة - ويصحبها غالباً تخلف لا يستهان به - مما يؤدي إلى انخفاض لاحق في النمو السكاني العام.

١٢١ - وهذه الرؤية الواضحة الاختلاف فيما يتعلق باتجاه السببية أدت إلى افتراضات سياسية مختلفة. فقد دعا البعض إلى برامج قوية لتنظيم الأسرة بمعزل عن الوجهة العامة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية في بلدان نامية معينة. وشجع البعض الآخر على وضع استراتيجيات انمائية عريضة القاعدة تميل إلى إيلاء أهمية أقل لبرامج تنظيم الأسرة في حد ذاتها. وهذا قد يبدو انحصاماً زائفاً. والنهج الأجدي هو نهج التمييز بين العوامل التي تؤدي، من ناحية، إلى رغبة الأسر المعيشية في تكوين أسر أصغر حجماً والعوامل التي تؤثر، من ناحية أخرى، على توافر وسائل منخفضة التكلفة تقلل فعلاً من الخصوبة.

١٢٢ - ونحن نغير اتجاهات اجتماعية - اقتصادية ومؤسسية عديدة، تقترن غالباً بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى التقليل من حجم الأسرة المرغوبة مما يزيد من الطلب على خدمات تنظيم الأسرة. والقائمة طويلة إلى حد ما، وتبدأ بتخفيضات في وفيات الرضع، على النحو المذكور أعلاه، ولكنها تشمل أيضاً السياسات التي تنحو إلى تحسين مركز المرأة بصفة عامة، بما فيها إمكانية استفادتها من الخدمات الصحية والتعليم، وإزالة الحواجز القانونية، وما إلى ذلك. والسياسات التي تحسن مركز المرأة بينما تزيد في الوقت نفسه من تكاليف فرص تربية الطفل زيادة ذات مغزى تتسم بفعاليتها الشديدة في تقليل معدلات الخصوبة. ومن ذلك مثلاً إتاحة فرص للمرأة تهياً لها الحصول على دخل نقدي في أسواق العمل وإمكانية الحصول على ائتمان لإنشاء مشاريع اقتصادية صغيرة، والتعليم الإلزامي، وأحداث تغييرات في نظم حيازة الأراضي. ويمكن لعناصر معينة في برامج تنظيم الأسرة أن تعزز تأثير العوامل المذكورة أعلاه

بوسائل من بينها، على سبيل المثال، التعجيل بتوعية المرأة والرجل كلاهما بتكاليف الفرص المرتفعة، بل التي يحتمل أن تتزايد أيضا، فيما يتعلق بتكوين أسرة ضخمة.

١٢٣ - وبرامج تنظيم الأسرة تستهدف أساسا زيادة المعروض من خدمات تنظيم الأسرة وتقليل تكلفته. وينبغي أن يتضح من الاعتبارات المطروحة أعلاه أنه لا ينبغي لبرامج تنظيم الأسرة وحدها أن تعتبر التدبير الرئيسي للتعجيل بالنمو والتنمية. إلا أنه ينبغي اعتبارها مكونا ضروريا محققا لفعالية التكلفة في طائفة سياسات أعم بكثير تستهدف تحسين مركز المرأة، لا سيما فيما يختص بإمكانية الحصول على الخدمات الصحية والتعليم. وتميل برامج تنظيم الأسرة إلى بلوغ غاية النجاح متى كانت الظروف الاجتماعية - والاقتصادية تشجعه على تبني معايير الأسرة الصغيرة. إلا أن التجربة القريبة العهد قد بينت أنه حتى في ظل الظروف الاجتماعية - الاقتصادية الصعبة توجد رغبة في تنظيم حجم الأسرة؛ وقد انخفضت معدلات الخصوبة في البلدان ذات البرامج الجيدة التنظيم.

جيم - النقل والهجرة الدولية

١ - الاتجاهات الأخيرة

١٢٤ - تتماثل الدوافع الاقتصادية وراء تنقلات الناس الداخلية وهجرتهم الخارجية تماثلا عاما، إن لم تتطابق، على النحو السالف الذكر. فمن الناحية الكمية، تتجاوز أهمية الهجرة الداخلية أهمية الهجرة الدولية إلى حد بعيد. ونظرا لعدم توافر بيانات كثيرة على نحو منظم بشأن التنقلات من منطقة ريفية إلى أخرى داخل البلدان النامية، يعد الاتجاه نحو زيادة التحضر أحد المؤشرات الدالة على الأهمية. وفي الفترة ما بين ١٩٨٥ و ١٩٩٠، كانت الزيادة السنوية المقدرة في سكان الحضر بالبلدان النامية نحو ٣٩ مليون نسمة مما يعكس معدل نمو قدره ٣,٤ في المائة. وبالمقارنة بهذا المتوسط، تراوح النمو السكاني الحضري في مختلف المناطق بين ٤,٩ في المائة في افريقيا و ٣,٨ في المائة في آسيا (باستثناء الصين)، و ٣ في المائة في أمريكا اللاتينية، ونحو ٢ في المائة في الصين نفسها. وإذا وضعنا في حسابنا زيادة السكان الطبيعية في المناطق الحضرية، فقد يمثل الانتقال من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية في البلدان النامية قرابة الـ ٤٠ في المائة من الزيادة، وهو ما يبلغ نحو ١٥ مليون نسمة سنويا.

١٢٥ - وبالمقارنة بدرجة الضخامة هذه، فإن تدفقات المهاجرين الدوليين إلى بلدان الاقتصادات السوقية المتقدمة من البلدان النامية - وأخيرا من بلدان أوروبا الشرقية وما كان يعرف باسم الاتحاد السوفياتي سابقا - تعتبر صغيرة بعض الشيء.

١٢٦ - وبعد عقد اتسم بتكثيف التدفقات وتنوعها، شهدت فترة السنوات من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٥ تغيرا جذريا مقترنا بنقصان ملحوظ في أعداد المهاجرين الدوليين، مما يوحي بأن عهد الهجرة الضخمة قد بلغ نهايته. ويبدو أن اغلاق الحدود في أوروبا الغربية (ألمانيا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣، وفرنسا في

تموز/يوليه ١٩٧٤، وبلجيكا في آب/أغسطس ١٩٧٤)، ونقص الطلب على الأيدي العاملة الأجنبية في دول الخليج (في السنتين ١٩٨٣ و ١٩٨٤)، وإصدار قانون اصلاح الهجرة ومراقبتها في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة ١٩٨٦، كانت بمثابة إشارة التحول. إلا أنه لم يمض وقت طويل حتى أدرك الناس أن عهدا جديدا يهل في الواقع، وأنه يتسم بزيادة الهجرة الدولية. ففي أوروبا، ظلت الهجرة إلى بلدان الاستقبال التقليدية ذات شأن، على الرغم من اغلاق الحدود القانوني؛ وبعد أن شهدت بلدان النزوح التقليدية في أوروبا الجنوبية (إيطاليا واسبانيا واليونان والبرتغال) هجرة عائدة صافية في أواخر السبعينات، تجتذب هذه البلدان الآن مهاجرين من خارج أوروبا وداخلها؛ كما مهدت تدفقات هامة من الشرق إلى الغرب لفتح حدود ما كان يمثل في السابق كتلة أوروبا الشرقية وإعادة توحيد ألمانيا. وفي بلدان الاستيطان التقليدية الرئيسية، أي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا، تتزايد التدفقات أيضا. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى نقيض اتجاه الرأي العام والمناقشات المتعلقة بمسائل الهجرة، حدد قانون الهجرة لسنة ١٩٩٠، الذي حل محل قانون سنة ١٩٦٥، الأعداد على مستوى مرتفع متزايد. وفي كندا، يؤكد القانون الجديد، الذي حل محل قانون الهجرة لسنة ١٩٧٦ وعزز نظام النقاط، عدد الوافدين المرتفع فعلا بل ويزيده إلى حد ما، مما يضع كندا في المرتبة الأولى بين بلدان المهجر، عند النظر إلى نسبة المهاجرين إلى السكان المستقبلين^(٩).

١٢٧ - بل الأهم من ذلك تغير قنوات الدخول. فمما تجدر الإشارة إليه حدوث زيادة حادة في عدد ملتزمي اللجوء، لا سيما في أوروبا حيث ازدادت طلبات اللجوء زيادة مثيرة، فضلا عن الهجرة غير الشرعية، وإن كان من العسير قياس ذلك رغم غزارة التوثيق في عدة بلدان بجميع القارات. والواقع أنه في الحالات التي تقيد فيها التدفقات الشرعية الوافدة (بمنع لم شمل الأسر) بات الدخول والاستيطان باستعمال إجراء اللجوء يمثل الوسيلة الرئيسية للهجرة. وهذا صحيح أيضا بالنسبة للهجرة غير الشرعية، التي تعزى إلى التفاوتات بين القوى السوقية (العرض والطلب) والقيود القانونية المفروضة على الدخول. وهكذا، فإن إعادة صياغة بلدان الهجرة الرئيسية لسياستها المتعلقة بالرقابة، لكي لا تقبل سوى الداخلين دخولا مشروعا - مثلما جاء في قانون إصلاح الهجرة والرقابة المعمول به في الولايات المتحدة - أو لوقف هجرة العمال وقفا تاما - مثلما حدث في أوروبا، في أعقاب الحظر المفروض سنة ١٩٧٤ - قد زادت كثيرا من التدفقات غير الشرعية ولا سيما في ظروف تزايد عدم الاستقرار السياسي وفروق الدخل. وتبرز برامج العضو، وقانون إصلاح الهجرة والرقابة لسنة ١٩٨٦ بالولايات المتحدة وتقنين الأوضاع في كل من فرنسا (١٩٨٢) واسبانيا وهولندا وإيطاليا، وجه الهجرة غير الشرعية المزدوج. وبالقسط، فإن تنفيذ هذه البرامج يمثل اعترافا بأن الوافدين قد أفلتوا من الرقابة ولكنها في الوقت نفسه تحاول إعلام الناس بأن من الآن فصاعدا ستنفذ الرقابة تنفيذا فعلا وأن الوافدين فيما بعد بشكل عفوي لن يقبلوا^(١٠).

١٢٨ - وخلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٨٩، كان متوسط العدد السنوي للوافدين المهاجرين هجرة دائمة من البلدان النامية إلى بلدان الاستقبال الرئيسية نحو مليونين ومائتي ألف نسمة. وثمة مؤشر آخر هو أعداد ملتزمي اللجوء إلى بلدان أوروبية مختارة الذين تتوافر بشأنهم إحصائيات. وقد بلغ متوسط هؤلاء أقل من ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة سنويا خلال الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٩، من بينهم ١٣٠ ٠٠٠ نسمة من البلدان النامية.

إلا أنه اعتباراً من سنة ١٩٨٩ وحتى سنة ١٩٩٢، زاد إجمالي عدد ملتمسي اللجوء زيادة سريعة، بحيث تجاوز الضعف، فبلغ نحو ٦٨٦ ٠٠٠ نسمة في سنة ١٩٩٢ مقابل ٣١٠ ٠٠٠ نسمة في سنة ١٩٨٩^(٣١). وقد قدرت شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة، بعد أن وضعت في حسابها الهجرة الخارجة من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة، صافي الهجرة من البلدان النامية وشرق أوروبا والاتحاد السوفياتي السابق إلى بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٠ بنحو ١,٥ مليون نسمة سنوياً^(٣٢).

١٢٩ - وثمة اتجاه مثير للانزعاج، فبينما تقتطع البلدان المانحة من تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية سعياً إلى تخفيض العجز المالي يستخدم جزء من ذلك النوع من المساعدة في توطيد لاجئين من بلدان نامية. وبالمقارنة بتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الجارية التي تبلغ زهاء ٥٥ بليون دولار سنوياً، تقارب تكاليف توطيد اللاجئين الجارية التي تتحملها البلدان المانحة المتقدمة الـ ٩ بلايين دولار سنوياً. وثمة تطور إيجابي هام، هو قرار السياسة العامة الذي اتخذته البلدان المشاركة في المشاورات الحكومية الدولية المتعلقة بسياسات اللجوء واللاجئين والهجرة في أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا، والقاضي باستعمال نهج التقدير القطري. والغرض من هذا النهج هو السماح ببذل جهد مشترك في مجموعة مختارة من بلدان منشأ ملتمسي اللجوء أو المهاجرين، بهدف استطلاع إمكانيات التفاوض والعمل المشترك مع تلك البلدان بشأن اتخاذ تدابير إنمائية مختلفة قد توفر بديلاً يغني عن الهجرة أو ييسر العودة إلى الوطن^(٣٣).

١٣٠ - ويعد التنبؤ بالاتجاهات المحتملة في الهجرة الدولية مهمة محفوفة بالمخاطر، لأن هذه الهجرة تتأثر كثيراً بظروف سياسية واقتصادية واجتماعية لا يمكن التنبؤ بها في بلدان المنشأ فضلاً عن بلدان المقصد. ومن الممكن أن تتغير الهجرة الدولية تغيراً مثيراً، بل وأن تعكس اتجاهها، في آفاق زمنية قصيرة نسبياً. وبالنسبة لبعض البلدان، يعد صافي الهجرة صغيراً نسبياً، وبالتالي لا يفترض، عند إعداد التقديرات والإسقاطات على الصعيد الوطني، حدوث هجرة. وبالنسبة للبلدان العريقة في الهجرة الدولية، يفترض صافي تدفق هجرة مستمر بسيط. وبالنسبة للبلدان الأخرى، يفترض بصفة عامة أن تدفقات الهجرة الجارية ستتناقص وتصل إلى درجة الصفر حوالي سنة ٢٠٠٥. وبالنسبة للبلدان التي كانت الهجرة فيها ذات طابع مؤقت ناتج إما عن صراعات أهلية أو تغييرات مباغتة في سياسات الاقتصاد القومي أو سياسات حكومية معينة، افترض أن الهجرة ظاهرة لا تتكرر ولم يفترض حدوث هجرة في المستقبل^(٣٤). وهكذا، يفترض، بالمقارنة إلى الرقم المذكور أعلاه البالغ ١,٥ مليون نسمة سنوياً، أن صافي الهجرة إلى بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة سينخفض إلى ١,١ مليون نسمة بحلول سنة ٢٠٢٥.

١٣١ - وتشكل تنقلات اللاجئين نوعاً بالغ الأثر من أنواع الهجرة الدولية. واللاجئون التقليديون هم من يعبرون الحدود الدولية تجنباً للاضطهاد أو فراراً من ظروف شبيهة بظروف الحرب في أوطانهم. ويشمل لاجئو الأمر الواقع من تركوا بلدانهم بموجب إجراءات مغادرة عادية وحرمت عليهم العودة إليه إلا إذا خاطروا بأرواحهم نظراً لأحداث وقعت هناك بعد مغادرتهم.

١٣٢ - ويقدر عدد اللاجئين في العالم حاليا بنحو ١٩ مليون نسمة^(٣). وأربعة أخماسهم تقريبا موجودون في بلدان نامية، ويوجد في افريقيا ما يقل تقريبا عن ثلث هؤلاء. وخلال السنوات القليلة الماضية، مالت بعض البلدان الغربية الى فرض قيود على منح اللجوء، وهناك ما يدعو الى الاعتقاد بأن نسبة اللاجئين التي تستوعبها البلدان النامية ستزداد في السنوات المقبلة، حتى على الرغم من أن تلك البلدان أخذت تعاني من مشكلات اقتصادية - اجتماعية خطيرة باستضافتها لأعداد ضخمة من اللاجئين.

١٣٣ - وما يقرب من نصف اللاجئين في العالم يتلقون المساعدات في الوقت الحالي بفضل ترتيبات رسمية، من قبيل مراكز الاستقبال، ومراكز الاحتجاز، والمخيمات، ومستوطنات الأراضي المعينة والقرى. أما الباقون، فقد وجدوا مكانا يستقرون فيه بالاعتماد على أنفسهم، بصفة غير شرعية أحيانا، أو بالتشاور مع السكان المحليين والسلطات المحلية، وغالبا في مناطق متاخمة لأوطانهم. وبالإضافة الى إمدادات الإغاثة، تشمل ترتيبات إعانة اللاجئين هذه في غالب الأحيان هياكل أساسية اجتماعية، من قبيل المدارس والمراكز الصحية، قد يستفيد منها السكان المحليون أيضا. ولكن توزيع الأغذية وغيرها من أصناف المعونة الغوثية يقتصر على اللاجئين، حتى في المناطق التي تعيش فيها مجموعات من السكان المعوزين المحليين. وباستثناء مستوطنات الأراضي، حيث يمنح اللاجئون قطعا من الأرض لزراعتها، لم تعد الأنشطة المدرة للدخل في منظمة الترتيبات الرسمية إلا لأجل نسبة صغيرة من اللاجئين. ففي بعض الحالات، لا يتلقى اللاجئون دائما استحقاقاتهم في إطار الترتيبات الرسمية؛ وتكون عمليات التوزيع غير منتظمة ويتعين عليهم أن يجدوا مصادر دخل تكميلية. ولذلك، فهم كثيرا ما يقدمون الأيدي العاملة والخدمات للسكان المضيفين في المناطق المحيطة. وقد نشأت في بعض المناطق نظم مقايضة فيما بين اللاجئين ومضيفيهم تشمل تبادل أصناف الإغاثة الممنوحة مقابل الانتاج المحلي. وتبين من مسح حديث واسع النطاق شامل للظروف الاجتماعية - الاقتصادية المحيطة باللاجئين في باكستان، التي تستضيف نحو خمس العدد المقدر من اللاجئين في العالم، أن نصيب الفرد الواحد من أفراد الأسرة المعيشية الوافدة حديثا لديه إمكانيات متاحة تقل عما أتيح لمن وفد قبل ذلك وأنه يتعرض في أحيان جد كثيرة لعدم انتظام توزيع الأغذية. وقد عانى بعض اللاجئين من الصراع مع المواطنين المحليين عند التماس العمل أو الأراضي الزراعية، أو عند جمع الحطب وغيره من الموارد الطبيعية^(٤). وأفادت التقارير بوقوع احتكاكات مماثلة في بلدان أخرى أيضا.

١٣٤ - وفي المناطق التي تتوافر فيها موارد وفيرة نسبيا واقتصاد محلي مزدهر، يستقبل الكثيرون اللاجئين بالترحاب. ويبيد اللاجئون رغبتهم في الاشتراك في الأعمال اليدوية التي يتعالى عليها الآخرون، بما فيها العمل اليدوي لدى المزارعين المحليين، وهو عمل لا يتطلب مهارة. ويبحث اللاجئون عن أراض غير مشغولة ويبدأون الزراعة لحسابهم أو يوفرون الأيدي العاملة غير الماهرة أو شبه الماهرة لمقاولي البناء والصناع المحليين. وبعضهم يمارسون الحرف والتجارة ويزيدون من تنوع السلع المتاحة محليا وكميتها. ولكنه نظرا لتولي اللاجئين مزيدا من الأعمال العارضة والتي لا تتطلب مهارة، قد تؤدي أنشطتهم، بشكل غير مباشر الى تدهور أحوال البعض من أفراد الجماعات الضعيفة المحلية، التي من قبيل ربوات الأسر المعيشية والمعوقين والمسنين، الذين يعتمدون على مثل هذه الأعمال للحصول على دخل. وعلى مدى الزمن، قد يحدث احتكاك بين اللاجئين وهذه الفئات، وقد يغادر المنطقة بعض اللاجئين أو الفئات المعوزة المحلية.

إلا أن تدفق اللاجئين بصفة عامة يسهم إيجابيا في التنمية العامة للمناطق ذات الموارد الكافية التي تشهد نموا اقتصاديا.

١٣٥ - وفي المناطق الأفقر، يلتقي اللاجئون كراهية الكثيرين. فعندما يغرقون سوق العمل بأعدادهم الغفيرة، تنخفض أجور العمال العارضين، بل وأجور الأعمال التي يؤديها عمال مهرة أو شبه مهرة. وقد ترتفع الأسعار المحلية المحددة للأغذية والوقود واللوازم الطبية والسلع الأساسية. وقد يجمع اللاجئون حطب الوقود في المناطق المجاورة بل وفي ما هو أبعد من ذلك، مما يسهم في إزالة الأحراج من بعض المناطق ويعرقل إمكانية حصول السكان المحليين على موارد المشاعيات. وعلى الرغم من استفادة أصحاب الأعمال من المعروض الجاهز من الأيدي العاملة الذي يمثله اللاجئون، لا يستفيد من ذلك كثير من العمال والفئات المعوزة. وقد تؤدي البغضاء إلى العنف، مما يسفر عن احتمال نقل جزء من اللاجئين إلى مكان آخر، بحيث يضطرون إلى بدء الحياة مرة أخرى في بيئة جديدة.

١٣٦ - وبطبيعة الحال، يصعب التنبؤ بما إذا كان حجم مجتمع اللاجئين سينحو إلى الزيادة على مدى الزمن، بسبب عدم إمكان التنبؤ بنشوء الصراعات التي تتسبب في لجوئهم أو بالتوصل إلى حلول للصراعات الجارية. وعلى الرغم من ذلك، سيتعين في البلدان التي تستضيف الآن أعدادا كبيرة من اللاجئين رصد اعتمادات في الميزانية لتوفير المساعدة خلال المستقبل المنظور.

٢ - مسائل مفاهيمية وتحليلية

١٣٧ - إن تنقل الناس داخل البلدان وهجرتهم الدولية هما معا جزء من عملية التنمية. ونظرا لأن فرص تحسين رفاه الفرد أو الأسرة لا تتوسع داخل بلد ما أو فيما بين البلدان بالمعدل ذاته في جميع الأماكن، توجد دوما حوافز للانتقال عندما تظهر فروق كبيرة في الدخل. وفضلا عن ذلك، يمكن زيادة الحوافز النسبية بسرعة عندما تتحسن بسرعة ظروف المعيشة في مكان الوصول أو عندما تصبح ظروف المعيشة في المنطقة المرسله في حالة ركود أو عندما تتدهور هذه الظروف بنتيجة الكوارث الطبيعية أو المنازعات الأهلية أو بنتيجة حدوث انتكاس اقتصادي كبير. وإذا بلغت الهجرة حدا معينا، فستؤدي إلى رفع الأجور في المناطق المرسله وتخفيضها في المناطق المستقبلة. وبتخفيض الفروق في الدخل، تؤدي الهجرة في المدى الطويل إلى إزالة الأسباب ذاتها التي أدت إلى حدوث الهجرة أصلا.

١٣٨ - وإحدى العمليات التي يمكن أن تعزز الحافز على الهجرة هي المرحلة المبكرة من التحول الديمغرافي نفسه. فعندما يزداد السكان المحليون بمعدل مرتفع باطراد من جراء التخفيضات السابقة في معدل الوفيات، يتصرف الأفراد بطرق شتى بغرض محاولة إعادة تحقيق ما كانت عليه مستويات رفاه الفرد في البداية. ومن الاستجابات المفضية إلى التكيف حدوث انخفاض في الخصوبة يتحقق بوسائل شتى: الزيادة في العزوبة، وتأجيل الزواج، والاستعفاف، واستعمال وسائل منع الحمل، والتعقيم، والأجهاض. وهناك استجابة أخرى في هذا التكيف هي الهجرة سواء المؤقتة منها أو الدائمة^(٥). ومن الواضح أن هذه

الاستجابات لا تستثني بعضها بعضا بالضرورة لأن الأفراد الذين يختارون الهجرة سوف يميلون أيضا إلى تخفيض معدلات الخصوبة عما يكون عليه نظراؤهم الذين يختارون البقاء في الوطن. والنقطة الهامة الجديدة بالملاحظة هي أن اتخاذ قرار بالهجرة يمثل استراتيجية فعالة على المستوى الفردي أو على مستوى الأسرة المعيشية من أجل تحسين الرخاء.

١٣٩ - وقد تكون للسياسات الاقتصادية أيضا آثار غير مقصودة في معدل الهجرة الداخلية. فخلال السبعينات، مثلا، تصاعدت الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية نظرا لتحيز السياسة الاقتصادية في كثير من البلدان نحو المناطق الحضرية. واتخذ ذلك شكل تحقيق مستويات عليا من الحماية للصناعة التحويلية التي تكون قاعدتها في المناطق الحضرية، وانحياز ضد صادرات السلع الأساسية الزراعية (مثلا، في شكل فرض ضرائب مرتفعة على التصدير وتقييم العملة بأكثر مما تستحق).

١٤٠ - وقد كان من المحتمل أن تؤدي بعض سياسات التكيف الهيكلي إلى تخفيض مدى الانحياز الحضري لأنه إذا تم تخفيض الحماية والضرائب على الصادرات في آن واحد، فإن معدلات التبادل التجاري الداخلي الريفي/الحضري ستتغير لصالح المنتجين الريفيين. لكن المحتمل هو أن مثل هذه الإصلاحات التي جرت خلال العقد الماضي قابلها على نحو كلي هبوط حاد في معدلات التبادل التجاري الخارجي للسلع الأساسية.

١٤١ - والسياسات الضريبية هامة أيضا. فالزيادات في مستوى الضرائب في القطاع الحديث تجنح إلى تخفيض الانحياز الحضري. وتخفيض عدد الموظفين وإدخال تحسين على الانتاجية في المؤسسات المشابهة لمؤسسات الدولة يعملان في نفس الاتجاه. وقد يكون ادخال تغييرات على مستوى النفقات العامة وهيكلها ذا أهمية أيضا.

١٤٢ - وعندما تكون تدفقات الهجرة كبيرة، تكون آثارها الاقتصادية الكلية على المنطقة المستقبلية والمنطقة المرسلية على حد سواء كبيرة. فقد ينجم عن الهجرة انخفاض في القوة العاملة يكفي لزيادة الانتاجية الهامشية لما يتبقى من العمال. وقد تؤدي تحويلات المهاجرين إلى إحداث زيادة مباشرة وحادة في دخل أفراد الأسرة في المنطقة المرسلية وغير مباشرة في دخل باقي سكان المنطقة عن طريق آثار العوامل المضاعفة. وقد يستثمر المهاجرون أيضا بصورة مباشرة في أنشطة انتاجية في بلدان منشئهم، فيزيدون بذلك في تشكل رأس المال. وبالنسبة إلى الذين يختارون العودة، تؤدي خبرتهم ومهاراتهم المكتسبة إلى زيادة مخزون رأس المال البشري، وقد تساعد احتكاكاتهم التي جرت في الخارج على تيسير نقل التكنولوجيا وفتح قنوات للتسويق من أجل الصادرات. وحجم الآثار التي تخلفها هذه العوامل يعتمد بصورة شديدة على كفاية الأسواق بالنسبة للسلع، والعمل، والتمويل، والبيئة فيما يتعلق بالأنظمة، وغير ذلك من العوامل الاجتماعية - الاقتصادية التي تؤثر في سهولة دخول المؤسسات الجديدة إلى مختلف نواحي الانتاج. وحيث توجد حالات اخفاق شديد في السوق وعوائق أخرى منتشرة على نطاق واسع في وجه المشاريع، وهي التي يحتمل أن تكون الأسباب الرئيسية التي أدت إلى الهجرة أصلا، فإن من غير المحتمل أن يتم تحقق أثر ارتجاعي شديد الايجابية في التنمية مما يؤدي إليه الهجرة إلى الخارج.

١٤٣ - وفي البلدان المستقبلية، لقيت الهجرة في الآونة الأخيرة ترحيباً بصورة رئيسية من جانب المشاريع التجارية حيث تشكل تكاليف العمالة المرتفعة التي تدفع مقابل العمل القليل الخبرة أو مجرد حالات النقص في العمالة الماهرة في اختصاصات محددة خطراً يجعلها على نحو متزايد في موقع ضعيف من حيث المنافسة. فآثار الهجرة على تكاليف وحدة العمالة تكاد تكون دوماً مفيدة للبلد المستقبل. غير أن أثر الهجرة على المالية العامة قد يكون سلبياً، لا سيما على الصعيد المحلي، وقد بدئ ينظر باطراد إلى التوترات الاجتماعية والاثنية التي غالباً ما تصاحب الهجرة بوصفها تكاليف كبيرة. وهذا يفسر مواقف التقييد المتزايدة إزاء الهجرة في كثير من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدم النمو.

١٤٤ - لم يكن للتدابير التي اتخذت لتخفيف تدفقات الهجرة بصورة مباشرة أثر يذكر. ومن الأسباب أنها لم تؤثر، وفي الحقيقة لا تستطيع أن تؤثر، كثيراً في العلل الأساسية التي تؤدي إلى خلق أو تعزيز حوافز الهجرة على النحو المفهوم على مستوى الجزئيات. يضاف إلى ذلك صعوبة وضع تمييز فعال بين أصناف المهاجرين، لا سيما بين اللاجئين السياسيين واللاجئين الاقتصاديين. لهذا عندما يكثر التقييد، مثلاً، في سياسات الهجرة، يزداد عدد طالبي اللجوء، وتكون الزيادة شديدة في غالب الأحيان. وهكذا، فحيث يكون حجم الهجرة القانونية وغير القانونية مسألة سياسية معقدة في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو، ينبغي أن يفهم ذلك على أنه حجة إضافية قوية لزيادة تقبل السوق للواردات، لا سيما من البضائع المصنعة، الآتية من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها في مرحلة انتقال، وزيادة المعونة وغير ذلك من التدفقات الرأسمالية إليها كي يعجل في تخفيف الفروق الحالية والمتوقعة في مستويات المعيشة التي تشكل الدافع لعملية الهجرة هذه.

١٤٥ - وطالما أن تدفقات الهجرة ستظل كبيرة وغالباً ما تتضخم مؤقتاً باللاجئين السياسيين أو ضحايا المنازعات الأهلية والكوارث الطبيعية، بما في ذلك الأشخاص المشردون لأسباب بيئية، يلزم بذل جهود أكبر لمعالجة مشاكل ادماج المهاجرين في المجتمع الأوسع في المناطق المستقبلية.

دال - الفقر وتدهور البيئة والاتجاهات الديموغرافية

١٤٦ - أصبح الفقر في الريف وتدهور البيئة مترابطين ترابطاً وثيقاً نظراً لأن نسبة عالية من فقراء الريف يعيشون في المناطق ذات الإمكانيات الزراعية الضعيفة، حيث يقومون، لمجرد شدة الحاجة، بإنضاب مغذيات التربة، وزراعة المنحدرات الشديدة حيث لا يمكن تجنب عوامل التعرية، كما يفرضون في الرعي في المراعي.

١٤٧ - ومما يجدر ذكره أن حوالي ٦٠ في المائة من أفقر سكان العالم النامي، أي حوالي ٤٧٠ مليون نسمة، يعيشون في مناطق شديدة التعرض - أراض قاحلة أو شبه قاحلة، وسفوح شديدة الانحدار، وأراض حضرية تلتقى خدمة ضعيفة. فعلى الصعيد الإقليمي، يعيش ٨٠ في المائة من أفقر سكان أمريكا اللاتينية أي حوالي ٦٣ مليون نسمة، و ٦٠ في المائة من فقراء آسيا أي حوالي ٣٢٧ مليون نسمة، و ٥١ في المائة من فقراء

افريقيا أي حوالي ٨٠ مليون نسمة، في مناطق شديدة التعرض لتعرية التربة، وعقم التربة، والفيضانات وغير ذلك من الكوارث الايكولوجية^(٧٦). وتراجع الفقراء إلى الأراضي الشديدة التأثر ذات الإمكانيات الزراعية الضعيفة هو نتيجة لمجموعة من العوامل - تنمية المناطق ذات الامكانيات الزراعية القوية بطريقة تتميز بإدماج الأراضي، والاتجاه نحو القطاع الخاص، وإضفاء الصفة التجارية على الأراضي التي سبق أن كانت مشاعة، وتحديث الزراعة مما قلل من احتياجات العمالة، وضغط السكان في المناطق التي كانت سابقا قليلة السكان، وسياسات الاقتصاد الكلي الخاطئة التي شوهت الأسعار النسبية في مقابل التكنولوجيات والمحاصيل التي تعتمد على العمالة المكثفة.

١٤٨ - انخفضت انتاجية الأراضي في مساحات شاسعة في كثير من البلدان النامية بسبب انتشار التصحر على نطاق واسع، والتشيع بالمياه، والتملح. ويعزى التصحر إلى حد بعيد إلى الممارسات الزراعية غير المناسبة بما في ذلك ما يقوم به الفقراء من الافراط في الرعي والافراط في الزراعة في الأراضي الحدية. والتشيع بالمياه والتملح هما نتيجة للافتقار إلى الاستعدادات الكافية لتصريف المياه في مشاريع الري الكبيرة والافراط في استعمال المياه للري.

١٤٩ - ومما له صلة أكبر بقياس أثر التصحر هو البعد الإنساني فيه. فعلى الصعيد العالمي يقدر بأن من بين الـ ٨٥٠ مليون نسمة الذين يعيشون في المناطق الجافة، يتأثر حوالي ٣٠٠ مليون نسمة مباشرة من التصحر، أي هم يحتلون حاليا أراض متصحرة، والعدد الأكبر الذي يصل إلى ١٥٠ مليون نسمة منهم هو في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ^(٧٧). ويتوازي هذا على نحو واضح مع عدد أفقر الناس الذين أصبحوا متركزين بصورة متزايدة في الأراضي شديدة التأثر.

١٥٠ - ومما يدعو إلى قلق أشد هو أن معدل التصحر ما زال يتصاعد في أجزاء من منطقة الساحل السوداني الافريقية، والشرق الأدنى، وإيران، وباكستان، وشمال شرق الهند. والمنطقة شبه القاحلة في شمال شرق البرازيل وأجزاء من الأرجنتين معرضة لظروف مماثلة. وفي افريقيا، تفقد أجزاء من المغرب وتونس والجمهورية العربية الليبية حوالي ١٠٠ ٠٠٠ هكتار من المراعي والأراضي المزروعة كل سنة من جراء التصحر^(٧٨). وعلى نطاق عالمي، يقدر أن التصحر الذي لا يمكن قلب اتجاهه يصيب ٦ ملايين هكتار من الأراضي كل سنة^(٧٩).

١٥١ - وفي كثير من البلدان النامية، يرجع زوال الأحراج المتزايد إلى توسع الأراضي الزراعية المخصصة للانتاج الزراعي. غير أن مقداراً كبيراً من الأراضي التي انكشفت أحراجها قد استعملت بطرق غير مستدامة، مما أدى إلى تفاقم عملية التصحر من خلال تعرية التربة. فضلاً عن ذلك، أثر تزايد إزالة الأحراج في تغيير الدورة الهيدرولوجية وزيادة شدة الفيضانات في عدة أجزاء من العالم النامي.

١٥٢ - وهناك سبب آخر للقلق بشأن إزالة الأحراج هو زيادة ندرة إمدادات الطاقة بالنسبة للفقراء. فخشب الوقود والفحم الخشبي يشكلان أكثر من ٧٥ في المائة من مجموع استعمال الطاقة في عدة بلدان نامية

كاثيوبيا وبنغلاديش وحتى في نيجيريا المنتجة للنفط. وفي أمريكا الوسطى، يشكل خشب الوقود والفحم الخشبي أكثر من ٥٠ في المائة من مجموع استهلاك الطاقة في الأسرة المعيشية وأكثر من ٧٢ في المائة في المناطق الريفية. وفي أوائل الثمانينات، كان نصيب الخشب من مجموع استهلاك الطاقة ٧٤ في المائة في السودان، و ٩٢ في المائة في تنزانيا، و ٩٦ في المائة في بوركينافاسو. ومن حيث عدد الأشخاص الذين يشملهم ذلك يستعمل أكثر من ٢ ٠٠٠ مليون نسمة الخشب للتدفئة المنزلية والطهي. وتوحي الإسقاطات لسنة ٢٠٠٠ أنه ما لم تتخذ إجراءات علاجية فلن يتمكن ٢ ٤٠٠ مليون نسمة من سد احتياجاتهم الأساسية من الطاقة (A/CONF.151/AC.64، الصفحة ٢٣). وفي حين قد يكون هناك مجال لزيادة الكفاءة في الاستعمال، فإن من الواضح أن هذه المشكلة مروعة. أما المصادر البديلة من الوقود الرخيص الثمن بالنسبة للفقراء كالروث وغير ذلك من أشكال الكتلة الاحيائية فلا توجد كميات كافية منها، ولاستعمالها أثر في حرمان الأرض الزراعية من المواد المغذية الحيوية. أما المصادر البديلة الأخرى كالطاقة الشمسية والطاقة الريحية والغازات الاحيائية فهي مكثفة تكنولوجيا ولا أمل من حصول فقراء الريف عليها في المستقبل المنظور.

١٥٣ - ووفقا لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، فإن المعدل السنوي لإزالة الغابات في ٩٠ بلدا ناميا، بما فيها جميع البلدان المتوسطة الحجم والكبيرة، في الفترة ١٩٨١-١٩٩٠، بلغ ١٥,٤ من ملايين الهكتارات - ٧,٤ ملايين هكتار في أمريكا اللاتينية، و ٤,١ ملايين هكتار في افريقيا، و ٣,٩ ملايين هكتار في آسيا^(٣٠). ومقارنة لهذه التقييمات مع تقييمات أجرتها منظمة الأغذية والزراعة/برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ١٩٨٠ تدل على تزايد إزالة الغابات في ٧٦ بلدا مشتركا بين التقييمين في الفترة ١٩٩٠-١٩٨١ عما كان عليه الحال في الفترة ١٩٧٦-١٩٨٠، عندما كان المعدل السنوي لإزالة الغابات يقدر بـ ١١,٣ من ملايين الهكتارات^(٣١). غير أن جزءا من الفرق في معدل إزالة الغابات بين الفترتين يعزى إلى تغطية أكثر شمولاً على الصعيد القطري وإلى دقة البيانات التي أتاحت في الفترة اللاحقة.

١٥٤ - إن الغابات المدارية تزال من أجل خشبها، وينتج عن ذلك تمديد الطرق في الغابات التي لم تكن تخترق من قبل، ومن أجل فسح المجال للمزارع والمراعي والمحاصيل. وفي بعض البلدان النامية شجعت برامج الهجرة العابرة إعادة التوطين في المناطق المدارية لكن الزراعة المستقرة أدت إلى إنضاب التربة بشدة بعد بضعة مواسم فقط.

١٥٥ - وقد لقيت إزالة الغابات في المناطق المدارية قدرا كبيرا من الاهتمام الدولي في السنوات الأخيرة، بصورة رئيسية فيما يتعلق بخسارة التنوع الحيوي وحدوث انخفاضات في حجم بالوعات الكربون. والعدد المطلق للذين يعيشون في مناطق الغابات المدارية في العالم هو في تزايد. والتقديرات تحدد العدد الحالي بـ ٢٠٠ مليون نسمة^(٣٢). وقد أصبحت الغابات المدارية صمامات أمان للبلدان التي تواجه مدا متصاعدا من عدم ملكية الأراضي بنتيجة ضغط السكان في المناطق الزراعية الصالحة، مع إحجاف شديد في توزيع الأراضي الزراعية المتاحة. ويعزى حوالي ٨٠ في المائة من انكشاف الغابات المدارية السنوي إلى زراعة القطع والحرق التي يستعملها فقراء المستوطنين^(٣٣).

١٥٦ - وندرة المياه تزداد بسرعة في معظم البلدان النامية، ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى زيادة طلب السكان المتزايدين على المياه، والتوسع في الري، وانخفاض الجريان السطحي بنتيجة زوال الغابات. وعدد البلدان التي تواجه مشاكل ندرة المياه الشديدة أصبح بالفعل كبيراً وسيتزايد.

١٥٧ - إن العديد من المناطق في العالم النامي قاحلة أو شبه قاحلة وذات مناخ يتفاوت فيه سقوط الأمطار تفاوتاً شديداً وتشكل حالات الجفاف سمة متكررة. وتفاوت سقوط الأمطار يزيد على ٤٠ في المائة في أكبر منطقة متجاورة تتألف من شمال أفريقيا والبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وشبه الجزيرة العربية، وجنوب إيران، وباكستان، والهند الغربية. وهناك تفاوت شديد مماثل يميز شمال المكسيك، وجنوب غرب أفريقيا، وشرق البرازيل وشيلي، وأجزاء كبيرة من أفريقيا المدارية وشبه المدارية. أما في السهل فليس سقوط الأمطار غير موثوق به فحسب بل هو في تناقص. فسقوط الأمطار الآن أقل بكثير مما كان عليه منذ ٥٠ أو حتى ٢٠ سنة^(٣٣).

١٥٨ - وهناك قوة دافعة رئيسية أخرى تسبب إصابة مزيد من البلدان بحالات النقص في المياه هي النمو السكاني السريع، نظراً لأن التدفق الإجمالي لإمدادات المياه ثابت تقريباً، مع وجود تباين في توافرها المحلي. وقد يواجه ما يتراوح من ١٥ إلى ٢٥ بلداً في أفريقيا الشمالية وأفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى مشاكل خطيرة من حالات نقص المياه بحلول سنة ٢٠٢٥. وعموماً، قد يواجه حوالي ٥٣ بلداً نامياً ندرة شديدة في المياه بحلول سنة ٢٠٢٥، منها ١٩ بلداً أصبحت حالتها كذلك بالفعل^(٣٤). ومعظم هذه البلدان هي أيضاً بلدان تحتاج قطاعاتها الزراعية إلى مدخلات من المياه تفوق المتوسط من أجل زيادة إنتاج الأغذية. وفي مثل هذه الحالات، سيشكل الطلب على المياه من قبل الصناعة والأسر المعيشية منافساً قوياً للقطاع الزراعي على المياه المحدودة المتاحة، مما يجعل زيادة الانتاجية الزراعية والقضاء على الفقر هدفاً بعيد المنال.

١٥٩ - وفي حين تزداد ندرة المياه في جميع أنحاء العالم النامي، فإن هذه المشكلة أسوأ في المناطق القاحلة وشبه القاحلة من العالم، حيث، كما ذكر أعلاه، أصبح يتركز القسط الأعظم من أفقر السكان في العالم النامي. وفي هذه المناطق ذات الإمكانيات الزراعية الضعيفة أصلاً سينحسر أمل زيادة إنتاج الأغذية بينما تتعرض التربة لمزيد من التردّي ويصبح توافر المياه أكثر ندرة. أما تكنولوجيات الثورة الخضراء، لا سيما استعمال أنواع البذور والأسمدة التي تنتج أنواعاً ذات غلال أكبر فلا يحتمل أن تساعد في ذلك ما لم تتوافر إمدادات كافية من المياه.

١٦٠ - إن فقراء الريف يعانون عموماً من سوء الصحة من جراء نقص التغذية و/أو سوء التغذية. كما تتأثر صحتهم فوق ذلك بأشكال مختلفة من التلوث والأخطار الزراعية، أهمها تلوث المياه، وتلوث الهواء في الأماكن المغلقة، والتعرض المباشر لمبيدات الحشرات ومبيدات الأعشاب.

١٦١ - ويشكل تلوث المياه أكبر خطر على صحة سكان الريف. فبالرغم من التقدم المحرز خلال العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية في الثمانينات، ما زالت نسب عالية من فقراء الريف دون

مياه شرب سليمة أو مرافق صحية. ويعتمدون بالنسبة لإمدادات المياه المنزلية ومياه الشرب على الكتل المائية الداخلية التي تتلوث بمختلف عوامل التلوث. والأمراض التي ترجع إلى التلوث الجرثومي لإمدادات المياه، وتنتقل بناقلات العدوى المرتبطة بالمياه، وتتعلق بعدم كفاية الإصحاح وعدم وجود المياه النظيفة، منتشرة في جميع أنحاء العالم النامي.

١٦٢ - كما أسهمت التطورات الزراعية الجديدة في الإساءة إلى صحة فقراء الريف. وأخطر الآثار الصحية السيئة للتطورات الزراعية مرتبطة بمشاريع الري. فالبلهارسيا والملاريا والحمى الصفراء توهن الصحة الريفية في كثير من مناطق الري في العالم النامي.

١٦٣ - وفي حين أن تلوث الهواء هو مشكلة متعاضمة في المناطق الحضرية، يعاني فقراء الريف منه أيضا. فمعظم الناس في المناطق الريفية في البلدان النامية يعتمدون بشدة أو بصورة حصرية على أنواع وقود الكتلة الاحيائية بالنسبة لاحتياجاتهم اليومية من الطاقة. كما يستعمل الفحم في كثير من البلدان النامية. واجتماع مواقد الطهي ذات الكفاءة الضعيفة التي تحرق فيها أنواع الوقود هذه وضعف التهوية يؤدي إلى تلوث شديد للهواء الداخلي له آثار شديدة على الصحة، لا سيما صحة المرأة، وعلى صحة صغار الأطفال أيضا.

١٦٤ - ويبدو أن مشكلة التسمم المباشر للعمال الزراعيين بمبيدات الحشرات مشكلة خطيرة في العالم النامي رغم أن التقييمات الكمية ما زالت جزئية.

١٦٥ - لقد تقدم الاتجاه الحضري خطوات إلى الأمام في العالم النامي في الفترة اللاحقة لفترة الحرب العالمية الثانية ومن المتوقع أن يستمر لعدة عقود في المستقبل. وقد صاحبت نمو الاتجاه الحضري زيادة في عدد فقراء الريف الذين ما زالوا يضطرون بازدياد إلى الاستيطان في ضواحي المراكز الحضرية نظرا إما لحالات النقص المطلق في الأراضي أو لارتفاع أجور الأراضي التي تتلقى الخدمة. فهم يعيشون ويعملون في حالات من التعرض للخطر.

١٦٦ - إن صحة فقراء المراكز الحضرية تتأثر بتلوث المياه، وعدم كفاية المرافق الصحية، وعدم كفاية مرافق جمع النفايات الصناعية الصلبة والسمية والتخلص منها، وتلوث الهواء الداخلي والخارجي.

١٦٧ - يعتمد فقراء المناطق الحضرية بالنسبة لإمدادات المياه المنزلية على مخزونات المياه الأرضية الملوثة بالبراز البشري والنفايات الصناعية السمية. وتعتمد أعداد كبيرة من فقراء المراكز الحضرية في معاشها على النفايات الحضرية، وجمع المواد من أمكنة إلقاء النفايات ومن الشوارع. وهم إذ يفعلون ذلك يعرضون أنفسهم لأنواع من الأخطار - البكتيريا والأمراض، وأخطر من ذلك، النفايات السمية الآتية من الصناعات. وفي حين أن جودة أنواع وقود الطهي الحضري هي أفضل نسبيا مما يستعمل في المنازل الريفية، ما زالت الأسر المعيشية الحضرية الفقيرة تعتمد على أنواع وقود الكتلة الإحيائية التقليدية التي

تحرقتها في ملاجئ غير ذات تهوية وتعاني من نفس المشاكل الناجمة عن تلوث الهواء الداخلي التي يعاني منها فقراء الريف. وفي المناطق الحضرية لكثير من البلدان النامية، تتعرض أعداد متزايدة من السكان، الفقراء وغير الفقراء على السواء، على نحو متزايد لتلوث الهواء الخارجي بنتيجة الانبعاثات من السيارات والانبعاثات الصناعية.

١٦٨ - والمسألة الدولية الرئيسية المتعلقة بالمشاعات العالمية هي الاحترار العالمي. وهذه المشكلة، التي تعزى لانبعاثات غازات الدفيئة كثاني أكسيد الكربون ومركبات كلورو فلورو كربون والميثان وأكسيد النيتروز والأوزون قد نشأت أساسا في البلدان الصناعية عن طريق إحراق كميات كبيرة من أنواع الوقود الأحفوري والاستعمال الواسع النطاق لمركبات كلورو فلورو كربون. والتقدير المتاح لاثنين من أشد الغازات إضرارا، هما ثاني أكسيد الكربون ومركبات كلورو فلورو كربون تدل على أن البلدان المتقدمة النمو كانت في الثمانينات مسؤولة عن حوالي ٧٥ في المائة من انبعاث ثاني أكسيد الكربون وأكثر من ٩٠ في المائة من انبعاث الغاز الآخر^(٢٥). غير أنه ما لم تتخذ تدابير وقائية فإن إسهام البلدان النامية في مشكلة الاحترار العالمي سوف يزداد.

١٦٩ - إن نسبة عالية من انبعاث ثاني أكسيد الكربون، وهو غاز الدفيئة الأكبر، في البلدان النامية هي نتيجة لإزالة الغابات وإحراق أنواع وقود الكتلة الاحيائية. فانبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتعلقة بإزالة الغابات هي مشكلة لأجل يتراوح بين القصير والمتوسط، لأن إزالة الغابات لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية. أما معظم ثاني أكسيد الكربون المنبعث في البلدان المتقدمة النمو فهو نتيجة لإحراق كميات كبيرة من أنواع الوقود الأحفوري لتلبية احتياجات الطاقة في الصناعات التحويلية، والنقل، والمنازل. وبعبارة أخرى، أن انبعاث ثاني أكسيد الكربون في البلدان النامية هو مسألة فقر وحاجة، في حين أنه في العالم المتقدم النمو نتيجة للنمو والرخاء الاقتصاديين.

١٧٠ - وعلى الصعيد الدولي، تركز القلق بشأن إزالة الغابات في البلدان النامية على قضيتين أساسيتين، هما فقدان التنوع الحيوي وتخفيف حجم بالوعات الكربون. فالغابات الطبيعية تحتوي على تنوع واسع في أنواع النبات والحيوان، منها كائنات مجهرية وكائنات طبيعية ذات صلة بأنواع المحاصيل الهامة. ويعتقد أن هذه الأنواع الجينية قد تكون مفيدة للبشرية في المستقبل، رغم أنه لم تظهر في الوقت الحاضر فوائد حفظ التنوع الحيوي. ففوائد التنوع الحيوي الكافي ينظر إليها من حيث قدرتها على تمكين البشرية من الرد على مشاكل الآفات الجديدة وأمراض النباتات، ومن حيث إمكانية وجود حاجة إلى تطوير أشكال نباتية جديدة تنبثق عن التدهور في ظروف النمو وعن التغييرات المناخية وغيرها من التغييرات البيئية. وقد حظي حفظ التنوع الحيوي بأهمية متزايدة في ضوء التقدم الحديث في التكنولوجيا الحيوية. ورغم أن ذلك ما زال يصعب تطبيقه على النباتات، يؤمل أن تساعد التكنولوجيا الحيوية في نهاية المطاف على تطوير أشكال محسنة من الأصناف المستنبطة. والشرط المسبق لذلك هو وجود تنوع جيني طبيعي كاف. وتسهم الغابات أيضا في إبطاء معدل تغير المناخ إذ تعمل بوصفها بالوعات للكربون. والجهود الدولية الحالية

الرامية إلى حفظ الغابات المدارية والتحريج وإعادة زراعة الغابات في البلدان النامية، تركزت إلى حد بعيد على هذا الدور الذي تؤديه الغابات.

١٧١ - والتفاعل بين السكان وأنماط الاستهلاك والتكنولوجيا في إحداث آثار بيئية ضارة يمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية:

$$أ = س. ف. ت$$

حيث يرمز حرف "أ" إلى الأثر البيئي، و "س" إلى السكان، و "ف" إلى معدل استهلاك الفرد، و "ت" إلى مقدار من الأضرار البيئية التي تسببها التكنولوجيا المستعملة في إنتاج كل وحدة من وحدات الاستهلاك. ويمكن تفسير هذه المعادلة أيضا على أنها تعطي فكرة أن الاستهلاك وأنماط الإنتاج هما عاملان مباشران في تردي البيئة، يوجهان الآثار المترتبة على الأسباب الجوهرية التي تتمثل في عدد المستهلكين وطلبهم الفعلي على البضائع والخدمات.

١٧٢ - وبالنسبة لمستويات الدخل وأساليب الإنتاج الثابتة، كلما ازداد حجم السكان إزداد تولد القسط السنوي من مواد التلوث وغيرها من الآثار البيئية السلبية. واجتماع نمو الدخل مع ارتفاع معدلات نمو السكان في البلدان النامية سوف يفسر ما يقارب ٨٣ في المائة من مواد التلوث المتولدة خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠٢٥ في مقابل ما كان يقارب ٢٥ في المائة في عام ١٩٨٥^(٣٦). ومن المؤكد أن ارتفاع مستويات الدخل يجعل بالإمكان تخفيض أثر الضرر البيئي في كل وحدة. وعلى المدى الطويل، سيكون للمناطق المتقدمة النمو ذات المعدلات المنخفضة في نمو السكان والمستويات المرتفعة للدخل أثر أخف على التلوث وبالتالي على البيئة. أما في المناطق النامية، فيؤثر انخفاض معدلات نمو الدخل وارتفاع معدلات نمو السكان على البيئة من خلال زيادة حدوث الفقر وما يترتب على ذلك من آثار سيئة على البيئة.

هـ - السكان والبيئة وسياسات التنمية

١٧٣ - توجعا للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية المقبل، قدمت عدة حلقات دراسية وأفرقة خبراء وهيئات حكومية دولية عددا من المقترحات في مجال السياسة العامة.

١٧٤ - غير أنه لدى استكشاف العلاقة بين السكان والهجرة والبيئة والتنمية، ينبغي أن يكون الهدف الأساسي من السياسات العامة تحسين قدرات الناس على العيش لمدة أطول وبصحة سليمة - دون تدمير البيئة. ومراعاة لذلك، وللاستنتاج المقبول عموما بأن الفقر وعدم الحصول على المرافق الصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية هي عوامل مشتركة لتقرير ارتفاع الخصوبة وضعف الصحة والتغذية لدى النساء والأطفال، توصي اللجنة بإيلاء ما يلي أولوية عليا:

(أ) الحكم على فعالية سياسة التنمية (الاقتصادية والاجتماعية) بالمدى الذي تؤدي فيه إلى تحسين صحة الناس وتعليمهم ودخلهم (التنمية البشرية). وفي هذا الصدد، فإن استمرار افتقار المرأة إلى السلطة في العلاقات الشخصية في أجزاء عديدة من العالم، وافتقارها إلى التحكم في حياتها وما يستتبع ذلك من فقر سيتطلب بذل جهود خاصة لإحداث تغيير، كزيادة الاستثمار في التعليم والصحة، وإزالة التفاوت القانوني؛

(ب) ينبغي أن تتخذ الحكومات خطوات فعالة، بوصف ذلك مسألة ملحة، لتنفيذ التدابير الكفيلة بحصول النساء والرجال بالتساوي على حق اتخاذ القرارات بحرية ومسؤولية بشأن عدد أطفالهم والمباعدة بينهم، وحصولهم على المعلومات والتعليم ووسائل تمكينهم من ممارسة هذا الحق بما ينسجم مع حريتهم وكرامتهم وقيمهم الشخصية؛

(ج) نظرا لأخطار بعض حالات الحمل وارتفاع مستوى وفيات الأمهات من جراء حالات الاجهاض غير المشروع وغير السليم، ينبغي للحكومات في كل مكان أن ترفع القيود القانونية عن توفير خدمات الاجهاض التي يتم اختيارها بحرية؛

(د) تشجع الحكومات ووكالات التمويل ومنظمات الأبحاث على اعطاء الأولوية للأبحاث المتعلقة بصلات الربط بين أدوار المرأة ومركزها والعمليات الديمقراطية. ومن بين مجالات الأبحاث ذات الأهمية نظم الاسرة المتغيرة والتفاعل بين الأدوار المتنوعة للنساء والرجال والأطفال، بما في ذلك استخدامهم للوقت وحصولهم على الموارد وتحكمهم فيها، والقدرة على اتخاذ القرارات وما يتصل بذلك من قواعد وقوانين وقيم ومعتقدات. ومما له أهمية خاصة أثر الفروق بين الجنسين على هذه التفاعلات وما يتصل بها من نتائج اقتصادية وديمقراطية؛

(هـ) زيادة تفهم الأثر البيئي للأشخاص الذين يعيشون ويكسبون معيشتهم في أماكن معينة ذات مستويات مختلفة من الضعف البيئي؛

(و) تشجع الحكومات على استعراض العوائق القائمة أمام الحركة الدولية للعمال في ضوء تحرير رأس المال وتزايد انفتاح التدفقات التجارية؛

(ز) ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المناسبة أن تدعم وتشجع الأبحاث بشأن توزيع السكان، والهجرة الدولية والداخلية، والاتجاه الحضري، بغية توفير أساس أسلم لوضع سياسات لتنمية البيئة وتوزيع السكان.

رابعا - التعاون التقني من أجل التنمية

ألف - نظرة عامة

١٧٥ - في أعقاب الإصلاحات السياسية والاقتصادية في أوروبا الوسطى والشرقية وبلدان أخرى كثيرة في جميع أرجاء العالم، بما فيها الكثير من البلدان النامية، ازداد اتساع نطاق التعاون التقني في السنوات الأخيرة؛ بل بلغ نصيب التعاون التقني حوالي ثلث مجموع التمويل الإنمائي الرسمي (ODF) الثنائي. ولذلك كانت أهمية وكفاءة هذه التدفقات حساسة بالنسبة لفعالية التعاون الإنمائي الدولي بوجه عام.

١٧٦ - وفي حين أن التعاون التقني يُقدم عموماً على أساس المنح، فهو عملياً نقل للموارد على ارتباط متين بالخبرات من المانحين أصحاب العلاقة، يستخدم لتعزيز قدرة البلدان النامية في المجالات التي تهم المانحين. وغالباً ما يكون موجهاً لتلبية الحاجات القصيرة الأجل وللأغراض المتعلقة بسد الثغرات، في حين تهمل نسبياً الاحتياجات الأساسية لبناء القدرة الوطنية.

١٧٧ - وهناك بالفعل استثناءات هامة في هذه التعميمات، بيد أن الصورة العامة للتعاون التقني هي صورة تدفق في الموارد يدفعه العرض أو المانحون، وهو من منظور التنمية المستدامة في البلدان المستفيدة، غير فعال كثير التكلفة، بل يؤدي أحياناً إلى عكس المطلوب. فتحسين الفعالية والكفاءة يتطلب إحداث تغييرات أساسية في إدارة موارد التعاون التقني من جانب البلدان المستفيدة وبأشكال العرض التي يقدمها التعاون التقني.

١٧٨ - والمقصود بالتعاون التقني، كجزء من المساعدة الإنمائية الرسمية، التعويض عن نواحي النقص في مستوى ونطاق القدرات التقنية المتوفرة في البلد المستفيد. وهو، كمساعدة قصيرة الأجل أو مخصصة لتصميم مشاريع محددة وتخطيطها وتنفيذها ورصدها وتقييمها، يمكن البلد المستفيد من الاضطلاع بمشاريع تتجاوز قدرته التقنية في ظروف أخرى، أو أنه يمكنها من ذلك على نحو أكثر فعالية مما تستطيعه في ظروف أخرى. وفي حالات كثيرة، يزيد تحسين القدرة هذا من كفاءة استخدام الموارد المالية وغيرها في عملية التنمية.

١٧٩ - وبالنظر إلى الارتفاع الشديد في تكاليف التعاون التقني المقدم من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، فإن الجواب الأفضل الطويل الأجل على السؤال المتعلق بتحسين الكفاءة التقنية لعملية التنمية إنما يكمن في إزالة نواحي النقص في القدرة التقنية، الأمر الذي يدعو إلى التعاون التقني في المقام الأول. وينطوي هذا على تعزيز قدرة الخبراء والمؤسسات المحليين في البلدان النامية على تقديم الدعم التقني اللازم للاستمرار في عملية التنمية. ويمكن للتعاون التقني المقدم من البلدان المتقدمة أن يؤدي دوراً هاماً في عملية بناء القدرة المحلية هذه - ليس عن طريق النقل المباشر للخبرات من الخبراء الأجانب إلى نظرائهم المحليين فحسب، بل أيضاً عن طريق دعم المؤسسات المحلية لتدريب الاختصاصيين وتقديم الخدمات الاختصاصية.

١٨٠ - وعن طريق المساعدة في رفع المستوى العام للقدرة التقنية في البلد النامي، يعمل التعاون التقني من أجل بناء القدرة على تخفيض بعض أنواع الاعتماد على التعاون التقني من أجل الإنتاج أو توفير الخدمات. ولكن مع تطور اقتصاد البلد، من المحتمل أن تدعو الحاجة إلى أشكال من التعاون التقني أكثر تعقيدا.

١٨١ - وثمة أثران لهذا التحليل يتطلبان مزيدا من التعليق. الأثر الأول هو أن الحاجة تدعو إلى تقييم فعالية ونجاح برامج التعاون التقني ليس من حيث إنجاز أعمال محددة أو حتى مساعدة عملية التنمية فحسب، بل أيضا، وهذا أكثر أهمية، من حيث النجاح المحرز في تخفيض الحاجة إلى زيادة المساعدة للقيام بمهام إنمائية أساسية. وهكذا، فإن التعاون التقني المتواصل طيلة عقود محكوم عليه بالفشل، ما لم يبين تعاونا على مستويات تزداد تعقيدا باطراد.

١٨٢ - والأثر الرئيسي الثاني لهذا التحليل هو الأهمية الحساسة للدراسة الدقيقة للظروف التي تجعل التعاون التقني ضروريا، وتحديد ثغرات معينة في القدرة المحلية في أي وقت بعينه، وأكثر الوسائل فعالية لسد الثغرات - في الأجلين القصير والطويل على حد سواء.

١٨٣ - وضئيل هو البحث الذي اضطلع به في البلدان النامية بشأن التعاون الإنمائي، ولا سيما بشأن التعاون التقني، لأسباب تقنية أو أسباب تتعلق بالميزانية. ولذلك، ما برح التعاون التقني، الثنائي والمتعدد الأطراف على حد سواء، ينجم إما عن مبادرة من المانحين أو معينا ومقترحا من حكومات البلدان المستفيدة دون أن يكون قد تم الاضطلاع بالبحث والتحليل اللازمين لدعمه.

١٨٤ - لذا، ينبغي أن يكون دعم القدرة البحثية ومؤسسات الأبحاث المستقلة في البلدان النامية بؤرة تركيز خاص في التعاون التقني.

١٨٥ - وعلاوة على ذلك، فقد كان التعاون التقني مركزا في الماضي على الحكومات، مع اشتراك ضئيل من جانب المؤسسات غير الحكومية في عمليات التحديد أو الإعداد أو التنفيذ. والحاجة تدعو إلى أن تشرك في التعاون التقني مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني أوسع نطاقا، مثل المنظمات غير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات الأبحاث.

١٨٦ - وهناك شرطان مسبقان رئيسيان ضروريان لإدارة التعاون التقني بشكل فعال. أولهما، أنه لا بد من أن يكون المناخ السياسي في البلدان المستفيدة مناسباً. فالاستقرار السياسي والبيئة السياسية المفتوحة ووجود حكومة متجاوبة، كله ضروري لدفع المواطنين إلى الاستثمار في تنمية الموارد البشرية وتشجيع الناس المتدربين على البقاء في البلد. وثانيهما، أنه لا بد من تحقيق الاستقرار الاقتصادي. فالاستقرار الاقتصادي، ولا سيما توازن الاقتصاد الكلي، هو أمر هام لتمكين الحكومات من تقديم المدخلات اللازمة، البشرية والمادية، بطريقة منسجمة ضرورية لضمان ديمومة الأنشطة في مجال تنمية الموارد البشرية والبناء المؤسسي.

١٨٧ - وفي حالة توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي، فإن إدارة الحكومات المستفيدة من التعاون التقني بشكل فعال تتطلب بذل الجهود على مستويين. فأولاً، لا بد للطلب المنهال على التعاون التقني من أن يكون مستمداً من عمليات إعداد البرامج الوطنية، مع إدخال التعاون التقني في الأنشطة الوطنية. كما ينبغي إعداد التعاون التقني لتلبية الحاجات الماسة أو التغلب على الضائقات الحرجة في الموارد البشرية والمؤسسات الاجتماعية - الاقتصادية، وليس للحصول على موارد مالية إضافية أو معدات مستوردة. وثانياً، فإن الشرط الهام في كثير من البلدان المستفيدة هو إصلاح الخدمة المدنية عموماً، ولا سيما حيث يكون القطاع العام مزدحماً بالموظفين مع تدن كبير في المرتبات والأجور.

١٨٨ - كما تتطلب أشكال تقديم التعاون التقني إعادة توجيه أساسية. فالتعاون التقني يجب أن يقوم على نهج برنامجي أكثر من قيامه على نهج مشاريع منفردة. فالبرامج، بخلاف المشاريع، لها منظور طويل الأمد اللازم لبناء القدرات. كما أنها تمكن من استهداف وتركيز مدخلات التعاون التقني بطريقة متماسكة في مجالات الأولوية. وهذا ما يتطلب تنسيقاً أفضل لطلبات التعاون التقني من جانب الوزارات والوكالات في البلدان المستفيدة.

١٨٩ - والشرط الهام لتحسين فعالية التعاون التقني من ناحية العرض هو التنسيق بين المانحين. فالتنسيق الوثيق بين المانحين سيمكن من تركيز التعاون التقني على مجالات الأولوية بطريقة منسقة، وهو أمر ضروري لضمان أقصى أثر في المجالات الحساسة في أقصر وقت ممكن.

١٩٠ - وهناك حاجة هامة أخرى تتعلق بالعرض وهي استخدام الفنيين الوطنيين في أنشطة التعاون التقني إلى الحد الأقصى. فهذا ما يزيد من فعالية التكلفة بالنسبة لموارد التعاون التقني، كما يزيد من الطابع الداخلي في المهارات المنقولة من خلال التعاون التقني؛ كما يتطلب زيادة الاعتماد على التعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب.

١٩١ - وعملاً بقرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤، تبذل الجهود الآن في منظومة الأمم المتحدة للإصلاح من شأن ممارسات التعاون التقني. وهذه الجهود، التي تركز على بناء القدرات الوطنية من خلال الملكية والتنفيذ الوطنيين للأنشطة التنفيذية للمنظومة وكذلك النهج البرنامجي ومختلف تدابير الإصلاح المؤسسي الرامية إلى تحسين التنسيق والتنفيذ مثل التنسيق الداخلي والتنسيق على المستوى الميداني وإدخال وكالات الأمم المتحدة اللامركزية في السلطة على المستوى الميداني، هي كلها خطوة في الاتجاه الصحيح. ولما كانت ممارسات التعاون التقني قد أصبحت موطدة، فإنه من المتوقع أن تظهر في البداية مشاكل عديدة لا بد من التغلب عليها.

١٩٢ - بيد أن هناك بعض العلامات المشجعة في الاتفاق التي توصلت إليها الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) بشأن "مبادئ الاتجاهات الجديدة في التعاون التقني"، وهذا أمر ذو دلالة لأن التعاون التقني الثنائي يمثل جل التعاون التقني. بيد أن مبادئ لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) لم تنفذ بعد.

١٩٣ - والتأكيد على أهمية فكرة الملكية والتنفيذ الوطنيين للتعاون التقني هو أمر لا مبالغة فيه. بيد أنه في حالات البلدان التي تعطل فيها النظام المدني أو التي عانت من خسائر كبيرة في الأشخاص المؤهلين من جراء قلاقل أهلية طويلة الأمد، قد تكون هناك حاجة في الأجل القصير حتى المتوسط الى شبه هيئة وطنية عليا - كلجنة المستفيدين/المانحين - تكون تحت رعاية الأمم المتحدة وتمتع بمسؤولية كاملة عن تقرير حاجات التعاون التقني الهامة وعن توجيه موارد التعاون التقني من جميع المصادر، الثنائية والمتعددة الأطراف على حد سواء، لتلبية تلك الحاجات بطريقة منسقة.

١٩٤ - كما تدعو الحاجة الى بذل جهود أكثر جدية لتقييم فعالية التعاون التقني في بلوغ الأهداف المرغوبة وجدوى تكلفة التعاون التقني، على حد سواء.

باء - مقدمة

١ - اهتمام اللجنة بالتعاون التقني

١٩٥ - قررت اللجنة في دورتها الثامنة والعشرين المعقودة في نيسان/ابريل ١٩٩٢ النظر في إسهام التعاون التقني المقدم من منظومة الأمم المتحدة ووكالات المانحين الثنائية في التنمية الاقتصادية للبلدان النامية والبلدان التي تمر نظمها الاقتصادية في مرحلة انتقالية (انظر E/1992/27)^(٤٨). كما أعربت اللجنة عن قلقها لبعض الوقت بشأن جودة المساعدة الانمائية الرسمية وفعاليتها في الإسهام في التنمية. ومما أبرز هذا القلق في السنوات الأخيرة ترجيح أن النمو في حجم المساعدات الاجمالي في عقد التسعينات لن يتماشى مع تطور احتياجات البلدان النامية. وينبعث اهتمام اللجنة بالتعاون التقني بوجه خاص من مقولة مفادها أنه نظرا لأن هذه المساعدة تشكل نسبة عالية جدا من المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف كليهما، بات تحسين فعاليتها ضروريا لزيادة فعالية المساعدات بمجموعها. وبغض النظر تماما عن هذا الاعتبار، وما هو أكثر أهمية، فإن اهتمام اللجنة بفعالية التعاون التقني إنما يتصل بقلق اللجنة على تنمية الموارد البشرية، وهو من أهداف التعاون التقني الرئيسية المعلنة. وتجدر الإشارة الى أن اللجنة قد حددت تنمية الموارد البشرية كأحد مجالات الأولوية بالنسبة للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد التسعينات.

٢ - الصعوبات التي ينطوي عليها تقييم فعالية التعاون التقني

١٩٦ - اتفقت اللجنة على أن التقييم المنتظم لفعالية التعاون التقني هو عمل صعب. إذ أن التعاون التقني لا يشكل غالبا غير عنصر واحد في مجموعة تدابير الدعم، كما هو الحال مثلا في المشاريع الانتاجية، كما أنه ليس من السهل تحديد إسهامه وعزله. وهناك أيضا صعوبات عند تقييم الفعالية النسبية للتعاون التقني من خلال فعالية المشاريع في بلوغ الأهداف المعلنة، بسبب أن الكثير من المشاريع المتشابهة في الظاهر هي ذات أهداف مختلفة. كما اتفقت اللجنة على أن فعالية التعاون التقني في تحقيق أهداف تنفيذ المشروع تتأثر بمجموعة من الظروف، أهمها الاستقرار السياسي، والتزام الحكومة السياسي بالمشاريع،

والسلامة الشخصية للموظفين الفنيين في حالات الطوارئ، ومدى تنمية الموارد البشرية في السابق، وقدرة الخدمة المدنية، وأحوال الاقتصاد الكلي السائدة في البلد، وأشكال التعاون التقني وجودته. ومن المنطقي أن أي عامل يعيق تنفيذ المشاريع إنما يقلل من فعالية التعاون التقني المرافق لها. ولذلك، لا بد من تكييف التعاون التقني مع الأحوال الاجتماعية والاقتصادية السائدة. وقد وضعت اللجنة هذه المشاكل في اعتبارها، فسبرت احتمالات تحسين فعالية التعاون التقني وبحثت بعض النهج بالنسبة لتقديم كفاءته وفعاليته.

جيم - الاتجاهات الرئيسية في هيكل التعاون التقني في السنوات الأخيرة

١٩٧ - تدل المعلومات المتوفرة على أن التعاون التقني في السنوات الأخيرة قد تجاوز، من الناحية الإحصائية، ٣٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية للبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية. ففي عام ١٩٩٠، تراوح بين ١٣ و ٤٨ في المائة من صافي المدفوعات حسب المصدر، وفي السنة ذاتها، تجاوز نصيب التعاون التقني من المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة على أساس المنح أو شبه المنح، التي بلغت حوالي ٨٥ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية للدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، مقدار ٣٨ في المائة، فتراوح بين ١٣ و ٥٨ في المائة من صافي المدفوعات (انظر الجدول ٦).

١٩٨ - ويقدم الجدول ٧ نظرة عامة عن توزيع المساعدة الإنمائية الرسمية ومنح التعاون التقني حسب المصدر. ففي عام ١٩٩٠، بلغ مجموع المدفوعات الصافية من جميع المصادر الرئيسية حوالي ٦٠ بليون دولار، منها ٤٦,٤ بليون دولار أو حوالي ٧٧,٥ في المائة، من مصادر ثنائية، و ١٣,٥ بليون دولار أو حوالي ٢٢,٥ في المائة، من مصادر متعددة الأطراف. وفي حين أن مجموع صافي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ١٩٩٠ يمثل زيادة كبيرة عن عام ١٩٨٧ من حيث القيمة الاسمية، فقد بقي التوزيع المتعدد الأطراف/ الثنائي دون تغيير. ومن أصل المجموع، بلغت منح التعاون التقني مقدار ١٦,٢ بليون دولار، منها ١٢,٦ بليون دولار أو ٧٨ في المائة، كانت من مصادر ثنائية، و ٣,٦ بليون دولار أو ٢٢ في المائة، من مصادر متعددة الأطراف. مرة ثانية، كان هناك زيادة كبيرة بالقيمة الاسمية في منح التعاون التقني في عام ١٩٩٠ عن عام ١٩٨٧، لكن لم يطرأ أي تغيير على التوزيع المتعدد الأطراف/ الثنائي.

١٩٩ - وفيما يتعلق بتوزيع منح التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتجاهل نسبة كبيرة غير موزعة، (انظر حاشية الجدول ٧)، كان نصيب البلدان المنخفضة الدخل بما فيها أقل البلدان نمواً في عام ١٩٩٠ أعلى من نصيب البلدان النامية الأخرى في المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف كليهما، مع نسبة مئوية أعلى نسبياً لأقل البلدان نمواً. وعلى أساس الفرد الواحد، فإن الجهات المستفيدة الرئيسية من منح التعاون التقني الثنائية والمتعددة الأطراف كليهما هي أقل البلدان نمواً. وبقي التوزيع ذاته تقريباً في عامي ١٩٩٠ و ١٩٨٧ (انظر الجدول ٧). وتظهر الصورة بشكل أوضح من توزيع منح التعاون التقني في منح التعاون التقني الثنائية ومنح التعاون التقني المتعددة الأطراف. فقد كان نصيب البلدان المنخفضة الدخل بما فيها أقل البلدان نمواً من المنح الثنائية والمتعددة الأطراف كليهما أعلى بشكل ملحوظ، لكنها كانت

أعلى بكثير في هذه الأخيرة، وإن كان ذلك بسبب مبلغ صغير من الناحية المطلقة. ومرة ثانية، كانت أقل البلدان نمواً الجهات المستفيدة الرئيسية بين البلدان النامية، دون أن يطرأ أي تغيير ملموس على التوزيع بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٠.

٢٠٠ - وكان نصيب التعاون التقني من التمويل الانمائي الرسمي، الذي يتضمن المساعدة الانمائية الرسمية (ODF) كما يتضمن التدفقات المتعددة الأطراف بشروط أقل تسهيلاً وبعض التدفقات الثنائية، ١٧ في المائة في عام ١٩٩٠، وهذا مقداره ذاته في عام ١٩٨٧. وفي حين أن نصيب التعاون التقني لم يجنح إلا بشكل طفيف لصالح البلدان المنخفضة الدخل كمجموعة، فقد جنح بشكل ملحوظ لصالح أقل البلدان نمواً. أما بالنسبة لجميع مجموعات البلدان، فقد طفا نصيب التعاون التقني من التمويل الانمائي الرسمي على نصيب المعونة الغذائية والمعونة الطارئة (انظر الجدول ٨).

دال - أغراض التعاون التقني

٢٠١ - قد يكون في التعاون التقني مساهمة كبيرة لتحسين الموارد البشرية وتعزيز المدخلات المؤسسية وغيرها من المدخلات التكميلية في مشاريع الاستثمار بقصد الإسراع في عملية التحديث الاقتصادي المعتمدة على الذات. وقد حددت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التعاون التقني على أنه الأنشطة التي غرضها الأول رفع مستوى المعرفة أو المهارات أو الدراية التقنية أو القدرات الانتاجية لسكان البلدان النامية، أي زيادة رصيدها من رأس المال الفكري البشري أو قدرتها على استعمال ما تحظى به من عوامل بشكل أكثر فعالية^(٣٧).

٢٠٢ - وعلى نفس المنوال، تشدد الجمعية العامة في القرار ٢١١/٤٤ لعام ١٩٨٩ "على أنه، لكي يتسنى بلوغ الهدف المتمثل في تحقيق الاعتماد على الذات في البلدان النامية من خلال تعزيز القدرات الوطنية، ينبغي أن تؤكد الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة على البعد الإنساني للتنمية، ولا سيما من خلال التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية" (الفقرة ٣).

٢٠٣ - كما تدعو الحاجة إلى إعداد التعاون التقني من أجل الموارد البشرية وبناء القدرات المؤسسية بمنظور طويل الأجل القصد منه بالدرجة الأولى خدمة الأهداف الطويلة الأجل لتمكين البلدان النامية من تعبئة وإدارة الموارد الانمائية لوحدها. بيد أن هناك حاجة أيضاً إلى التعاون التقني من أجل الأغراض القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل. فالاستثمار في قدرة الانتاج المادية هام بالنسبة للنمو. بيد أن تنفيذ هذه الاستثمارات يتطلب مهارات ودراية قد لا يتوفر الكثير منها في البلدان النامية. ويمكن للتعاون التقني القصير الأجل أن يساعد في التغلب على هذه الضائقات. وهذا صحيح أيضاً بدرجات متباينة في مجالات وضع السياسات الاقتصادية والادارة والتنظيم الاقتصادي. وفي كثير من البلدان المنخفضة الدخل، هناك أيضاً حاجة متوسطة الأجل إلى ما يشار إليه على أنه التعاون التقني البديل، أو "سد الثغرة" وبسبب نقص حاد في الموظفين الحكوميين ذوي المهارات المناسبة في الإدارة والتنظيم العاميين في هذه البلدان. وفي

البلدان النامية عموماً، يمكن الإسراع بالنقل المباشر للتكنولوجيات الجديدة أو نظم المعلومات الإدارية الجديدة التي تشكل عنصراً هاماً في البناء المؤسسي، من خلال التعاون التقني. كما يمكن للتعاون التقني بجميع أشكاله، القصيرة الأجل والطويلة الأجل، في حال إعداده وتنفيذه على النحو الصحيح، الإسهام في بناء القدرات البشرية في ظل الظروف الصحيحة. وهذا صحيح أيضاً بالنسبة للتعاون التقني البديل.

هاء - شروط النجاح وأوجه القصور المتصورة

١ - الشروط الأساسية للنجاح على الصعيد القطري

٢٠٤ - يسود لدى وكالات المانحين المتعددة الأطراف والثنائية والمتلقين على السواء تصور عام مؤداه أن التعاون التقني كان بوجه عام فعالاً بدرجة معقولة فيما يتعلق بتحقيق أهداف المشاريع المحددة، ولكنه لم يكن كذلك من حيث بناء القدرات في البلدان النامية^(٢٨).

٢٠٥ - وقد يعزى قصور التعاون التقني عن تحقيق الأهداف في مجال بناء القدرات إلى عدم توافر الحد الأدنى من الشروط السياسية والاقتصادية اللازمة لإحراز النجاح. فتوفر الاستقرار السياسي وتهيئة البيئة السياسية المؤاتية شرط ضروري لحفز المواطنين على الاستثمار في مجال تنمية الموارد البشرية، وتشجيع الأشخاص المدربين على البقاء في البلد. كما أن الاستقرار الاقتصادي، ولا سيما توازن الاقتصاد الكلي، له أهميته في تمكين الحكومات من أن توفر بشكل متسق، المدخلات الأساسية، بشرية كانت أم مادية، مما يعد شرطاً ضرورياً لكفالة استدامة أنشطة تنمية الموارد البشرية وبناء المؤسسات. أما اختلال الاقتصاد الكلي الذي يسبب عدم الاتساق في توفير الموارد فلا يساعد على تحقيق الاستدامة. وكثيراً ما انعدم هذان الشرطان لفترات طويلة في العديد من البلدان النامية.

٢٠٦ - والواقع أن الاستقرار السياسي والاقتصادي شرطان ضروريان ولكنهما غير كافيين للنجاح في تحقيق أهداف التعاون التقني. فالمهم أيضاً أن تلتزم الحكومة التزاماً كاملاً بالاستفادة إلى أقصى حد من موارد التعاون التقني. وفضلاً عن ذلك، يستلزم التعاون التقني الناجح تقييم الاحتياجات بدقة كيما يتسنى وضع برامج ومشاريع مصممة للتغلب على الاختناقات الحرجة في الموارد البشرية والمؤسسات وهما عنصران لهما أهمية حاسمة بالنسبة للتنمية. ومن المهم كذلك كفالة اتساق الأهداف المحددة مع القدرة الاستيعابية الوطنية بحيث يمكن استيعاب الدراية الفنية المنقولة من خلال التعاون التقني استيعاباً كاملاً وترسيخها في البلد المتلقي. كما أن النجاح يتطلب استخدام موارد التعاون التقني بأقصى قدر من الكفاءة. وهذا يستدعي رصد تنفيذ المشاريع والبرامج رصدًا دقيقًا وتقييم النواتج على ضوء الأهداف المحددة في البرامج الوطنية. بيد أنه يتبين من التجارب السابقة أن هذه الشروط لم تستوف في أحيان كثيرة.

٢ - المشاكل العامة المتعلقة بجانب العرض

٢٠٧ - كانت هناك أوجه قصور خطيرة لدى المانحين. فرغم أن التعاون التقني كان فيما مضى مدفوعا بالعرض الى حد كبير، لم تضع دوائر المانحين استراتيجية متماسكة لتوجيه التعاون التقني بصورة أكثر فعالية صوب بناء القدرات. ذلك أن النهج غير النظامي المتبع في تقديم التعاون التقني كان، بالتعريف، نهجا يعالج كل مشروع على حدة، مما استبعد بناء القدرات على الصعيدين القطاعي ودون القطاعي. بسبب افتقار المشاريع الى أوجه التكامل فيما بينها. ومما زاد المشكلة تعقيدا انعدام التنسيق فيما بين المانحين وبين المانحين والمتلقين. فأسفر ذلك عن ازدواج شديد فيما بين المانحين، وربما أيضا إهدار موارد المانحين. والأهم من ذلك، أنه تسبب في كثير من التشوش في البلدان المتلقية وفي إصدار مواردها النظرية. وجدير بالذكر في هذا الصدد، أن العدد الكبير من البعثات الزائرة والخبراء المغتربين كثيرا ما مارسوا ضغوطا شديدة على الخدمة المدنية في العديد من البلدان النامية وبالتالي على موارد الحكومات. فالتعاون التقني ليس مجانيا بالكامل حتى وإن كان ممولا بهبات مقدمة من المانحين. ذلك أن الحكومات المتلقية تسهم بحصة ضخمة من مواردها تتمثل في توفير موظفي الخدمة المدنية وتوفير الإسكان والنقل للمغتربين، وفي الموارد النظرية. وفي معظم الأحيان كانت نوعية الخبراء الذين توفرهم وكالات المعونة المتعددة الأطراف والثنائية دون المستوى مما أفضى الى تدهور نوعية تنفيذ المشاريع^(٣٩). ويعزى ذلك الى تكاليف وكالات المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف على الاضطلاع بالمشاريع بصرف النظر عن مدى توافر الخبرات في الداخل أو على انتقاء الخبراء على أساس معايير مشكوك فيها.

٢٠٨ - ويتصور مسؤولو الحكومات المتلقية أن منظومة الأمم المتحدة لديها مزايا كامنة واضحة إذا قورنت بوكالات المانحين الثنائيين. وهم يرون أن المنظومة تتألف من شبكة ضخمة من الموارد والمعلومات يمكن أن تتيحها لأغراض العمل الإنمائي دون أن يكون لها أي مصالح خاصة مباشرة، سياسية أو تجارية، بيد أنه في حالة المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، وخصوصا البنك الدولي، ينظر الى عناصر المشروطة باعتبارها مبطله للحيدة. وترى الحكومات المتلقية أن منظومة الأمم المتحدة، تخفق، عمليا، في استغلال مزاياها. وترى أيضا، أن المصالح الخاصة الضيقة في مختلف أجزاء المنظومة تعوقها عن المضي قدما في جهود المساعدة، مما يتمخض عن مزايدات تسويقية، وعن مشاحنات كتلك التي تشهدها سباقات الخيل، ويسفر عن أنماط من المشاريع عادية للغاية تكون المنظمات الأخرى أكثر فعالية في تنفيذها. وتعتقد تلك الحكومات أنه رغم استطاعة الأمم المتحدة من الناحية النظرية، أن تكفل توفير أفضل ما يمكن من خبرات وأكثرها اختصاصا من أجل العمل الإنمائي، يجري الاعتماد، في الممارسة العملية، على شبكات الأصدقاء القدامى، مما يحرم البلدان النامية من أفضل الأشخاص المتاحين للعمل الإنمائي وأكثرهم تفانيا^(٤٠).

٣ - العوامل التي تقوض أهداف تنمية الموارد البشرية

٢٠٩ - تقوضت تنمية الموارد البشرية لأسباب مختلفة. فحتى في أفضل الظروف، تتطلب تنمية الموارد البشرية، التزاما طويل الأجل، برصد حصص ضخمة من الموارد. بيد أنه، لم يكرس فيما سبق، للتعليم والتدريب سوى حصة ضئيلة نسبيا من موارد التعاون التقني - ما بين ١٥ و ٢٠ في المائة^(٤١). وتفيد دراسة أجرتها مؤخرا بلدان الشمال الاوروبي بأن ٦٥ في المائة من موظفي التعاون التقني منخرطين في تنفيذ

أهداف مشاريع أخرى وأن نسبة من يمكن تصنيفهم كمدرّبين لا تتجاوز ١١ في المائة ونسبة من يمكن تصنيفهم كخبراء في بناء المؤسسات لا تزيد على ٧ في المائة^(٤٢).

٢١٠ - بيد أنه من المتوقع ألا تتحقق تنمية الموارد البشرية من خلال التعليم والتدريب الرسميين فقط بل وأيضاً عن طريق إشراك الموظفين الوطنيين في أنشطة التعاون التقني. فقد أخفقت هذه الوسيلة المتبعة في تنمية الموارد البشرية لسببين رئيسيين: انخفاض مستويات القدرة الاستيعابية لدى أجهزة الخدمة المدنية في العديد من البلدان المنخفضة الدخل، وطغيان دور الخبراء المغتربين في تصميم المشاريع وتنفيذها حتى وإن توافرت الخبرات المحلية.

٢١١ - وقد أسفر انخفاض القدرة الاستيعابية لدى عدد من البلدان المنخفضة الدخل إما عن عدم كفاية الاستثمارات في مجال التعليم في الماضي و/أو عن فرض قيود على تعيين الموظفين المؤهلين في القطاع العام بسبب مشاكل الميزانية. وثمة سبب رئيسي آخر لنقص الموظفين المؤهلين في مجال الخدمة المدنية ببلدان عديدة ألا وهو انخفاض مستويات الأجور مما دفع الموظفين الكفاة إلى القطاع الخاص أو إلى التماس وظائف في الخارج. ومنذ منتصف السبعينات، والقوة الشرائية للمرتبات الأساسية التي يتقاضاها العاملون في مجال الخدمات العامة تتناقص في جميع أنحاء العالم النامي، وعلى وجه الخصوص في أفريقيا جنوب الصحراء، وأيضاً في أمريكا اللاتينية وبعض بلدان آسيا. فضلاً عن ذلك، فقد جرى ضغط سلم أجور موظفي الخدمات العامة بصورة متزايدة إما لأسباب تتعلق بالمساواة أو لصون مستويات معيشة موظفي الرتب الأدنى في مواجهة الآثار المدمرة التي يمكن أن تترتب على استمرار التضخم في حالات فرض قيود شديدة على الميزانية. وعلى أية حال، فقد حدث هذا الضغط في بلدان عديدة على حساب كبار موظفي الخدمات العامة وكانت له آثار خطيرة على معنويات هؤلاء الموظفين وأدائهم وكذلك على أداء رؤوسهم^(٤٣). كما أن مستويات المرتبات المنخفضة مقترنا بالأحوال السياسية غير المؤاتية حرمت بلداناً عديدة من أكثر مواطنيها موهبة، وذلك من خلال نزوح الأدمغة على نطاق واسع. فعلى سبيل المثال، يقدر أن ما يتراوح بين ٥٠ ٠٠٠ و ٦٠ ٠٠٠ من المديرين الأفارقة المتوسطي المستوى والرفيعي المستوى قد هاجروا فيما بين سنتي ١٩٨٦ و ١٩٩٠^(٤٤).

٢١٢ - وردا على انخفاض مستوى مرتبات الخدمة المدنية في كثير من البلدان، استجاب المانحون في معظم الأحيان بتقديم إضافات ضمنية أو صريحة للمرتبات. وقدمت هذه الإضافات على نحو مجزأ أو لكل مشروع على حدة، ولذلك أنشأت هيكل مرتبات مشوه، وخففت الضغط من أجل إصلاح نطاق الخدمة المدنية بكفالة إمكانية مواصلة أداء الوظائف الرئيسية.

٢١٣ - كما أن طرائق تقديم التعاون التقني لعبت دوراً هاماً في إعاقة تنمية الموارد البشرية. وقد اعتمد في تصميم المشاريع وتنفيذها على الخبراء المغتربين اعتماداً مفرطاً، حتى في حالة توافر الدراية الفنية المحلية. وبينما كانت حالات النقص في الفنيين المحليين و/أو نوعية هؤلاء الفنيين سبباً في قلة الاستعانة بالفنيين الوطنيين في مشاريع التعاون التقني في بعض المجالات ببعض البلدان، فلم تكن الحال كذلك بصفة

عامة في جميع البلدان النامية. ذلك أن قلة الاستعانة بالفنيين الوطنيين ناتجة عن التعاون التقني المدفوع بجانب العرض، حيث أن المانحين يقررون الاستعانة بالمغتربين لأسباب مختلفة خاصة بهم، بصرف النظر عن توافر الخبراء المحليين. وتزيد البيانات المتاحة بأن عدد الموظفين الفنيين الوطنيين الذين استخدمتهم وكالات الأمم المتحدة قد ازداد في السنوات الأخيرة فيما يختص بمشاريع التعاون التقني التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (انظر A/47/419/Add.2). وكان ثمة انخفاض أيضا في الاستعانة بالمستشارين العاملين لأجل طويل، لصالح الخبراء الاستشاريين العاملين لأجل قصير. ولا تتوافر معلومات شاملة عن الاستعانة بموظفي المشاريع الوطنيين. إلا أن وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، التي تشكل مساهمات البرنامج الإنمائي جزءا صغيرا نسبيا من مجموع انفاقها على التعاون التقني، تستخدم، بصفة عامة، من موظفي المشاريع الوطنيين أقل من غيرها وتبدي اهتماما أقل بجمع معلومات تفصيلية عن الاستعانة بهم. وفي سنة ١٩٨٨ كان ٢٥ في المائة فقط من مجموع موظفي التعاون التقني الذين عينتهم وكالات الأمم المتحدة موظفين وطنيين، وكان أكثر من نصفهم متركزا في ٦ بلدان - ٥ منها في أمريكا اللاتينية والبلد السادس هو الصين. وليس هناك ما يشير إلى حدوث تغيير باتجاه توظيف المزيد من الفنيين الوطنيين لدى وكالات المعونة الثنائية التي توفر الجانب الأكبر من المعونة الإنمائية الرسمية وموارد التعاون التقني. وأوضحت دراسة أجريت مؤخرا أن غالبية خبراء التعاون التقني غالبا ما تتألف من مستشارين مقيمين يعملون لأجل طويلة. ويبدو أن هناك تغييرا يحدث باتجاه زيادة الاستعانة بالخبراء العاملين لأجل قصير، وإن كانت استعانة الوكالات الثنائية بالخبراء المحليين تظل محدودة جدا^(٤٥). وقد أدت قلة الاستعانة بالفنيين الوطنيين في البلدان التي يتوافر فيها فنيون مؤهلون إلى تقويض الاستعانة بالقدرة المحلية، ومن ثم إلى تقويض الاعتماد على المهارات الداخلية فضلا عن فعالية تكاليف المشاريع.

٢١٤ - وكان السعي المحدود إلى تحقيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب عاملا إضافيا مقيدا لفعالية موارد التعاون التقني. وثمة أدلة متزايدة على تمتع البلدان النامية بإمكانات أكبر تتيح لها أن تتعلم بعضها من بعض وأن تستعين بخبراء من بلدان نامية أخرى قد تكون خبرتهم أنسب وأجدي من خبرة أولئك الذين اكتسبوا جانبا كبيرا من خبراتهم في بلدان متقدمة النمو.

٢١٥ - وثمة عامل رئيسي آخر معوق لتنمية الموارد البشرية من خلال التعاون التقني ألا وهو عدم فعالية طريقة الخبراء - النظراء التقليدية المتبعة في التعاون التقني. ذلك أن الخبراء المعنيين بالمشاريع كانوا بصفة عامة فنيين أكثر من كونهم مدربين. ومن جهة أخرى، تولى الخبراء المغتربون، بوجه عام، دورا تنفيذيا شاملا على الصعيد المحلي، فأخمدوا بذلك مشاركة النظراء. وفي الغالب والأعم كان التفاوت الشديد بين مرتبات المغتربين ونظرائهم المحليين عاملا مثبطا للمشاركة الكاملة من جانب النظراء المحليين.

٤ - العوامل المقوضة للتنمية المؤسسية

٢١٦ - تعد التنمية المؤسسية عملية بالغة التعقيد، وهي شأنها شأن التنمية البشرية تتطلب منظورا طويلا لأجل. وفي العديد من البلدان المنخفضة الدخل، ربما يكون نهج المشاريع المتبع في التعاون التقني، قد أدى،

في غياب الموارد البشرية الكافية، الى استبعاد التنمية المؤسسية، بسبب وجود تعارض أساسي بين الإطار الزمني القصير للعديد من المشاريع والإطار الزمني الطويل الذي تستلزمه التنمية المؤسسية. فحيثما كانت المؤسسات المستهدفة ذات قدرة استيعابية ضئيلة جدا، لا يسهل على الموظفين المحليين اكتساب القدر اللازم من المعرفة على الصعيد الداخلي في المدى الزمني المحدد للمشروع.

٢١٧ - وفضلا عن أوجه قصور نهج المشاريع، عانت التنمية المؤسسية من جراء نزوع كل من وكالات المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف الى الاضطلاع بدور كبير للغاية في تصميم المشاريع المؤسسية وتنفيذها. ونتيجة لذلك يحدث أحيانا أن تنقل المؤسسات والخبراء من بلدان المانحين الأصلية ولكنها تخفق في التكيف مع الهياكل المؤسسية القائمة في البلدان المتلقية.

٢١٨ - وثمة معوق جد أساسي يعترض التنمية المؤسسية من خلال التعاون التقني ألا وهو أن العديد من وكالات المعونة نفسها تفتقر الى القدرة المؤسسية اللازمة لفهم تعقيدات التنمية المؤسسية وهي مجال يفتقر الى إطار مفاهيمي واضح والى الأدوات المصاحبة له. فعلى سبيل المثال، أجرت بلدان الشمال الأوروبي تقييما ذاتيا لمدى كفاءة موظفي التعاون التقني وخلصت منه الى أن قلة فقط من موظفي التعاون التقني من بلدان الشمال الأوروبي لديهم الدراية والمهارات ذات الصلة بتصميم وتنفيذ برامج التدريب أثناء العمل وبناء المؤسسات، حتى وإن كانوا، فيما عدا ذلك، مؤهلين من الناحية المهنية تأهيلا حسنا^(٤٦). وبالتالي، تطفئ نهج "المعالجة السريعة"، وهي نهج غير متسقة ليس لها تأثير يذكر، أو ليس لها أي تأثير، على تعزيز المؤسسات القطاعية أو دون القطاعية. وفي حالات عديدة، أنشئت بالفعل المؤسسات ولكنها انهارت فيما بعد نظرا لانعدام الطلب على خدماتها، نتيجة لتصميم المشاريع الخاطئ مقترنا بتحكم دوافع المانحين في تقديم موارد التعاون التقني، مع اشراك المتلقين بقدر لا يذكر في مرحلة تصميم المشاريع أو عدم إشراكهم فيها على الإطلاق.

٥ - القيود المفروضة على تغيير ممارسات التعاون التقني

٢١٩ - ثمة عاملان رئيسيان قد يعترضان أي تغييرات ذات شأن في مجال التعاون التقني الثنائي. الأول هو السر المفضوح، أي سعي البلدان المانحة وراء أهداف سياسية واقتصادية وثقافية مختلفة في البلدان المتلقية واستخدامها التعاون التقني كأداة لتحقيق تلك الأهداف. فغالبا ما يرتأى أن أفضل وسيلة تخدم المصالح الذاتية للبلدان المانحة هي وجودها المتواصل في البلدان المتلقية من خلال رعاياها العاملين كخبراء أو مستشارين لحكومات البلدان المتلقية. ومن المرجح أن يؤثر هذا العامل تأثيرا عكسيا على التحرك باتجاه ترك إدارة موارد التعاون التقني للحكومات المتلقية، وعلى زيادة الاستعانة برعايا البلدان المتلقية في جميع مراحل مشاريع التعاون التقني. أما العامل الثاني فهو أنه على امتداد السنين، نشأت في البلدان المانحة طائفة كبيرة متنوعة من شركات الخبرة الاستشارية، وغيرها من المصالح التجارية ومعاهد البحوث. وقد باتت هذه المؤسسات تعتمد في بقائها على التعاون التقني وتساندها جماعات ضغط قوية تحمي مصالحها، التي تعد طرائق التعاون التقليدية المتجسدة في توفير الخبراء المغتربين أفضل وسيلة لخدمتها. وحتى من الناحية المالية البحتة، قد تطوع العمليات السياسية الوطنية في البلدان المانحة دعما لمثل تلك المصالح الخاصة.

٢٢٠ - وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، فإن وكالات الأمم المتحدة المتخصصة التي أصبحت تعتمد بشكل متزايد على موارد التمويل الخارجية عن الميزانية، وهو ما ينعكس فيه دورها المتعاظم في التعاون التقني المتصل بالمشاريع، ستستمر في تأكيد طابعها المستقل، وفي مقاومة الإصلاحات على مستوى المنظومة خشية أن تفقد جزءا من مواردها الخارجية عن الميزانية التي غدت لها أهميتها في تغطية تكاليف أجهزتها البيروقراطية. كما أنها قد تقاوم الإصلاحات التي تحد من نفوذها في التعامل مباشرة مع البلدان النامية فرادى.

٢٢١ - وفيما يتعلق باعتماد الوكالات على التمويل المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن الترتيبات الجديدة الخاصة بتكاليف دعم الوكالات التابعة للبرنامج الإنمائي قد تضطر تلك الوكالات إلى الامتثال لتدابير الإصلاح المقترحة في الأمم المتحدة^(٤٧). فالمقصود من التدابير الجديدة المتصلة بتكاليف الدعم هو تهيئة حوافز تشجع الوكالات المتخصصة على تقديم خدمات الدعم التقني (خدمات الدعم التقني - ٢)؛ وإضفاء مزيد من الأهمية على مشاركة الوكالات في المراحل السابقة على بدء دورات البرامج/المشاريع وذلك من خلال إسداء المشورة فيما يتعلق بالسياسات العامة القطاعية، ووضع استراتيجيات دون قطاعية واستراتيجيات شاملة لعدة قطاعات (خدمات الدعم التقني - ١)؛ والتقليل إلى أدنى حد من الموارد المخصصة للخدمات الإدارية والتنفيذية^(٤٨)، مثلا من أجل توفير مدخلات البرامج/المشاريع التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٢٢ - وقد دخلت الترتيبات الجديدة المتصلة بتكاليف الدعم حيز النفاذ في تموز/يوليه ١٩٩٢، ولكنها لم ترسخ بعد على صعيد الممارسة، فحتى الآن لم يوافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلا على عدد ضئيل للغاية من المشاريع المتصلة بخدمات الدعم التقني والخدمات الإدارية والتنفيذية. وليس من الواضح إلى أي مدى يرجع هذا الأمر إلى انخفاض الموارد المتاحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلى أية حال، يساور الوكالات القلق من أن تؤدي تدابير الدعم الجديدة إلى تحويل العلاقة الثلاثية الأطراف القديمة القائمة فيما بين البرنامج الإنمائي والوكالات والبلدان المتلقية إلى علاقة ثنائية في المقام الأول، طرفاها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبلدان المتلقية.

٢٢٣ - وثمة مشكلة متصلة بذلك ألا وهي الالتزام المحدود حتى من جانب البلدان المتلقية بترجمة التوصيات القديمة العهد المتعلقة بالسياسات العامة إلى ممارسة عملية. فرغم أن كلا من المانحين والمتلقين يقر رسمياً بالحاجة إلى ترشيد التعاون التقني، يبدي أولئك الذين لديهم مصالح خاصة في استمرار الترتيبات القديمة مقاومة عنيدة للتغيير ترجع إلى اعتبارات داخلية سياسية ومؤسسية وفردية. ولئن كان هذا يعد مشكلة عامة، فقد اشتدت حدة هذه المشكلة في أقل البلدان نمواً وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء بوجه عام. وفي بلدان نامية عدة لديها قدرات وطنية أكثر تطوراً نسبياً، تمكنت الحكومات بالتدريج من تحسين الاستفادة من التعاون التقني وذلك بتحديد احتياجاتها بشكل أدق، وإدارة الموارد على نحو سليم، والإصرار على زيادة الاستعانة بالخبرات المحلية، مما يوحي بأن البلدان التي لديها قدرات وطنية أكثر تطوراً يمكن أن تستفيد من التعاون التقني بشكل أفضل من البلدان التي لا تملك تلك القدرات.

واو - المسائل المتعلقة بالمنهجية: كفاءة موظفي التعاون التقني وفعالية التعاون التقني

٢٢٤ - مازالت المسائل المتصلة بكفاءة موظفي التعاون التقني مطروحة، ولكن يجري تحاشي أي دراسات منهجية بشأن الكفاءة نظراً للافتقار إلى البيانات المتعلقة بفوائد التعاون التقني. وحتى الفوائد المباشرة للتعاون التقني غير قابلة للقياس الكمي لأن التعاون التقني ليس إلا واحداً من مدخلات عديدة في أي مشروع. بيد أنه من المتفق عليه أن تكلفة الفرصة البديلة المترتبة على استخدام خبير تعاون تقني مغترب بينما يتوافر خبراء محليون يمكنهم أداء مهمة بعينها بنفس القدر من الكفاءة، إنما هي تكلفة باهظة حيث أنه يمكن بوجه عام توظيف الخبراء المحليين بتكاليف أقل كثيراً. ومن ثم، فإن الإفراط في الاعتماد على الخبراء المغتربين في ظروف من هذا القبيل، لا سيما الخبراء من البلدان المرتفعة الدخل، أمر يفتقر بوضوح إلى الفعالية.

٢٢٥ - وكثيرا ما تقيم فعالية التعاون التقني من حيث إنجاز المدخلات وليس تحقيق الأهداف، غير أن هناك توافقا ناشئا في الآراء بأنه لا بد من بذل جهود للتحرك في اتجاه تقييم النواتج. ويقال أحيانا إنه ينبغي الحكم على فعالية التعاون التقني بمعيار قابلية الأنشطة للاستدامة بعد سحب موظفي التعاون التقني. إذ من الممكن أن يقل شأن قابلية نشاط ما أو مؤسسة ما للاستدامة إذا ما أهمل جانب الطلب من الخدمات المقدمة في مرحلة تصميم المشروع، وكثيرا ما يعزى ذلك إلى عدم مشاركة المشتركين المحليين في تلك المرحلة، وهذه مشكلة ترتبط بالتعاون التقني الذي ضطلع به المانحون. بيد أنه ينبغي مراعاة أن المؤسسة قد تخفق لأسباب أخرى أيضا، مثل الافتقار إلى الأموال اللازمة لتغطية التكاليف المتكررة.

٢٢٦ - ولأغراض التقييم، سيكون من المفيد تقسيم التعاون التقني إلى فئتين - التعاون التقني الصلب والتعاون التقني الميسر. ويشير التعاون التقني الميسر إلى أنشطة من قبيل التنمية المؤسسية وتدريب القوى العاملة وإصلاحات الخدمة المدنية والنصح في مجال السياسات العامة. أما التعاون التقني الصلب فيشير إلى الأنشطة المتصلة بالدعم الاستثماري وتنفيذ المشاريع الرأسمالية مثل دراسات الجدوى، والعمليات الهندسية والتقنية، والإشراف على عمليات التشييد، وإدارة المشاريع، وغير ذلك من المشاريع الهندسية ويمكن تقييم فعالية التعاون التقني الصلب من حيث نجاح إنجاز المشاريع ضمن إطار زمني معين وقيام مواطني بلد ما بتكرار المشاريع في وقت لاحق. كما يمكن تقييم فعالية التعاون التقني الصلب من حيث التكلفة في مرحلة تقييم مشروع ما بغية تقليل التكاليف إلى أدنى حد عن طريق توفير مزيج من الموظفين الأجانب والمحليين بصورة فعالة. أما تقييم فعالية التعاون التقني الميسر فهو أكثر صعوبة، غير أنه يمكن أن يجري من حيث تحقيق أهداف المشاريع، وقابلية المشاريع للاستدامة، وإمكانية تكرارها في وقت لاحق، وإجراء تقييم للآثار المترتبة على انتشارها.

زاي - الجهود اللازمة لزيادة الفعالية

١ - الجهود اللازمة على الصعيد الوطني

٢٢٧ - يتوقف استخدام مصادر التعاون التقني بصورة فعالة على إدماجها في الجهود الإنمائية الوطنية. كما أن احتياجات التعاون التقني يجب أن تنشأ من تحليل دقيق للثغرات التي توجد في الجوانب البشرية والمؤسسية، وأسباب حدوث هذه الثغرات. فالحاجة إلى التعاون التقني ينبغي أن تنبثق عن هذا التحليل. وعلاوة على ذلك، يتمثل أحد الاحتياجات الحاسمة في كثير من البلدان النامية في إصلاح الخدمة المدنية، ولاسيما عندما يكون القطاع العام يحتفظ بعدد زائد عن الحاجة من الموظفين، مع تدني مستويات المرتبات والأجور. وفي كثير من البلدان، تبدو زيادة المرتبات ضرورية لتعيين موظفين مؤهلين والاحتفاظ بهم، على حد سواء. وكما هو متوقع فإن مستوى المرتبات يختلف من بلد لآخر، غير أنها ينبغي أن تكون مرتفعة إلى حد يجعلها حافزا لانضمام أشخاص مؤهلين إلى الخدمة المدنية وتكوين مستقبل وظيفي فيها. وقد يستدعي ذلك إدخال تعديلات قصيرة الأجل على الميزانية. وعلى المدى الأطول، سيكون من الضروري التشديد على التدريب المحلي للتقنيين في المجالات التي تشتد الحاجة فيها إلى عدد كبير من الفنيين بدلا

من الاعتماد الزائد عن الحدود على التدريب في الخارج. كما أن البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأكثر فقرا، قد لا تكون قادرة على دفع مرتبات لأعداد كبيرة من الفنيين الذين تلقوا تدريباً في الخارج تكفي للاحتفاظ بهم في الخدمة الحكومية أو حتى في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة مرتبات الفنيين إلى مستويات تعادل، بالقيمة الحقيقية، المرتبات السائدة في العالم الصناعي، ستؤدي إلى زيادة فارق المرتبات في الخدمة المدنية بشكل مفرط وإلى إثارة مطالبات من الفئات الأخرى للموظفين بزيادة المرتبات. وإلى جانب المرتبات الكافية وتنظيم الترقية على أساس الجدارة، هناك حاجة في كثير من البلدان لتهيئة مناخ سياسي وفكري أكثر جاذبية، أي خلق بيئة يستطيع فيها الفنيون إبداء انتقاداتهم للبرامج والسياسات دون خوف من المضايقة أو العقاب. كما أن هناك حاجة ماسة لتوجيه نسبة من الاعتمادات المخصصة للتعاون التقني نحو دعم الميزانيات في البلدان الأكثر فقرا، وبخاصة أقل البلدان نمواً، وذلك للغرض المحدد المتمثل في بناء القدرة الاستيعابية على المستويين القطاعي ودون القطاعي. وقد قامت وكالات الأمم المتحدة بالفعل باتخاذ عدد من المبادرات في هذا الشأن، غير أنه يبدو أن الجهود الجارية ليست حتى الآن في مستوى الاحتياجات.

٢ - تحسين التعاون التقني المتعدد الأطراف

٢٢٨ - أصبحت الممارسات التقليدية للتعاون التقني راسخة وثابتة، غير أن المبادرات التي اتخذت مؤخراً في مجال السياسات العامة تعطي قدراً من الأمل في حدوث تغيير في اتجاه تحقيق قدر أكبر من الكفاءة والفعالية. وعملاً بقرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤، تبذل حالياً جهود في منظومة الأمم المتحدة لتنقيح ممارسات التعاون التقني. ويرد استعراض للخطوات التي اتخذت حتى الآن لتنفيذ الإصلاحات المقترحة في تقرير الأمين العام عن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (A/47/419). ويتمثل الهدف الرئيسي لجهود الإصلاح في الإسراع ببناء القدرات الوطنية في البلدان النامية، وينصب التركيز الرئيسي على الملكية الوطنية وتنفيذ الأنشطة التنفيذية، ونهج البرامج بدلاً من نهج المشاريع، ومختلف تدابير الإصلاح المؤسسي التي ترمي إلى تعزيز التنسيق والتنفيذ، كالتنسيق الداخلي، والتنسيق على المستوى الميداني، ومواءمة الدورات البرنامجية لوكالات التمويل التابعة لمنظومة الأمم المتحدة مع الدورات البرنامجية للحكومات الوطنية، وتطبيق اللامركزية على سلطة وكالات الأمم المتحدة على المستوى الميداني.

٢٢٩ - وتعد الملكية والتنفيذ على الصعيد الوطني المبدأ الأساسي الداعي إلى قيام الحكومات المتلقية بصياغة وتنفيذ جميع البرامج والمشاريع المتصلة بها. وخلافاً لما هو عليه في وكالات الأمم المتحدة، فإن التنفيذ على الصعيد الوطني يستدعي أن تتولى البلدان المتلقية المسؤولية المركزية عن تنفيذ البرامج وتنسيق أنشطة المانحين، مع قيام وكالات الأمم المتحدة بتوفير المساعدة عند طلبها وفي المكان الذي تطلب فيه. وهذا النهج يوفر مزايا عديدة، فإذا ما نفذ على نحو ما كان متصوراً، فإنه يجعل التعاون التقني أكثر توجهاً نحو تلبية الطلب، بما يعزز الاتساق بين الموارد والاحتياجات الحقيقية. ومن الممكن أن يكون التنفيذ على الصعيد الوطني أداة مفيدة لتسليم المسؤولية الإدارية إلى مواطني البلدان المتلقية، مما يساعد في زيادة استخدام الخبرة المحلية إلى أقصى حد وتعزيز القدرة الوطنية. كذلك من شأن زيادة

استخدام الوطنيين المؤهلين في جميع نواحي التعاون التقني أن يسهم في تحسين فعالية أنشطة التعاون التقني من حيث التكاليف.

٢٣٠ - ومن النتائج الأخرى المترتبة على التنفيذ على الصعيد الوطني توقع ازدياد تنافس وكالات منظومة الأمم المتحدة، فيما بينها ومع مؤسسات الخبرة الاستشارية الخاصة. وسيؤدي ذلك، مع مرور الوقت، إلى زيادة الاتجاه التخصصي لدى الوكالات وظهور مزايا مقارنة عند توفير خدمات التعاون التقني على أساس الخبرة التي تكتسبها بعض هذه الوكالات من تجميعها للمعلومات وأنشطة البحث التحليلي.

٢٣١ - ويدعو نهج البرامج الحكومات المتلقية إلى وضع برامج قطاعية أو دون قطاعية متعددة السنوات تتسق مع خططها وأولوياتها الإنمائية. ومن المتوخى أن تحدد البرامج السياسات والاستراتيجيات وعناصر المكونات، بما في ذلك احتياجات التعاون التقني. ومن ثم تقدم إلى مجتمع المانحين لإيجاد تمويل منسق على الصعيد العالمي، وينطوي نهج البرامج على عدد من المزايا، فعلى عكس المشاريع، فإن البرامج قد يكون لها المنظور الطويل الأجل اللازم لبناء القدرات. كما أنها تتيح استهداف وتركيز مدخلات التعاون التقني بطريقة متماسكة في المجالات ذات الأولوية. وحيث أنه يتعين على الحكومات المتلقية أن تقوم بوضع البرامج، فإن النهج قد يؤدي إلى زيادة استخدام المهارات الوطنية على مستويي التصميم والتنفيذ، ومن الممكن أيضا أن تكون البرامج أداة مفيدة لتنسيق جهود المانحين في مجال بناء القدرات.

٢٣٢ - وتهدف المقترحات المتعلقة بالإصلاح أيضا إلى إيجاد استجابة موحدة لمنظومة الأمم المتحدة لاحتياجات البلدان النامية، ومن المتوخى إيجاد استجابة موحدة عن طريق أربعة تدابير: (أ) وضع أهداف واستراتيجيات مشتركة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن برامج محددة تضعها البلدان النامية عن طريق التنسيق الداخلي فيما بين وكالات الأمم المتحدة. (وكان عدد من وكالات الأمم المتحدة لها أهداف واستراتيجيات محددة، في الماضي، بشأن مواضيع محددة كالصحة العقلية وتنظيم الأسرة ومياه الشرب المأمونة، وما إلى ذلك، مما جعل الاستجابة الموحدة متعذرة)؛ (ب) مواءمة الدورات البرنامجية لوكالات التمويل التابعة لمنظومة الأمم المتحدة مع الدورات البرنامجية للحكومات الوطنية؛ (ج) تحسين تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري عن طريق تعزيز دور المنسقين المقيمين للأمم المتحدة الذين ينبغي أن يخولوا سلطات كافية لتوفير القيادة وتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة بأسرها على الصعيد القطري؛ (د) إقامة جميع مؤسسات الأمم المتحدة في مباني مشتركة على الصعيد القطري لتيسير المشاورات والتنسيق فيما بين الوكالات.

٢٣٣ - وبالإضافة إلى ذلك، تهدف المقترحات الخاصة بالإصلاحات إلى استجابة تركز على البلدان عن طريق تطبيق نظام اللامركزية. ويدعو إضفاء الطابع اللامركزي إلى تطبيق اللامركزية على القدرات والموارد وتفويض أقصى حد ممكن من السلطة من وكالات الأمم المتحدة لمكاتبها القطرية لوضع القرارات المتعلقة بصياغة البرامج والمشاريع والموافقة عليها وتنفيذها فيما بعد. ويتمثل الهدف في كفالة الخصوصية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها بها منظومة الأمم المتحدة في

البلدان النامية؛ وتقريب عملية صنع القرار من الذين يستفيدون من الخدمات المقدمة؛ وزيادة فعالية التنسيق فيما بين الوكالات؛ وإقامة تعاون أوثق بين وكالات الأمم المتحدة والمنسقين المقيمين؛ وتحسين سرعة ونوعية وكفاءة التنفيذ.

٢٣٤ - وتحدد المقترحات المتعلقة بالإصلاحات بصورة مناسبة الحاجة إلى قدر أكبر من المساءلة وتبسيط إجراءات المساءلة المتصلة بالتعاون التقني. ويهدف أحد المشاريع التي يجري تنفيذها حالياً في الأمم المتحدة إلى تحقيق هذه الأهداف في ثلاث مراحل هي (أ) جمع وتقييم البيانات لوضع لمحات موجزة بشأن المساءلة فيما يتعلق بالمعونات المقدمة من المانحين، (ب) إجراء حالات اختبار في البلدان النامية لتحديد القدرة ومستوى الامتثال لدى الوفاء بمختلف التزامات المساءلة، (ج) وضع مقترحات لإيجاد طرائق ومعايير جديدة للمساءلة تعكس اهتمامات وتعاون المانحين والمتلقين.

٢٣٥ - وفي حين أن المبادرة المتخذة في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالإصلاحات خطوة في الاتجاه السليم وأن الوقت لا يزال مبكراً لتقييم فعاليتها والنظر في الحاجة إلى إيجاد بدائل أفضل، فإن هناك كثيراً من المشاكل التي يمكن التنبؤ بحدوثها. وتمثل العقبة الرئيسية التي تقف على المديين القصير والمتوسط في سبيل نهج البرامج ومبدأ الملكية والتنفيذ على الصعيد الوطني في كثير من البلدان النامية في قلة عدد الموظفين المؤهلين لوضع البرامج المتناسكة والمشاريع المتصلة بها والإشراف على تنفيذها. ويمكن التغلب على هذه العقبة بالاستعانة بخبراء أجانب يعملون تحت إشراف الوطنيين خلال فترة انتقالية يتم فيها تدريب عدد مناسب من الوطنيين لتلبية الاحتياجات المرتقبة. ولضمان أن احتياجات التعاون التقني تعكس الطلب الحقيقي، فإن استخدام الأجانب في صياغة البرامج والمشاريع ينبغي أن يلغى على مراحل، وكما هو مذكور أعلاه، سيتيسر تدريب الفنيين الوطنيين للتغلب على العوائق إذا ما تم اعتماد جزء أكبر من موارد التعاون التقني المتاحة لوكالات الأمم المتحدة لتلبية الاحتياجات التدريبية للبلدان كل على حدة. وعلاوة على ذلك، فإنه لكي يكون نهج البرامج فعالاً، ينبغي توخي الدقة لوضع برامج متسقة في المستويين القطاعي ودون القطاعي والتحسب لعدم تحول البرامج إلى مجرد مجموعات من المشاريع غير المتسقة. ومن الممكن أن تكون المبادرة التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخراً لمساعدة البلدان النامية في وضع برامج للتعاون التقني من خلال مرفقه لـ "تقييمات وبرامج التعاون التقني الوطنية" تدبيراً قابلاً للاستمرار على الأجلين القصير والمتوسط، غير أنه ينبغي ألا يعتبر بديلاً لتدريب الوطنيين على صياغة وتنفيذ برامج التعاون التقني.

٢٣٦ - وتهدف تقييمات وبرامج التعاون التقني الوطنية إلى تحسين إدارة التعاون التقني من جانب الحكومات عن طريق الحصول على معلومات منهجية وشاملة عن موارد التعاون التقني التي يقدمها مجتمع المانحين؛ ووضع وإصدار بيانات ومبادئ توجيهية تتصل بالسياسات العامة بشأن أولويات التعاون التقني وأغراضه واستخداماته؛ ووضع برامج شاملة للتعاون التقني لتكون مكملة لبرامج الاستثمار العام للحكومات وميزانياتها السنوية. وتبقى هذه الممارسة ممارسة موجهة نحو تلبية العرض، فهي تفترض وجود مؤسسات مناسبة كما أنها تعتمد بشكل مفرط على الدعم الخارجي لتطور إلى أداة رئيسية لإدارة القدرات البشرية

والمؤسسية على نحو فعال. وعلاوة على ذلك، فهي عملية بالغة التعقيد، حيث أنها تهدف إلى إدماج التعاون التقني في ميزانيات وطنية تضم مئات من المشاريع التي تنفذ في إطار نظم مختلفة للتمويل والإدارة، مما يجعلها كثيفة إلى أبعد الحدود من حيث الوقت والموارد.

٢٣٧ - وينبغي أن تقوم مؤسسات الأمم المتحدة بوضع أهداف واستراتيجيات موحدة بشأن مواضيع محددة من خلال التنسيق الداخلي. ويجري في الواقع بذل جهود بالفعل لبلوغ هذا الهدف. كما ينبغي أن تعتمد طرائق مناسبة للتأكد من أن التنسيق الداخلي يسير بخطى سريعة وبكفاءة والتحسب لعدم وقوع هذه العملية تحت هيمنة وكالات التمويل الأكبر حجماً. وقد ينطوي التنسيق على المستوى الميداني مشاكل أكبر حيث أنه يشمل تنسيق أنشطة موظفي منظمات مختلفة يتجه ولاؤهم بصورة رئيسية نحو منظماتهم التي قد تتخذ مواقف متعارضة من أنشطة معينة. وستتيسر مهمة التنسيق الخارجي إلى حد كبير إذا ما تم تجاهل جميع الخلافات القائمة بين الوكالات في مرحلة التنسيق الداخلي. وعلى أية حال، لا بد من الانتظار لمعرفة إذا ما سيقوم المنسقون المستقلون المرتقبون بأداء هذه المهمة على نحو فعال. ومن المحتمل أيضاً أن ينطوي تطبيق نظام اللامركزية، الذي يتضمن، إلى جانب إضفاء الطابع اللامركزي على موارد الموظفين في الميدان، قيام الوكالات بتحويل سلطاتها إلى مكاتبها القطرية وموظفيها الميدانيين، على بعض المشاكل. فأولاً من غير الواضح إن كان من الممكن وضع القطاعات والقطاعات الفرعية التقنية المتنوعة على الصعيد القطري، ولا كيفية تحقيق المشاركة القطرية للمنظمات التي ليس لها وجود ميداني، أو الموجودة بصورة لامركزية فقط على الصعيد الإقليمي أو دون الإقليمي. ومن ناحية المنظمات كل على حدة، هناك تساؤل عما إذا كان تطبيق نظام اللامركزية سيعيق مساهمة الوكالات أمام مجالس إدارتها. وعلى أية حال، فهناك حاجة إلى بذل جهود عن طريق إعادة تشكيل الوكالات المانحة لتحقيق أقصى حد من اللامركزية.

٣ - بعض المبادرات التي اتخذت مؤخراً لوضع نهج لبناء القدرات

٢٣٨ - قامت وكالات الأمم المتحدة، في السنوات الأخيرة، كل على حدة أو بالتعاون فيما بينها، باتخاذ مبادرات عديدة لتلبية الاحتياجات المؤسسية الطويلة الأجل للبلدان النامية^(٤٩). وتوجه الجهود إلى حد كبير إلى البلدان الأكثر فقراً، ولا سيما بلدان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٢٣٩ - ويتيح برنامج البنك الدولي للقروض الإنمائية القطاعية، القائم منذ فترة وجيزة، إمكانيات لبناء القدرات على المدى البعيد على المستوى القطاعي حيث أنه يوفر استراتيجية إنمائية قطاعية وطنية متعددة السنوات. وتهدف مبادرة بناء القدرات لافريقيا، التي يشارك فيها البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكثير من المانحين الثنائيين، إلى بناء مجموعة كبيرة من محلي السياسات والمديرين الاقتصاديين الافريقيين الفنيين بغية تمكين افريقيا من التحكم بقدر أكبر في تقدمها الإنمائي وتقليل اعتمادها على الدراية الفنية الأجنبية. وقد أنشئ معهد التنمية الاقتصادية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومنظمة العمل الدولية، بوصفه برنامجاً مشتركاً بين الوكالات، بهدف بناء الكفاءة المحلية في ١٦ مؤسسة إدارية افريقية وثلاث منظمات إقليمية من أجل تحاشي الاعتماد التقليدي على

الأجانب، ويركز البرنامج على تحسين الخدمة المدنية، وإصلاح مؤسسات الدولة، وتنمية القطاع الخاص. كما تم إنشاء البرنامج الخاص للتنظيم والإدارة، وهو برنامج مشترك بين الوكالات، تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتوفير التعاون التقني من أجل تحسين تنظيم وإدارة القدرات في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويركز برنامج تطوير الإدارة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تحسين كفاءة وإنتاجية القطاعين العام وشبه الحكومي، وقدرة الحكومة على وضع وتنفيذ سياسات الإصلاح الطويلة الأجل، وإعادة تنظيم الخدمة المدنية في البلدان الأكثر فقرا، ولا سيما في أقل البلدان نموا. وهناك برنامج التدريب الإقليمي لافريقيا على إدارة المزارع، وهو برنامج مشترك بين الوكالات يهدف إلى تدريب مديري المشاريع في مجال الزراعة على وضع المناهج الدراسية والمواد التدريبية، وتحسين المؤسسات الإقليمية والمهنية، كما أن شبكة الزراعة والتنمية الريزية مرفق تم إنشاؤه لتحسين القدرات على تخطيط القطاعات وتطوير الإدارة في المنطقة الافريقية، بوصفها تكملة لبرنامج التدريب الإقليمي لافريقيا على إدارة المزارع. ويركز البرنامج الخاص للبحوث الزراعية الافريقية التابع للبنك الدولي على بناء وتعزيز احتياجات القدرات المؤسسية لافريقيا في مجال العلوم الزراعية، وأنشئ اتحاد البحث الاقتصادي الافريقي لتعزيز قدرات افريقيا في مجال صياغة السياسات الاقتصادية. وتجدر الإشارة إلى مركز التدريب التابع لمنظمة العمل الدولية في تورين الذي يعمل منذ ما يزيد على ربع القرن، على الرغم من أن هذه المبادرة ليست جديدة، فهذا المركز يوفر التدريب التقني والمهني أثناء الخدمة لموظفين مختارين من موظف الخدمة المدنية في البلدان النامية في عدد من الميادين. ووضعت اتفاقية لومي الرابعة آليات عديدة لتشجيع التعاون بين بيوت الخبرة الاستشارية الوطنية والأجنبية عن طريق ما يشار إليه بترتيبات التوأمة. ومن الممكن أن تؤدي هذه الترتيبات دورا بالغ الأهمية في إقامة دراية فنية في القطاع الخاص يمكن استخدامها في جميع قطاعات الاقتصاد. وكل هذه مؤسسات لها أهداف طويلة الأجل، ولا يمكن تقييم فعاليتها إلا على المدى البعيد، غير أنه يمكن تعزيزها بشكل دقيق وتمويلها بالشكل الكافي من أجل تعزيز نوعية نتائجها ونطاق تغطيتها.

٤ - إصلاح التعاون التقني الثنائي

٢٤٠ - نظرا لأن معظم المعونات تتأتى من مصادر ثنائية، فمن الهام إلى أقصى حد أن يتم تحسين فعالية التعاون التقني الثنائي. وتثور تساؤلات فيما يتعلق بمدى موافقة وكالات المعونة الثنائية على التملك والتنفيذ على الصعيد الوطني والنهج البرنامجي للتعاون التقني، وعما إذا كانت تنزع إلى وضع أهداف واستراتيجيات مشتركة تتفق مع البرامج القطرية التي تصوغها البلدان المتلقية على النحو الذي يلزم أن تفعله وكالات الأمم المتحدة في إطار جهود الإصلاح الجارية، كذلك فهناك تساؤل عما إذا كانت ستوافق على تنسيق أنشطتها على مستوى الميدان. وبعبارة أخرى، هل ستعتمد البرامج الثنائية تدابير الإصلاح التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة؟

٢٤١ - وهناك دلائل مشجعة على أن ممارسة التعاون التقني الثنائي عرضة للتغيرات في المستقبل، وقد بادرت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى الدعوة إلى اتباع توجه جديد في التعاون التقني، يؤمل في أن يكون له أثر كبير على ممارسات التعاون التقني، واتفق في

المبادئ الناتجة عن ذلك على أن التعاون التقني ينبغي أن يشدد على بناء القدرات الطويلة الأجل في البلدان النامية بدلا من تحسين الأداء على المدى القريب، وأن يسند المانحون إلى البلدان النامية الدور المركزي المتمثل في تخطيط التعاون التقني وتصميمه وإدارته؛ واعتماد برنامج بدلا من النهج القائم على كل مشروع على حدة؛ وتشجيع مشاركة جميع المتلقين المستهدفين في برامج ومشاريع التعاون التقني في جميع المراحل من خلال نهج المشاركة؛ والتشديد على التنمية المستدامة لبناء المؤسسات على المدى البعيد بما يعزز الاعتماد على الذات؛ والتسليم بحاجة القطاع الخاص إلى التعاون التقني؛ وتحديد جميع الأهداف من حيث النواتج التي ينبغي تحقيقها بدلا من المدخلات التي ينبغي توفيرها؛ وإيلاء مزيد من الاهتمام لتكاليف أنشطة التعاون التقني وفعاليتها من حيث التكلفة. ويشكل اعتماد البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية لهذه المبادئ في عام ١٩٩١ توجها جديدا مقبولا وأساسيا لممارسات التعاون التقني الثنائي ويتفق كثيرا مع جهود الإصلاح الجارية في الأمم المتحدة.

٢٤٢ - وعلى الرغم من أن البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية قد اعتمدت المبادئ في عام ١٩٩١، فإن هذه المبادئ لم تنفذ. وتشير التجارب إلى أن المانحين الثنائيين يجمعون عن إجراء الإصلاحات في ممارسات التعاون التقني لأسباب مختلفة.

حاء - احتياجات التعاون التقني في التسعينات

١ - سياق التعاون التقني في التسعينات

٢٤٣ - سيشكل العقد الحالي عهدا جديدا للمساعدة الإنمائية الرسمية وما يرتبط بها من تعاون تقني، فالتطورات السياسية التي حدثت مؤخرا، ولا سيما في وسط وشرق أوروبا، قد أحدثت تغييرا هائلا في السياق الدولي للتعاون التقني. فقد تغير التركيب السياسي للبلدان؛ وارتفع عدد الدول. كما أن كثيرا من هذه الدول تعج بمشاكل ذات طابع سياسي واقتصادي تستدعي إقامة مؤسسات ديمقراطية وسوقية لم تكن مألوفة لديها. وتتوقع هذه البلدان الحصول على مساعدات كبيرة من المجتمع الدولي لوضع نظمها السياسية والاقتصادية في إطار جديد، وفي ظل المجالات الجديدة لنشاط التعاون التقني والإمكانات المستقبلية العامة الكالحة لتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، لا بد من التأكيد على أهمية زيادة فعالية التعاون التقني.

٢ - المجالات التي تستلزم تعزيز التركيز في التسعينات

٢٤٤ - سيظل الشاغل التقليدي للتعاون التقني في البلدان النامية هو التركيز على تنمية الموارد المؤسسية والبشرية. وعلى البلدان النامية أن تبذل قدرا أكبر من الجهود لإدارة مواردها الإنمائية على نحو أفضل، بما في ذلك التعاون التقني، وذلك بدءا بإدخال إصلاحات مناسبة على الخدمة المدنية في كثير من البلدان، ونظرا للتركيب المتغير للقوى السياسية والاقتصادية في العالم النامي، نشأت هياكل جديدة لها دور أكبر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أهمها المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. لذلك فهناك حاجة إلى

تغيير طرائق التعاون التقني لدعم المجتمع المدني بشكل أعم. وحتى الآن ظل التعاون التقني يقتصر بشكل محدود على القطاع الحكومي، ونظرا للدور المعزز للقطاع الخاص، فقد حان الوقت لتكييف المعروض من التعاون التقني لتلبية الطلبات الكامنة للقطاع الخاص، إذا لزم الأمر، عن طريق إدخال تعديلات مناسبة على ولايات الوكالات المانحة.

٢٤٥ - وقد أدخل العقد الحالي مجالات اهتمام جديدة في العالم النامي تستلزم أيضا تعاونا تقنيا وماليا معززا من المجتمع الدولي. وسيكون كثير من هذه الاهتمامات أيضا على رأس برنامج التنمية الدولية. ومن أهم هذه الاهتمامات صيانة السلامة البيئية من جميع نواحيها في مسار التنمية الاقتصادية؛ وصياغة وتنفيذ سياسات سكانية فعالة في كثير من أنحاء العالم النامي؛ والنهوض بالتنمية الاجتماعية من جميع نواحيها، ولا سيما في مجالات التعليم، والتغذية، والرعاية الصحية الأولية، ورفاه الأم والطفل، ومياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية، والتمكين الاجتماعي للمرأة، والمشاركة الكاملة لجميع فئات المجتمع في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية؛ وتعزيز التنمية الحضرية الصحية؛ وكفالة حقوق الإنسان. وفي حين أن معظم هذه القضايا من المسؤوليات الأساسية للبلدان فرادى، فإن تنفيذها سيستلزم موارد مالية وتقنية تتجاوز الموارد المالية للبلدان النامية.

٣ - تغيير طرائق التعاون التقني

٢٤٦ - كما ورد آنفا، تبذل جهود فعالة لتغيير طرائق التعاون التقني على المستوى المتعدد الأطراف، وهناك أيضا دلائل تشير إلى أن التعاون التقني الشناهي سيتعرض للتغييرات في هذا العقد. ولا بد من تشجيع جميع الجهود الرامية إلى وضع عمليات صنع القرار تحت سيطرة الجهات المتلقية وجعل التعاون التقني أكثر توجهها نحو تلبية الطلب.

٢٤٧ - وهناك نقاط قليلة لا بد من ذكرها. فينبغي بذل كل جهد ممكن لضمان إدماج ولايات وكالات الأمم المتحدة على نحو أفضل في مجال التعاون التقني، كما أن التنسيق الوثيق شرط ضروري لإنجاز التعاون التقني بشكل فعال وضمان فعاليته، ومن الضروري أيضا أن تقوم وكالات الأمم المتحدة بإقامة علاقات تكافلية بين البحوث والتعاون التقني، كما أن قدرات التعاون التقني ينبغي أن تتأني في الواقع من العمل البحثي لضمان أن موظفي التعاون التقني يعملون ضمن حدود المعرفة. فكثيرا ما تؤدي ممارسة التعاون التقني الوظيفي إلى تقديم مشورة غير مجدية وتكرار عشوائي للتجارب من بلد لآخر.

٢٤٨ - علاوة على ذلك، ينبغي أن يهدف التعاون التقني إلى التغلب على الاختناقات الخطيرة في المؤسسات والموارد البشرية التي يتم تحديدها على المستوى القطري. وما دامت الاحتياجات الأساسية تتباين من بلد إلى بلد، فإن أنشطة التعاون التقني حريّة أن تتباين تبعاً لذلك. وستستمر الحاجة في بعض البلدان إلى التحول إلى التعاون التقني لبعض الوقت، وسيكون الشغل الشاغل في بلدان أخرى هو الموارد البشرية والاحتياجات المؤسسية على الأجل الأطول. والوكالات المانحة بحاجة إلى إيجاد استراتيجية منسقة

طويلة الأجل لبناء المؤسسات تستند إلى الاحتياجات. فالاستراتيجية المنسقة ضرورية لكفالة إيجاد مؤسسات جديدة ومنسجمة فيما بينها للتغلب على الاختناقات القطاعية ودون القطاعية. كما يلزم إيجاد استراتيجية منسقة لكفالة توفير التعاون التقني في حالات الطوارئ في الوقت المناسب وبطريقة فعالة. وفيما يتعلق ببناء المؤسسات، هناك حاجة لتأكيد أهمية التقنيات الحديثة. وعلى سبيل المثال، قد يمثل إنشاء نظم المعلومات الإدارية أولوية في كثير من البلدان. وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار عند إنشاء مثل هذه النظم الإمكانيات الكامنة لتكنولوجيا المعلوماتية حيثما يتسنى لها رفع الانتاجية.

٢٤٩ - وسيكون نقل موظفي منظمات التعاون التقني الثنائية ومتعددة الأطراف إلى المستوى القطري تحقيقاً للامركزية أحد المتطلبات البالغة الأهمية لتعزيز فعالية توفير التعاون التقني. وهذا هو السبيل الوحيد للإحاطة، بشكل تام بالمشاكل والاختناقات والاحتياجات في فرادى البلدان. إن محاولة تحديد احتياجات فرادى البلدان من المساعدة من مقار الوكالات المانحة تسعى لا طائل من ورائه ويفضي إلى هدر كبير للموارد. وقد بدأ الأخذ باللامركزية بالفعل في الأمم المتحدة ولكنه يواجه مقاومة كبيرة في الوقت الحالي. وقد يكون إعادة تشكيل الهياكل الإدارية للوكالات المانحة ضرورة إذا ما أريد تحقيق الأهداف المتعلقة باللامركزية.

٢٥٠ - ولا يمكن أن نغالي في التركيز على أهمية الفكرة المتعلقة بملكية التعاون التقني وتنفيذه على الصعيد الوطني. بيد أنه في حالة البلدان التي تعاني من انضراط عقد النظام المدني أو البلدان التي خسرت أعدادا كبيرة من الناس المؤهلين خلال الاضطرابات المدنية المطولة، قد تكون هناك حاجة على الأجل القصير أو المتوسط إلى وجود ما يشبه هيئة ذات سلطة تضوق السلطة الوطنية - كلجنة متلقية/مانحة تحت رعاية الأمم المتحدة وتضطلع بالمسؤولية الكاملة عن تحديد الاحتياجات الضرورية للتعاون التقني ولتوجيه موارد التعاون التقني من كل المصادر، سواء الثنائية أو متعددة الأطراف، لتلبية تلك الاحتياجات بطريقة منسقة. فقد يتبين أن هيئة كهذه مع وجود موظفين محايدين، أن تكون أكفأ من الطرق العادية للتعاون التقني في مساعدة مثل هذه البلدان على الوقوف على قدميها.

٢٥١ - وكما تقدمت مناقشته، هناك حاجة لجهود أكثر جدية لتقييم فعالية التعاون التقني في تحقيق الأهداف المبتغاة وأيضاً فعالية التعاون التقني من حيث التكلفة. هذا أمر ضروري للغاية بغض النظر عن ما إذا كانت المساعدة الانمائية الرسمية ومكوناتها المتعلقة بالتعاون التقني سيزيدان بشكل كاف خلال العقد. وليس هناك فائدة من التعاون التقني إذا لم يكن فعالاً، كما سيكون هذا التعاون مضیعة للموارد إذا لم يكن فعلاً من حيث التكلفة.

الجدول ٦ - حصة التعاون التقني في مجموع المساعدة الانمائية

الرسمية الثنائية والتي تأتي كمنح وشبه منح من البلدان

الأعضاء في لجنة المساعدة الانمائية، ١٩٩٠

المدفوعات الصافية

المساعدة الانمائية الرسمية متعددة الأطراف (بملايين الدولارات)	حصة التعاون التقني في المساعدة الانمائية الرسمية الثنائية في شكل منح وشبه منح (نسبة مئوية)	المساعدة الانمائية الرسمية الثنائية في شكل منح وشبه منح (بملايين الدولارات)	حصة التعاون التقني في المساعدة الانمائية الرسمية الثنائية (نسبة مئوية)	المساعدة الانمائية الرسمية الثنائية (بملايين الدولارات)	
٢٠٢	٣١,٢	٧٥٣	٣١,٢	٧٥٣	استراليا
١ ٨٤١	٣٩,٩	٥٢٥ (٥)	٤٠,٣	٤٧٩	ألمانيا
٣٤	٤٧,٨	٢٣	٤٧,٨	٢٣	أيرلندا
١ ٢٨٣	٣٠,٦	١ ٢٩٨	١٨,٨	٢ ١١٢	ايطاليا
٣٤٢	٤٠,١	٥١٩	٣٨,٠	٥٤٨	بلجيكا
٤٧٦	١٥,٤	٧٠٨ (٥)	١٥,٧	٦٩٥	الدانمرك
٦٢٨	١٢,٩	١ ٣٨٤	١٢,٩	١ ٣٨٤	السويد
١٩٩	-	٥٣٣	-	٥٥١	سويسرا
١ ٥٥١	٥٧,٩	٥ ٩٤٦	٤٤,٠	٧ ٨٢٩	فرنسا
٣٤٨	٢٢,٤	٤٥٦	٢٠,٥	٤٩٨	فنلندا
٧٨٠	١٥,٠	٢ ٢٥٠ (٥)	١٩,٩	١ ٦٩٠	كندا
١ ١٦٤	٤٥,٢	١ ٥٦٧ (٥)	٤٧,٨	١ ٤٨٣	المملكة المتحدة
٤٤٩	١٢,٩	٧٥٨ (٥)	١٣,٠	٧٥٦	النرويج
٩٤	٤١,٠	١٦١	٢٢,١	٢٩٩	النمسا
١١	٣٥,٤	٨٢	٣٥,٤	٨٢	نيوزيلندا
٦٩١	٤٣,٩	١ ٧٧٥	٤١,٠	١ ٩٠١	هولندا
٢ ٩٩٦	٣١,٩	٨ ٥٢٠ (٥)	٣٢,٥	٨ ٣٧٠	الولايات المتحدة
٢ ٢٨٢	٤٤,٣	٣ ٠١٤	١٩,٧	٦ ٧٨٦	اليابان
١٥ ٣٧٢	٣٨,٤	٣٢ ٧٣٦	٣٢,٤	٣٨ ٧٠٥	مجموع البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الانمائية (ب)

المصدر: مأخوذة من تقرير التعاون الانمائي لسنة ١٩٩١ الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الجدول ٤٨، الصفحة ٢٣٢ من النص الانكليزي.

(أ) على ما يبدو مجموع المدفوعات الإجمالية.
(ب) باستثناء إسقاط الديون للمطالبات غير المتعلقة بالمساعدة الانمائية الرسمية في سنة

١٩٩٠.

المدفوعات الصافية، ١٩٨٧ و ١٩٩٠

مجموعات البلدان	النسبة المئوية		النسبة المئوية		النسبة المئوية		النسبة المئوية		النسبة المئوية		النسبة المئوية		النسبة المئوية	
	١٩٩٠	١٩٨٧	١٩٩٠	١٩٨٧	١٩٩٠	١٩٨٧	١٩٩٠	١٩٨٧	١٩٩٠	١٩٨٧	١٩٩٠	١٩٨٧	١٩٩٠	١٩٨٧
قائمة الأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً ^(٤)	٢٧٩	٢٨٠	١٥,٣	١٧,٨	٧,٤	٧,٦	٥,١	٤,١	٤,١	٥,١	٣٩,٥	٣٧,٩	١٧,١	٢١,٥
البلدان الأخرى ذات الدخل المنخفض ^(٥)	٢٢٢	٢٢٢,٢	٢٥,٦	٢٥,٨	٥,٩	٦,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٤	٣٣,٥	٣٨,٥	٣٢,٩	٣٦,٥
البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى ^(٥)	٧٢	٨١	١٢,٩	١٢,٥	١,٩	٢,٢	٣,٥	٦,٤	٦,٤	٣,٦	٧,٥	٦,٧	١٥,٤	١٤,٦
البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى ^(٥)	٨٣	٨٠	٢٢,٦	٢٠,٩	٢,٢	٢,٢	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٠	٤,٠	٤,٣	١٦,٧	١٧,٨
المبالغ غير الموزعة ^(٥)	٣٤٤	٣٣,٧	٢٢,٦	٢٣,٠	٩,٢	٩,١	٦,١	٦,١	٦,١	٦,٦	١٥,٥	١٢,٦	١٦,٩	١٩,٦
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٢٦,٤	٢٧,١	٢٧,١	٢٧,١	٢٧,١	٢٨,٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
المجموع (بلايين دولارات الولايات المتحدة)	٣٦	٢,٧	١٢,٦	٩,٤	٣,٦	٢,٧	١٢,٦	٩,٤	١٣,٥	١٠,١	٤٦,٤	٣٢,٩	٣٢,٩	٣٢,٩

بالنسبة لمعاملات الأعضاء في لجنة المساعدة الانمائية والمنظمات متعددة الأطراف المتعلقة بالمساعدة الانمائية الرسمية في القطاع الرسمي فإن مجموع المبالغ غير الموزعة جغرافياً أصغر من أن يسبب انخفاضاً ملموساً في الرقم المتعلق ببلد معين وفي حالة الوكالات العربية الثنائية فإن المبالغ غير الموزعة جغرافياً تتراوح بين ٣٥ و ٤٠ في المائة تقريباً حسب السنة.

- (أ) البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الانمائية والبلدان العربية.
- (ب) وكالات الأمم المتحدة بما في ذلك مصارف التنمية الاقليمية والوكالات العربية.
- (ج) قائمة الأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً بين البلدان النامية.
- (د) البلدان الأخرى ذات الدخل المنخفض التي يقل فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عن ٧٥٠ دولاراً في سنة ١٩٨٩.
- (هـ) البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، وهي البلدان التي كان نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي يتراوح فيها بين ٧٥٠ دولاراً و ١ ٥٠٠ دولاراً.
- (و) البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى وهي البلدان التي يزيد فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عن ١ ٥٠٠ دولاراً.
- (ز) المبالغ غير المخصصة وتشمل بنوداً مثل: '١' التكاليف الإدارية المتكبدة بصورة رئيسية في اقليم البلد المانح، و '٢' المبالغ التي تنفق في البلد المانح على الأبحاث المضطلع بها لصالح البلدان النامية (على سبيل المثال أمراض المناطق المدارية)؛ و '٣' قمة جزء آخر يعكس الإجراءات غير السلمية في جمع البيانات، أو أثر قيود السرية التي تتطلب عدم الإفصاح عن هوية بلد بعينه.

الجدول ٨ - حصة التعاون التقني والعون الغذائي والعون في مجال
الطاقة في التمويل الانمائي الرسمي

(النسبة المئوية من الالتزامات)

المعونة في حالات الطوارئ		المعونة الغذائية		التعاون التقني		مجموعات البلدان
١٩٩٠	١٩٨٧	١٩٩٠	١٩٨٧	١٩٩٠	١٩٨٧	
١,٠	١,٠	٣,٠	٥,٠	٢٢,٠	٢٠,٢	قائمة الأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً ^(أ)
٠,٠	١,٠	١,٠	٢,٠	١١,٠	١٢,٠	البلدان الأخرى ذات الدخل المنخفض ^(ب)
١,٠	٢,٠	٢,٠	٣,٠	١٦,٠	١٥,٠	البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى ^(ج)
٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١٢,٠	١٥,٠	البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى ^(د)
٢,٠	٢,٠	٢,٠	١,٠	٥٢,٠	٥٣,٠	المبالغ غير الموزعة ^(هـ)
١,٠	١,٠	٢,٠	٢,٠	١٧,٠	١٨,٠	المجموع الكلي

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التوزيع الجغرافي للتدفقات المالية للبلدان النامية (باريس، ١٩٩٢)، الصفحات ٣٠٤ - ٣١٥ من النص الانكليزي.

ملاحظة: بالنسبة لمعاملات الأعضاء في لجنة المساعدة الانمائية والمنظمات متعددة الأطراف المتعلقة بالمساعدة الانمائية الرسمية في القطاع الرسمي فإن مجموع المبالغ غير الموزعة جغرافياً أصغر من أن يسبب انخفاضاً ملموساً في الرقم المتعلق ببلد متلق، وفي حالة الوكالات العربية الثنائية فإن المبالغ غير الموزعة جغرافياً تتراوح بين ٣٥ و ٤٠ في المائة تقريباً تبعاً للسنة.

(أ) قائمة الأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً بين البلدان النامية.

(ب) البلدان الأخرى ذات الدخل المنخفض التي قل فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عن ٧٥٠ دولاراً في سنة ١٩٨٩.

(ج) البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، وهي البلدان التي كان فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي يتراوح بين ٧٥٠ دولاراً و ١ ٥٠٠ دولار في عام ١٩٨٩.

(د) البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى وهي البلدان التي يزيد فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عن ١ ٥٠٠ دولار.

(هـ) تشمل بنوداً مثل: '١' التكاليف الإدارية المتكبدة بصورة رئيسية في إقليم البلد المانح؛ و '٢' المبالغ التي تنفق في البلد المانح على الأبحاث المضطلع بها لصالح البلدان النامية (على سبيل المثال أمراض المناطق المدارية)؛ و '٣' ثمة جزء آخر يعكس الإجراءات غير السليمة في جمع البيانات، أو أثر قيود السرية التي تتطلب عدم الإفصاح عن هوية البلد المعين.

خامسا - استعراض عام لقائمة أقل البلدان نموا

ألف - مقدمة

٢٥٢ - طلبت الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين في سنة ١٩٩١ الى لجنة التخطيط الانمائي أن تضطلع كل ثلاث سنوات باستعراض عام لقائمة البلدان ذات الدخل المنخفض بهدف تحديد البلدان المؤهلة لادراجها في قائمة أقل البلدان نموا أو لرفع اسمها من هذه القائمة وأن تقدم هذا الاستعراض الى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي. واستجابة لذلك الطلب، قامت اللجنة بإجراء استعراض عام في دورتها الحالية على أساس المعايير التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين^(٥٠). وتم تحديث معيار نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على أساس الحد الأعلى الذي وضعه البنك الدولي في سنة ١٩٩١ للبلدان ذات الدخل المنخفض وطبقا للإجراءات التي اعتمدها الجمعية العامة في سنة ١٩٩١، وقد بلغت نقاط الحد الأقصى في المعايير التي استخدمت في الاستعراض ٦٩٩ دولارا لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و ٢٦ لدليل التنوع الاقتصادي و ٤٧ لدليل النوعية المعزز للحياة المادية.

باء - التوصيات

٢٥٣ - قيمت اللجنة أهلية البلدان كما هو موضح أدناه على أساس المعايير وتطبيقها. ونظر الى البلدان في المرحلة الأولى على أساس حجم السكان ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ودليل التنوع الاقتصادي ودليل النوعية المعزز للحياة المادية، وقد استوفت ال ٣٥ بلدا الآتية المبينة في المجموعة الأولى (انظر الجدول - ١) الأربعة معايير كلها والبلدان هي: اثيوبيا، واريتريا، وأفغانستان، وأنغولا، وأوغندا، وبنن، وبوتان، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، وجزر سليمان، وجزر القمر، وجمهورية افريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وروندا، وزائير، وزامبيا، سان تومي وبرينسيبي، والسودان، وسيراليون، والصومال، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، وكمبوديا، وليبيريا، ومالي، وملاوي، وموريتانيا، ونيبال، والنيجر، واليمن.

٢٥٤ - ومن مجموع ال ٣٤ بلدا المعنية، هناك ثلاثة بلدان - هي اريتريا، وأنغولا، وغانا - ليست حاليا في قائمة أقل البلدان نموا. ومن بين هذه البلدان، حققت غانا تقدما ملموسا منذ أن أجرت اللجنة استعراضها في سنة ١٩٩١ ووصل دليل التنوع الاقتصادي في غانا الآن الى القيمة القصوى لذلك الدليل. علاوة على ذلك، تتوقع حكومة غانا أن يسفر استمرار سياساتها الاقتصادية الحالية عن المزيد من التحسن. وتوصي اللجنة تبعا لذلك بعدم ادراج غانا في القائمة. أما فيما يتعلق باريتريا - وهي دولة جديدة كانت جزءا من اثيوبيا التي يوجد اسمها في القائمة والتي تقل مؤشرات الثلاثة جميعا عن نقاط الحد الأقصى بكثير - فتوصي اللجنة بإضافتها الى القائمة ريثما يتم وضع قاعدة بيانات احصائية كافية.

٢٥٥ - واستندت المرحلة الثانية للتقييم الى دليل النوعية المعزز للحياة المادية والمؤشرات الأخرى ذات الصلة بالنسبة لبلدان المجموعة الثانية. وتستوفي كل من هايتي وموزامبيق المعيارين المتعلقين بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ودليل النوعية المعزز للحياة المادية ولكن ليس المعيار المتعلق بدليل التنوع الاقتصادي. وأدرج هذان البلدان في القائمة فعلا وتوصي اللجنة بأن يظل وضعهما كما هو لأنهما لا يستوفيان قاعدة رفع الأسماء من القائمة. وتستوفي كينيا معيار نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وإنما تقف على الحد الفاصل فيما يتعلق بدليل النوعية المعزز للحياة المادية وفي نقطة أعلى من نقطة الحد الأقصى لدليل التنوع الاقتصادي. وتوصي اللجنة بعدم إدراج كينيا في القائمة.

٢٥٦ - وقامت المرحلة الثالثة من التقييم على دليل التنوع الاقتصادي والمؤشرات الأخرى ذات الصلة بالنسبة لبلدان المجموعة الثالثة. وتستوفي أربعة بلدان - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وكيرباتي، وليسوتو، ومدغشقر - المعيارين المتعلقين بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ودليل التنوع الاقتصادي ولكن ليس معيار دليل نوعية الحياة المادية المعزز - ولما كانت هذه البلدان على القائمة فعلا، توصي اللجنة بأن تظل في القائمة لأنها لا تستوفي قاعدة رفع الأسماء من القائمة.

٢٥٧ - وهناك خمسة بلدان - زمبابوي، وسري لانكا، وغيانا، وفيت نام، ونيكاراغوا (المجموعة الرابعة) - يقل فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي عن نقطة الحد الأقصى لمعيار نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ولكنها لا تستوفي دليل نوعية الحياة المادية المعزز أو دليل للتنوع الاقتصادي. ولا توصي اللجنة بإدراج أي من هذه البلدان في القائمة.

٢٥٨ - أجري ما تقدم من تقييم للبلدان ذات الدخل المنخفض، وهي التي تعرف، فيما يتعلق بالأغراض الحالية، بأنها البلدان التي انخفض فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي عن نقطة الحد الأقصى لمعيار نصيب الفرد من هذا الناتج. كما تجاوز نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لتسعة بلدان مدرجة حاليا في قائمة أقل البلدان نموا (المجموعة السادسة) - أفغانستان، وبوتسوانا، وتفالو، وجيبوتي، والرأس الأخضر، وساموا، وفانواتو، وملديف، وميانمار - نقطة الحد الأقصى لمعيار نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وتم تقييمها بشكل منفصل على ضوء قواعد رفع الأسماء من القائمة.

٢٥٩ - وما انفكت بوتسوانا مستوفية لمعايير رفع الأسماء من القائمة. وتبعا لذلك، تعيد اللجنة تأكيد توصيتها بشأن رفع اسمها من القائمة بعد انقضاء ثلاث سنوات على توصية اللجنة بذلك لأول مرة في سنة ١٩٩١.

٢٦٠ - لا تستوفي تفالو، وجيبوتي، وساموا قاعدة رفع الأسماء من القائمة. أما فيما يتعلق بجيبوتي، فإن دليل نوعية الحياة المادية المعزز ودليل للتنوع الاقتصادي منخفضان للغاية. ومع أن دليل نوعية الحياة المادية المعزز في حالة تفالو، وساموا، وملديف، وميانمار أعلى من المستوى المطلوب لرفع الأسماء من

القائمة، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، على ما يبدو، لا يتجاوز المستوى اللازم (٦٩٩ دولارا زائدا ١٠٠ دولار).

٢٦١ - ويبدو أن الرأس الأخضر تستوفي قواعد رفع اسمها من القائمة. ولكن في الربع الثالث من سنة ١٩٩٢ والربع الثالث من سنة ١٩٩٣ انخفض سعر الصرف بالنسبة للدولار بنسبة ٣١ في المائة مع وجود معدل تضخم أساسي بلغ حوالي ٨ في المائة وهكذا يصبح من السهل تقدير نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بأكثر من قيمته. وتوصي اللجنة بإبقاء الرأس الأخضر على القائمة.

٢٦٢ - ويستوفي البلد المتبقي، فانواتو، قاعدة رفع الاسم من القائمة وتوصي اللجنة برفع اسمها شريطة أن يتم التأكد من هذه المعلومات عندما يحين الوقت لاستعراض سنة ١٩٩٧.

٢٦٣ - نظرت اللجنة أيضا في حالات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال والتي تتسم بوجود أدنى نصيب للفرد من الناتج المحلي الاجمالي، بين مجموعة بلدان أوروبا الشرقية وفي أراضي الاتحاد السوفياتي سابقا. وليست هناك بيانات كافية يمكن على أساسها حساب المؤشرات المركبة لهذه البلدان. ويشير المؤشران المتاحان وهما: العمر المتوقع عند الولادة وتعليم الكبار الى دليل نوعية الحياة المادية المعزز يتجاوز نقطة الحد الأقصى بالنسبة لفئة أقل البلدان نموا. وتقترح اللجنة جمع المعلومات المناسبة عن البلدان في المجموعة التي تصنف كبلدان ذات دخل منخفض بمعايير البنك الدولي.

٢٦٤ - وفي الختام، توصي اللجنة (أ) بإضافة بلدين جديدين هما اريتريا، وأنغولا للقائمة؛ و (ب) برفع اسم بوتسوانا من القائمة في الحال؛ و (ج) برفع اسم فانواتو من القائمة في سنة ١٩٩٧ بناء على استعراض يجري في تلك السنة.

٢٦٥ - وإذا وافقت الجمعية العامة على هذه التوصيات سيظهر ٤٨ بلدا على قائمة أقل البلدان نموا. وتود اللجنة أن تشير الى أن التغييرات الموصى بها بالنسبة للقائمة سيكون لها آثارها فيما يتعلق ببرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات عموما وأيضا بالنسبة لأهداف المساعدة الانمائية الرسمية التي تم الاتفاق عليها في ذلك البرنامج.

الجدول ٩ - معايير تحديد أقل البلدان نموا

البلد	نصيب الفرد من النواتج المحلي الاجمالي ^(١)	دليل نوعية الحياة المادية المعزز ^(ب)	دليل التنوع الاقتصادي ^(ج)
<u>المجموعة الأولى:</u> نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ٦٩٩ دولارا أو أقل؛ عدد السكان ٧٥ مليون نسمة أو أقل؛ دليل نوعية الحياة المادية المعزز ٤٧ أو أقل؛ و دليل التنوع الاقتصادي هو ٢٦ أو أقل			
اثيوبيا	١٠٨	٢٣	٢٣
اريتريا ^(هـ)	--	--	--
أفغانستان ^(د)	٢٥٣	١٢	٢٠
أنغولا ^(هـ)	٥٩١	٢٨	٩
أوغندا	١٥٩	٣٥	٦
بنن	٤١٥	٢٥	١٧
بوتان	١٦٤	٢٩	٢٢
بوركينافاسو	٢٤٩	٢٠	٢٤
بوروندي	١٩٩	٢٣	١٠
تشاد	٢٣٠	١٨	١٣
توغو	٥٠٣	٤١	٢٠
جزر سليمان	٥٨٣	٢٧	٢٤
جزر القمر	٤٥٠	٣٥	١٣
جمهورية افريقيا الوسطى	٤٩٦	٢٦	١٥
جمهورية تنزانيا المتحدة	١٠٤	٤٥	٢٥
رواندا	٢٦١	٣٠	١٧
زائير	٩٥	٤٢	١٥
زامبيا	٤١٢	٤٥	١٦

البلد	نصيب الفرد من الناج المحلي الاجمالي ^(١)	دليل نوعية الحياة المادية المعزز ^(ب)	دليل التنوع الاقتصادي ^(ج)
سان تومي وبرينسيبي	٣٤٠	٤٦	١٠
السودان ^(د)	٤٠٠	٢٤	٢٢
سيراليون	١٤٠	١٧	٢٠
الصومال	٥١	١٤	١٨
غامبيا	٣٥٥	٢٥	٢٢
غانا ^(هـ)	٤٠٩	٤٠	٢٦
غينيا	٤٩٣	١٩	٨
غينيا الاستوائية	٤٧٤	٣٥	١٦
غينيا - بيساو	٢١٠	٢٤	١٣
كمبوديا	١٠١	٣٣	٢١
ليبيريا	٣٩٢	٢٩	٢٣
مالي	٢٧١	١٦	١٥
ملاوي	٢٠٩	٣٥	١٥
موريتانيا	٥٧٣	٢٩	١٥
نيبال	١٤٧	٣٤	١٣
النيجر	٣٢١	١٧	٨
اليمن	٦٧٧	٣٦	١٣

البلد	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ^(أ)	دليل نوعية الحياة المادية المعزز ^(ب)	دليل التنوع الاقتصادي ^(ج)
<u>المجموعة الثانية:</u> نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ٦٩٩ دولارا أو أقل؛ عدد السكان ٧٥ مليون نسمة أو أقل؛ دليل نوعية الحياة المادية المعزز ٤٧ أو أقل؛ و دليل التنوع الاقتصادي ٢٦ أو أقل			
كينيا ^(هـ)	٣٤٦	٤٧	٢٨
موزامبيق	٧٧	٢٠	٢٩
هايتي	٣٠١	٣٦	٣١
<u>المجموعة الثالثة:</u> نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ٦٩٩ دولارا أو أقل؛ عدد السكان ٧٥ مليون نسمة أو أقل؛ دليل نوعية الحياة المادية المعزز ٤٧ أو أقل؛ ودليل التنوع الاقتصادي ٢٦ أو أقل			
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٢٣٨	٥٢	٢٣
كيريباتي	٥٢٩	٦٨	١٧
ليسوتو	٣٥٨	٥٢	٢١
مدغشقر	٢٣٨	٤٨	٢٤
<u>المجموعة الرابعة:</u> نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ٦٩٩ دولارا أو أقل؛ عدد السكان ٧٥ مليون نسمة أو أقل؛ دليل نوعية الحياة المادية المعزز ٤٧ أو أقل؛ ودليل التنوع الاقتصادي ٢٦ أو أقل			
زمبابوي ^(هـ)	٥٨٤	٥٦	٣٨
سري لانكا ^(هـ)	٥٠٥	٧٠	٣٠
غيانا ^(هـ)	٢٩٧	٧٥	٢٨
فييت نام ^(هـ)	١٢١	٥٨	٢٧
نيكاراغوا ^(هـ)	٣٧٧	٥٩	٣٠

البلد	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ^(أ)	دليل نوعية الحياة المادية المعزز ^(ب)	دليل التنوع الاقتصادي ^(ج)
<u>المجموعة الخامسة:</u> نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٦٩٩ دولاراً أو أقل؛ وعدد السكان ٧٥ مليون نسمة أو أقل			
اندونيسيا ^(هـ)	٦٢٤	٦٣	٣١
باكستان ^(هـ)	٤٢٢	٣٤	٣٣
بنغلاديش	٢١١	٣١	٢١
الصين ^(هـ)	٣٤٥	٧٠	٣٨
نيجيريا ^(هـ)	٢٨٢	٣٥	٧
الهند ^(هـ)	٣٢٥	٤٧	٣٦
<u>المجموعة السادسة:</u> البلدان التي تصنف حالياً ضمن أقل البلدان نمواً؛ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أعلى من ٦٩٩ دولاراً			
بوتسوانا	٢ ٧٩٥	٥٥	١٩
تفالو	٧١٢	٦٥	٢١
جيبوتي	١ ٢٣٨	٢٣	١٩
الرأس الأخضر	٩٤٠	٦٣	١٧
ساموا	٧٥٠	٧٣	٢٦
فانواتو	١ ١١٥	٥٣	٢٠
ملديف	٧٢١	٥٣	١١
ميانمار	٧٠١	٥٧	٢٦

ملاحظات:

١ - قاعدة الإدراج: يستوفي البلد شروط الإدراج إذا استوفى المعايير الأربعة الرسمية وهي حجم السكان، ونصيب الفرد من الدخل، ودليل نوعية الحياة المادية المعزز ودليل التنوع الاقتصادي، ويخضع هذا الحكم للجنة فيما يتعلق بدليل الثروة الطبيعية والمؤشرات المكونة له، والصادرات النفطية كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات، والمعونة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي أو إذا استوفى

البلد المعايير المتعلقة بالسكان ونصيب الفرد من الدخل ودليل نوعية الحياة المادية المعزز ودليل التنوع الاقتصادي أو إذا كان بلدا غير ساحلي أو بلدا صغيرا يبلغ عدد سكانه مليوناً أو أقل أو يعاني من مخاطر مناخية قاسية مثل الجفاف والفيضانات والأعاصير الحلزونية. ويكون الإدراج رهنا بقرار اللجنة أو لاعتبارات أخرى.

٢ - قاعدة رفع الأسماء من القائمة: سيرفع اسم البلد من القائمة إذا تجاوز نقطة الحد الأقصى لمعيار نصيب الفرد من الدخل ذي الصلة في الوقت الذي يجري فيه الاستعراض وأيضا نقطة الحد الأقصى لدليل نوعية الحياة المادية المعززة أو دليل التنوع الاقتصادي لثلاث سنوات أو إذا تجاوز نقطة الحد الأقصى لكل من دليل نوعية الحياة المادية المعززة ودليل التنوع الاقتصادي حتى إذا ظل نصيب الفرد من الدخل أقل من نقطة الحد الأدنى لمعيار نصيب الفرد من الدخل. وحددت الهوامش التي يلزم في إطارها تجاوز نقاط الحد الأقصى بـ ١٠٠ دولار لنصيب الفرد من الدخل و ٥ نقاط لدليل نوعية الحياة المادية المعززة و ٣ نقاط لدليل التنوع الاقتصادي.

حواشي الجدول ٩

(أ) بدولارات الولايات المتحدة، المتوسط السنوي، ١٩٩٠ - ١٩٩٢.

(ب) دليل نوعية الحياة المادية المعزز ويتألف من العمر المتوقع عند الولادة، ونصيب الفرد من السرعات الحرارية، والتسجيل في المدارس الابتدائية والثانوية معا ومعدل تعليم الكبار.

(ج) للتنوع الاقتصادي ويتألف من حصة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة تركيز الصادرات، ونصيب الفرد فيما يتعلق باستهلاك الكهرباء وحصة قوة العمل في الصناعة.

(د) نسبة لمعدلات التضخم العالية جدا والتي تزامنت مع أسعار صرف ثابتة، استعملت أسعار صرف تقريبية تم حسابها بواسطة الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة لتحسين قابلية نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للمقارنة.

(هـ) غير مدرج على القائمة الحالية.

سادسا - تنظيم الدورة

٢٦٦ - عقدت الدورة التاسعة والعشرون للجنة التخطيط الانمائي بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، في الفترة من ١٢ الى ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وحضرها سبعة عشر عضوا من أعضاء اللجنة هم: عبد اللطيف ي. الحمد، يوست فالند، ريكاردو فرنش - ديفز، تشابور أيمي غوغ، كيث جريفن، باتريك غيليامون، محبوب الحق، ريوكيشي هيرونو، نيكولاي ليفينتسيف، سوليتا كولاس مونسود، هنري ناو، مدرين اونيل، اديمولا اوبيجيدي، بو شان، اكيلاغا سويير، اودو ارنست سيمونيز، ميغيل اوروتيا. ولم يتمكن سبعة أعضاء من الحضور هم: جيراسيموس ارسينيس، ادمار باتشا، ب. ن. دهار، كاريل ديبا، هيلين هيوز، جورج سورانيي، فرديناند فان دام.

٢٦٧ - وكان أعضاء المكتب المنتخبين في الدورة التاسعة والعشرين للفترة المنتهية في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤ هم:

الرئيس: عبد اللطيف ي. الحمد

المقرر: كيث غريفن

٢٦٨ - وافتتح الجلسة رئيسها المنتهية مدته، عبد اللطيف ي. الحمد. وبعد انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال، ألقى وكيل الأمين العام لشؤون تنسيق السياسات والتنمية المستدامة كلمة أمام اللجنة، أعرب فيها عن تقديره للجنة لجودة أعمالها على مر السنين ولما كرسه كل عضو من وقت وجهده في عمل اللجنة. وأطلع اللجنة على المداولات الجارية داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الطرائق الجديدة للاطلاع بالولايات الموكله الى اللجنة على مر السنين. وأعرب عن أمله في أن يؤدي ما قد يتفق عليه من تغييرات الى زيادة استخدام الهيئات الحكومية الدولية والأمين العام للخبرة الجماعية المتعلقة بالمسائل الانمائية التي يملكها أعضاء اللجنة.

٢٦٩ - واضطلعت بالتحضير للدورة ثلاثة أفرقة عاملة تابعة للجنة. وكان الفريق العامل المعني بالاحتمالات الاقتصادية العالمية (جنيف، ٢٩ أيلول/سبتمبر - ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢) مؤلفا من جيراسيموس ارسينيس (رئيسا)، ميغيل اوردتيا (مقررا)، ادمار باتشا والخبراء ايوان اريس، موشكوند دوبي، جان كريغل، بيتر بولي بوصفهم زملاء جدد اختارهم أعضاء اللجنة. وكان الفريق العامل المعني بالسكان والنمو والهجرة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية والبيئة والتنمية (جنيف، ١٠ - ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣) مؤلفا من سوليتا سي. مونسود (رئيسا)، مورين اونيل (مقررا)، باتريك غيومون، نيكولاي ليفينتسيف والخبير جورج تابينوس، بوصفه زميلا جديدا اختاره أعضاء اللجنة. وكان الفريق العامل المعني بالمساعدة التقنية المقدمة في إطار دور الأمم المتحدة في التعاون الاقتصادي الدولي (نيويورك، ١٠ - ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، مؤلفا من اكيلاغا سوير (رئيسا)، يوست فالند (مقررا)، ب. ن. دهار واديمولا اوبيجيدي.

٢٧٠ - وكان ثمة فريق عامل ينعقد في أثناء الدورات، ويُعنى بتحديد أقل البلدان نمواً من بين البلدان النامية، وكان مؤلفاً من باتريك غويومون (مقرراً)، نيكولاي ليفنتسيف، وتشابور غوغ.

٢٧١ - وقدمت إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة الخدمات الفنية للدورة. ومثلت الهيئات التالية في الدورة: إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الأمم المتحدة/المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية، وبرنامج الأغذية العالمي، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

الحواشي

(١) "DAC: Stocktaking and updating international aid"، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (باريس، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، (SG/PRESS (93)77).

(٢) تقرير لجنة التخطيط الانمائي عن دورتها الثامنة والعشرين (الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٢، الملحق رقم ٧)، الفصل الخامس.

(٣) للاطلاع على مناقشة شاملة للمشاكل المتعلقة بوضع السياسة الاقتصادية للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، انظر تقرير لجنة التخطيط الانمائي عن دورتها السابعة والعشرين (تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩١، الملحق رقم ١١)، الفصل الثالث.

(٤) احتمالات الحالة السكانية العالمية: تنقيح عام ١٩٩٢، الورقات الاحصائية، المجموعة ألف - العدد ١٣٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.XIII.7).

(٥) Hobcraft, J., J. McDonald and S. Rutstein (1984), "Socio-Economic Factors in Infant and Child Mortality: a Cross-National Comparison", in Population Studies, vol. 38(1984), No.2.

(٦) استناداً الى تحليل، يعتمد على عدة متغيرات، لمؤشر وفيات الأطفال (نسبة عدد وفيات الأطفال الى العدد "المتوقع" من الأطفال المتوفين) على نحو ما ورد من Caldwell, J.C. and P.F. McDonald (1981), "Influence of Maternal Education on Infant and Child Mortality: Levels and Causes", in International Population Conference, Manila, 1981: Solicited Papers, (Liege, International Union for the Scientific Study of Population, 1981), vol. 2 pp. 79-96, and in Socio-Economic Differentials in Child Mortality in Developing countries (United Nations publication, Sales No. E.85.XIII.7).

- (٧) منظمة الصحة العالمية Maternal Mortality Rates: A Tabulation of Available Information
- (٨) منظمة الصحة العالمية, (Geneva, 1991), Maternal Mortality Rates: A Global Factbook
- (٩) World Population Monitoring 1989, الورقات الاحصائية، المجموعة ألف، العدد ١١٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.89.XIII.12).
- (١٠) Hobcraft, J. J McDonald and S. Rutstein (1983), "Child-Spacing Effects on Infant and Early Child Mortality", in Population index, vol. 49 (1983) No.4
- (١١) Fertility Behaviour in the Context of Development: Evidence from the World Fertility Survey (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.86.XIII.5).
- (١٢) التحسنات التي طرأت على بقاء الطفل ولدت أشكالاً مختلفة من التغير، متميزة ولكنها مترابطة بقوة، في أنماط التناسل، مما يؤدي بصورة منتظمة الى مستويات أدنى من الخصوبة. وأن أشكالاً عدة من هذا التغير، وبصورة خاصة "الأثر الفيسيولوجي"، الذي يربط بين وفاة طفل وتقصير الفترات الفاصلة بين الولادات من خلال أثره في انحباس الطمث في فترة الرضاعة "وأثر الاستبدال"، الذي يربط بين وفاة طفل وتباعد الولادات والخصوبة عن طريق التوقف عن تنظيم الأسرة، تكون بسيطة نوعاً ما من حيث حجمها، مما يؤدي كحد أقصى الى تقليل عدد الولادات بما يتراوح بين ٢٠٠ و ٥٠٠ ولادة لكل انخفاض في عدد وفيات الأطفال قدره ١ ٠٠٠ وفاة.
- (١٣) Family Building by Fate or Design a Study of Relationships between Child Survival and Fertility، (الورقات الاحصائية، المجموعة "صاد" العدد ٧٤ (ST/ESA/SER.R/74).
- (١٤) انظر، على سبيل المثال، Amartya Sen, "The economics of life and death", Scientific American (May 1993) pp. 40-47.
- (١٥) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٢ (الصفحتان ٣٦ و ٣٧) 92.11D.7.
- (١٦) مكتب العمل الدولي، "Economically Active Population 1950-2025"، المجلد الخامس، جنيف، ١٩٨٦.

(١٧) اجتماع خبراء الاقتصاد الاستشاري لصندوق الأمم المتحدة للسكان، "Statement on population growth and economic development"، (٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢)، انظر أيضا: البنك الدولي، World Development Report 1984، الصفحة ٧٩؛ المجلس الوطني للبحوث Population growth and economic development: Policy questions، (١٩٨٦)؛ و Allen C. Kelley، "Economic Consequences of Population Change in the Third World"، Journal of Economic Literature, (December 1988), pp. 1728-1985.

(١٨) كوصف للاتجاهات الديموغرافية، يشير التحول الديموغرافي الى نمط التغيرات في مستويات الوفيات والخصوبة من حالة أولية ذات نسبة عالية من الوفيات والخصوبة الى حالة نهائية تتميز بنسبة منخفضة من الوفيات والخصوبة.

(١٩) Tapinos, George P. "Migration and Development", Mimeographed report prepared for the United Nations Committee for Development Planning, January 1993, p. 2.

(٢٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٢ و ٣.

(٢١) Zlotnik, H., South-North Migration since 1960: The view from the North, in UN Population Bulletin, 31/32, (1991) and unpublished calculations by the author for more recent years.

(٢٢) أمانة المشاورات الحكومية الدولية بشأن اللجوء واللاجئين وسياسات الهجرة، أمريكا الشمالية واستراليا، The country assessment approach and beyond (N-05/92), (Geneva), mimeograph (N-05/92).

(٢٣) حتى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣؛ يستند العدد المقدّر للاجئين في العالم الى أرقام تقدمها الحكومات وفقا لسجلاتها الخاصة وطرق تقديرها وتقوم برصده مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، جنيف.

(٢٤) معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية "Survey of the social and economic conditions of Afghan refugees in Pakistan", working paper (Geneva, 1987).

(٢٥) K. Davis, "The theory of change and response in modern demographic history" Populations Index. Vol. 29, No. 4 (1963) pp. 345-365.

(٢٦) Leonard, H. J. (ed) Environment and the Poor: Developments Strategies for a Common Agenda, 1989, p. 19.

(٢٧) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "تقييم عام للتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ١٩٧٨-١٩٨٤، (١٩٨٤) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ "حالة البيئة" ١٩٩٠، الصفحة ١٩.

(٢٨) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، "التنمية المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية" (١٩٩٠)، الصفحة ١٣.

(٢٩) Postel, S. Halting Land Degradation, in ESCAP, "State of the Environment", 1990, op.cit., p.32.

(٣٠) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، "تقرير عن تقييم الموارد الحرجية، مشروع عام ١٩٩٠، التقرير النهائي"، آذار/مارس ١٩٩٣.

(٣١) International Task Force on Forestry Research, "A Global Strategy for Tropical Forests" (1988), p.29.

(٣٢) Leonard، المرجع نفسه، الصفحة ٢٣.

(٣٣) Oodit, D. and U. Simonis, Water and Development Berlin, WZB, (1989). p. 11

(٣٤) Oodit et al، المرجع نفسه، الصفحتان ١٢ و ١٣.

(٣٥) A.A. Churchill and R.J. Saunders, "Global Warming and the Developing World", Finance and Development, June 1991.

(٣٦) "Population, Development and the Environment: An Overview" January 1992, mimeograph

(٣٧) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التوزيع الجغرافي للتدفقات المالية الى البلدان النامية، ١٩٩٢، الصفحة ٩.

(٣٨) فضلت البلدان النامية عدم الإعراب عن آراء سلبية بشأن التعاون التقني بصورة رسمية. وترد آراؤها في شكل ملاحظات غير رسمية متناثرة في العديد من الوثائق. وقد أبلغ برنامج الأمم المتحدة الانمائي عن آراء وزراء التخطيط الأفريقيين التي اتسمت بتوافق الآراء في تقريره Cluster Meetings of African Ministers of Planning, November/December, 1988. وترد آراء الوكالات المانحة في عدد كبير من

الوثائق المنشورة في السنوات الأخيرة، منها: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الانمائية، Principles for New Orientations in Technical Co-operation, 1991؛ وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، Capacity Building for Aid Co-ordination in the least Developed Countries؛ مشروع الأمم المتحدة لبلدان الشمال الأوروبي، Perspectives on Multilateral Assistance, 1990 والبنك الدولي، The African Capacity Building initiative, 1991.

(٣٩) فيما يتعلق بنوعية تنفيذ المشاريع التي تضطلع بها الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة، أنظر The United Nations: Issues and Options, studies financed by the Nordic U.N. project (1991) pp. 154-155 and Nordic Project, Perspectives on Multilateral Assistance, p. 21.

(٤٠) Nordic U.N. project, Perspectives on Multilateral Assistance (1990), pp. 12-22

(٤١) J. Bossuyt et al, New Avenues for Technical Co-operation in Africa, (1992), p.17

(٤٢) Forss, K. et al. Effectiveness of Technical Assistance Personnel, (1990), p. 37. تبين الأرقام الواردة في هذه الفقرة أحجاماً عامة، ولكن بسبب الافتقار إلى الاتساق في تعريف التعليم والتدريب يجب تفسيرها بحذر. فبعض عناصر التدريب المتصل بالمشاريع، مثلاً، غير مصنفة دائماً على أنها تدريب.

(٤٣) انظر، منظمة العمل الدولية، تقرير العمل العالمي، ١٩٨٩. في بعض البلدان، يكون قد جرى التعويض عن الضغوط المفروضة على الأجور، جزئياً أو كلياً، بأنواع مختلفة من البدلات لكبار المسؤولين الحكوميين.

(٤٤) J. Bossuyt, et al, المرجع المشار إليه، الصفحة ١٦.

(٤٥) J. Bossuyt, المرجع المشار إليه، الصفحة ١٠.

(٤٦) Forss, K. op. cit., p.159، المرجع المشار إليه، الصفحة ١٥٩.

(٤٧) للاطلاع على التفاصيل المتعلقة بالترتيبات الجديدة لتكاليف دعم الوكالات المقدم من برنامج الأمم المتحدة الانمائي المسماة أيضاً ترتيبات الخلافة، انظر برنامج الأمم المتحدة الانمائي، المبادئ التوجيهية لتحديد ترتيبات التنفيذ والتطبيق وترتيبات الخلافة في تكاليف دعم الوكالات، Rev.1، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.

(٤٨) لا تنطبق هذه الحاشية على النص العربي إذ تتضمن توضيحاً لمختصرات.

(٤٩) انظر البنك الدولي، 1991 The African-Capacity Building Initiative.

(٥٠) أدخلت اللجنة تحسيناً فنياً على المعايير بغية تحسين دور المؤشر، وهو نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء، في دليل التنوع الاقتصادي. وقصرت القيمة القصوى للمؤشر على ٨ ٠٠٠ كيلووات ساعة. ومن ثم وصفت قيم المؤشر في جدول جذر تربيعي، وحددت نقطة القطع في جدول دليل التنوع الاقتصادي الناتج بـ ٢٦ لأن هذا التغيير أدى إلى زيادة القيمة المتوسطة لدليل التنوع الاقتصادي بحوالي ٤ نقاط.

المرفق الأول

جدول الأعمال

- ١ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
- ٢ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٣ - الاحتمالات الاقتصادية العالمية، ١٩٩٣-٢٠٠١: تقرير الفريق العامل الأول.
- ٤ - علاقة النمو السكاني والهجرة بالموارد الطبيعية والبيئة والتنمية: تقرير الفريق العامل الثاني.
- ٥ - التعاون التقني من أجل التنمية: تقرير الفريق العامل الثالث.
- ٦ - تحديد أقل البلدان نموا من بين البلدان النامية.
- ٧ - مسائل أخرى.
- ٨ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها التاسعة والعشرين.

المرفق الثاني

قائمة أقل البلدان نمواً من بين البلدان النامية

<u>البلد</u>	<u>تاريخ الإدراج في القائمة</u>
١ - أفغانستان	١٩٧١
٢ - بنن	"
٣ - بوتان	"
٤ - بوتسوانا ^(١)	"
٥ - بوركينا فاسو	"
٦ - بروندي	"
٧ - تشاد	"
٨ - اثيوبيا	"
٩ - غينيا	"
١٠ - هايتي	"
١١ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	"
١٢ - ليسوتو	"
١٣ - ملاوي	"
١٤ - ملديف	"
١٥ - مالي	"
١٦ - نيبال	"
١٧ - النيجر	"
١٨ - رواندا	"
١٩ - ساموا	"
٢٠ - الصومال	"
٢١ - السودان	"

(أ) من المقرر حذفها من القائمة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ رهنا بموافقة الجمعية العامة.

المرفق الثاني (تابع)

تاريخ الإدراج في القائمة	البلد
١٩٧١	٢٢ - أوغندا
"	٢٣ - جمهورية تنزانيا المتحدة
"	٢٤ - اليمن
١٩٧٥	٢٥ - بنغلاديش
"	٢٦ - جمهورية افريقيا الوسطى
"	٢٧ - غامبيا
١٩٧٧	٢٨ - الرأس الأخضر
"	٢٩ - جزر القمر
١٩٨١	٣٠ - غينيا بيساو
١٩٨٢	٣١ - جيبوتي
"	٣٢ - غينيا الاستوائية
"	٣٣ - سان تومي وبرينسيبي
"	٣٤ - سيراليون
"	٣٥ - توغو
١٩٨٥	٣٦ - فانواتو
١٩٨٦	٣٧ - توفالو
"	٣٨ - كيريباتي
"	٣٩ - موريتانيا
١٩٨٧	٤٠ - ميانمار
١٩٨٨	٤١ - موزامبيق
١٩٩٠	٤٢ - ليبيريا
١٩٩١	٤٣ - كمبوديا
"	٤٤ - مدغشقر
"	٤٥ - جزر سليمان
"	٤٦ - زائير
"	٤٧ - زامبيا

— — — — —